

اللبيرة الحفيدة

من المخططات اليوسيفية

تأليف

العلامة الفقيه الشيخ يوسف بن أحمد الزبيدي

مكتبة المطبعة الحيدرية

الطبعة سنة ١١٨٦ هـ

بمطبعة المطبعة الحيدرية
بمطبعة المطبعة الحيدرية

درة نجفية

في حكم فضلات الإنسان من ريقه وعرقه ونحوهما

من المشهورات الشائعة والمذكورات الذائعة تحريم فضلات الإنسان من ريقه وعرقه ودموعه ونحوها، فلو وقع شيء من هذه في مائع حرم أكله، ولو عضَّ على فاكهة ونحوها بحيث تعدَّت رطوبة فمه إلى ذلك المكان حرم، ونحو ذلك. حتى إنَّ بعض المعاصرين ادَّعى اتفاق الأصحاب والأخبار على هذا الحكم، حيث إنَّه سئل عن العرق المتساقط في مرق اللحم ونحوه، فكتب في الجواب: (فأما تحريم الإنسان وكل شيء منه أكلاً وشراباً فلا أعلم أحداً من المتقدمين والمتأخرين خالف في ذلك، ومناطق^(١) الأخبار مصرحة بذلك، ولا أعلم أحداً استثنى من ذلك العرق المختلط بالمرق، على أن المستثنى عليه البيان وإقامة البرهان، ونحن باقون على عموم الحكم حتى يثبت المزيل، والله الهادي إلى سواء السبيل) انتهى.

أقول: أمّا ما ادَّعاه من اتفاق الفقهاء على ذلك فإنه لا يخفى على من راجع كتبهم أنه لم يصرح أحد منهم بهذه المسألة، وإنِّي بعد التتبع التام لم أقف لأحد فيها على كلام، لأنَّ محلّها اللائق بها هو كتاب المطاعم والمشارب الموضوع لبيان ما يحلّ ويحرم، وقد ذكروا فيه جملة المحرّمات، ولم يتعرضوا لهذه المسألة لا تصريحاً ولا إشارة.

(١) من «ح» وفي «ق»: ومناطق.

إلا إنه يظهر من عبارات جملة من المتأخرين في مطاوي أبحاث كتاب الصوم ذلك - كما نقلنا ذلك في كتابنا (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)^(١)، وفق الله تعالى لإتمامه - شيخنا الشهيد الثاني^(٢) والمحقق الأردبيلي^(٣).

والمحقق المذكور بعد أن نقل عنهم ذلك اعترف بأنه لم يقف لهم على دليل، وكرر ذلك في غير موضع، فقال - بعد الكلام في ريق الإنسان نفسه -: (وأما ريق غيره فقالوا أيضاً: إنه حرام. وما أعرف دليلهم، وما رأيت دليل تحريم فضلات الحيوان)^(٤) انتهى.

وبه يظهر لك ما في كلام المعاصر - سلمه الله - من أنه لا يعلم أحداً من المتقدمين والمتأخرين خالف في ذلك، وأما ما ادّعاه من الأخبار فهو عجيب وأي عجيب! حيث إن الأمر بالعكس كما لا يخفى على الموفق المصيب، وسيظهر لك إن شاء الله تعالى في المقام.

وبالجملة، فإني لا أعرف لهم دليلاً، إلا أن يدّعوا كون هذه الأشياء من الخبائث، وهو على إطلاقه ممنوع؛ لما ستعرف من دلالة الأخبار صريحاً على حلّ الريق والدمع.

أخبار حلّة لعاب الإنسان ونحوه

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة؛ منها ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) في الصحيح إلى الحسن بن زياد الصيقل قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «مرت امرأة مدنية برسول الله ﷺ وهو يأكل، وهو جالس على

(٢) مسالك الأفهام ٢: ٣٢.

(١) الحدائق الناضرة ١٣: ٧٩ - ٨٠.

(٤) مجمع الفائدة والبرهان ٥: ٢٩.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ٥: ٢٨.

حكم فضلات الإنسان من ريقه وعرقه ونحوها ٩

الحضيض^(١)، فقالت: يا محمد، إنك لتأكل أكل العبد.

إلى أن قال: «فقلت: ناولني لقمة من طعامك. فناولها، فقالت: لا والله إلا الذي في فمك. فأخرج رسول الله ﷺ اللقمة من فمه فناولها، فأكلتها».

قال أبو عبد الله ﷺ: «فما أصابها داء حتى فارقت الدنيا»^(٢).

وما رواه في (الكافي) أيضاً في باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني ﷺ، في حديث طويل يتضمن إنكار إخوة الرضا ﷺ وعمومته للجواد ﷺ بعد ولادته؛ حيث إنه حائل اللون، وطلب القافة ليلحقوه بأبيه. قال علي بن جعفر ﷺ راوي الحديث: فقمتم فمصصت ريق أبي جعفر ﷺ، ثم قلت: أشهد أنك إمامي عند الله^(٣).

وفعل علي بن جعفر ذلك بمحضر الرضا ﷺ، فتقريره عليه وعدم إنكاره ذلك أظهر ظاهر في الجواز.

وروى الشيخ في (التهذيب) في الصحيح عن أبي ولّاد الحنّاط قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: إني أقبل بنتاً لي صغيرة وأنا صائم، فيدخل في جوفي من ريقها شيء. قال: فقال لي: «لا بأس، ليس عليك شيء»^(٤).

وروى أيضاً في الكتاب المذكور في الموثق عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: الصائم يقبل؟ قال: «نعم، ويعطيها لسانه تمصه»^(٥).

(١) الحضيض: القرار من الأرض عند منقطع الجبل. الصحاح ٣: ١٠٧١ - حضض.

(٢) الكافي ٦: ٢٧١ / ٢، باب الأكل متكناً، وسائل الشيعة ٢٤: ٢٥٥، أبواب آداب المائدة، ب ٨، ح ٢.

(٣) الكافي ١: ٣٢٢ - ٣٢٣ / ١٤، باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني ﷺ.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٩ / ٩٧٦، وسائل الشيعة ١٠: ١٠٢، أبواب ما يمك عند الصائم، ب ٣٤، ح ١.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٩ / ٩٧٤، وسائل الشيعة ١٠: ١٠٢، أبواب ما يمك عند الصائم، ب ٣٤، ح ٢.

وروى فيه أيضاً عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل الصائم أله أن يمص لسان المرأة وتفعل المرأة ذلك؟ قال: «لا بأس»^(١).

وروى السيد السعيد رضي الدين بن طاوس رحمته في كتاب (الملهوف على قتلى الطفوف) عن الصادق عليه السلام: «إن زين العابدين عليه السلام بكى على أبيه أربعين سنة، صائماً نهاره، قائماً ليله، فإذا كان وقت إفطاره أتاه غلامه بطعامه وشرابه، فيقول: قتل أبو عبد الله جائعاً، قتل أبو عبد الله عطشاً، أو | يبكي حتى يبل طعامه بدموعه، ويمزج شرابه بدموعه، فلم يزل | كذلك | حتى لحق الله عز وجل»^(٢).

وقد تقدّم في سابق هذه الدرة في حديث سليم بن قيس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وضع رأس علي عليه السلام في حجره، وتفل في فيه وقال: «اللهم املاً جوفه علماً وفهماً وحكماً»^(٣)، والكتاب المذكور من الأصول المعتمدة.

وقد نقل ثقة الإسلام في (الكافي) جملة من رواياته، ومن ذلك صحيحة الحلبي، أو حسنته على المشهور بآبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن المرأة يكون لها الصبي وهي صائمة، فتمضغ له الخبز تطعمه؟ فقال: «لا بأس»^(٤).

والتقريب فيها أن الظاهر أنه لا خلاف ولا إشكال في عدم جواز إطعام الصبي الطعام المحرّم؛ لأنّ الصبي وإن كان غير مكلف إلا إنّ التكليف هنا يتوجه للفاعل به ذلك، فلو كان الأمر كما يدّعون من التحريم في أمثال ذلك لما سوّغ الإمام عليه السلام لها ذلك. وبذلك يظهر لك ما في حكمهم بالتحريم على الإطلاق.

نعم، ربّما يمكن القول بذلك في مثل المخاط والبلغم، بناء على كونه من

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ / ٩٧٨، وسائل الشيعة ١٠: ١٠٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم،

ب ٣٤، ح ٣. (٢) المهوف في قتلى الطفوف: ١٢١.

(٣) كتاب سليم بن قيس: ٢٠٠.

(٤) الكافي ٤: ١١٤ / ١، باب في الصائم يذوق المرق....

حكم فضلات الإنسان من ريقه وعرقه ونحوهما..... ١١

الخبائث، وحينئذ فيرجع الأمر إلى أن التحريم من حيث كونه من الخبائث لا من حيث كونه من فضلة الإنسان. على أن الحكم بذلك فيما ذكرناه أيضاً لا يخلو من إشكال.

نعم، يبقى الكلام هنا في روايتي أبي بصير وعلي بن جعفر المتقدمين، ومثلهما صحيحة أبي ولاد؛ من حيث دلالتها على عدم إفتار الصائم بمصّ لسان زوجته أو زوجه، فإن ظاهر الأصحاب أن ذلك موجب للإفطار.

وجملة منهم أجابوا عن روايتي أبي بصير وعلي بن جعفر بأنّ تجويز الامتناع لا يستلزم الإزدراء^(١). وفيه أن صحيحة أبي ولاد صريحة في أنه يدخل في جوفه من ريقها، مع أنه عليه السلام قال: «لا بأس، ليس عليك شيء».

وأما ما أجاب به بعضهم عن الصحيحة المذكورة من الحمل على أن يبلع شيئاً من ريقها من غير شعور وتعمّد^(٢)، ففيه أنهم قد صرحوا بأنه^(٣) لو وضع في فمه شيئاً من المفطرات عبثاً ولعباً، ثم ابتلعه بغير اختيار، فإنه يبطل صومه، بخلاف ما لو كان وضعه لغرض صحيح شرعي، فإنه لا يبطل^(٤)، وما نحن فيه من قبيل الأول. وحينئذ فلا فرق في حصول الإبطال بين تعمّد ابتلاعه ولا عدمه.

وبالجملة، فإن الأخبار المذكورة مع اتفاقها على الحكم المذكور لا معارض لها إلا بعض العمومات التي يمكن تخصيصها بهذه الأخبار، والخروج عن ظاهرها بغير معارض مجازفة. وإلى ما ذكرنا يميل كلام المحقق المولى الأردبيلي رحمته الله^(٥)، والاحتياط ممّا لا ينبغي تركه، والله العالم.



(١) الدروس ١: ٢٧٨، مسالك الأفهام ٢: ٣٤.

(٢) منتهى المطلب ٢: ٥٦٣. (٣) من «ح»، وفي «ق»: به.

(٤) مسالك الأفهام ٢: ٣٢. (٥) مجمع الفائدة والبرهان ٥: ١٢١ - ١٢٣.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

درة نجفية

في تحقيق معنى العدالة

روى الصدوق - عطر الله مرقدہ - في (الفقيه) ^(١) في الصحيح، والشيخ رحمہ اللہ في (التهذيب) ^(٢) عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بما تعرف عدالة الرجل من المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم؟ فقال: «أن يعرفه بالستر والعفاف، وكف البطن والفرج واليد واللسان، ويعرف باجتناّب الكبائر التي أوعدها الله عليها النار، من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك. والدلالة على ذلك كله أن يكون ساتراً لجميع عيوبه، حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه، ويجب عليهم تزكيتته وإظهار عدالته في الناس، ويكون منه التعاهد للصلوات الخمس فإذا واظب عليهن وحفظ موافقتهن بحضور جماعة المسلمين، وأن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلّاهم إلا من علة».

(الفقيه): «فإذا كان كذلك لازماً لمصلّاه عند حضور الصلوات الخمس - فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلّته قالوا: ما رأينا منه إلا خيراً - مواظباً على الصلوات، متعاهداً لأوقاتها في مصلّاه، فإن ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين».

(١) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١ - ٣٩٢، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١ - ٣٩٢، كتاب الشهادات،

ب ٤١، ح ١ - ٢.

(ش)^(١): «ذلك أن الصلاة ستر وكفارة للذنوب».

(الفقيه): «وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلي إذا كان لا يحضر مصلاه، ولا يتعاهد جماعة المسلمين، وإنما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصلاة لكي يعرف من يصلي متن لا يصلي، ومن يحفظ مواقيت الصلاة ممن يضيق».

(ش): «ولولا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على آخر بصلاح، لأن من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين».

(التهذيب): «لأن الحكم جرى من الله ورسوله بالحرق في جوف بيته».

(الفقيه): «فإن رسول الله ﷺ هم بأن يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين، وقد كان فيهم من يصلي في بيته، فلم يقبل منه ذلك. وكيف تقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز وجل ومن رسوله ﷺ فيه بالحرق في جوف بيته بالنار؟».

(ش): «وقد كان يقول رسول الله ﷺ: لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علة».

(التهذيب): «وقال رسول الله ﷺ: لا غيبة لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا، ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته، وسقطت بينهم عدالته، ووجب هجرانه، وإذا رفع إلى إمام المسلمين أنذاره وحذره، فإن حضر جماعة المسلمين وإلا أحرق عليه بيته. ومن لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته بينهم».

أقول: تحقيق الكلام في هذا الخبر الشريف يقتضي بسطه في مقامات:

الأول: العدالة لغة واصطلاحاً

اعلم أن العدالة - لغة - مأخوذة من العدل، وهو القصد في الأمور، ضد

(١) هذه العلامة تذكر في كتب الحديث للإشارة إلى اشتراك جميع المصادر - المذكورة في صدر الحديث - في اللفظ، انظر معجم الرموز والإشارات: ١٣١.

الجور^(١). وقيل: من العدالة، بمعنى الاستواء والاستقامة، كما يقال: هذا عدل هذا، أي مساوٍ له، واعتدل الشيطان، أي استويا^(٢). وظنّي أن الأول أقرب.

العدالة في اصطلاح الحكماء

وفي اصطلاح أرباب الحكمة وأهل العرفان هي: تعديل القوى النفسانية وتقويم أفعالها، بحيث لا يغلب بعضها على بعض^(٣).

وتوضيح ذلك أن للنفس الإنسانية قوة عاقلة هي مبدأ الفكر والتمييز والشوق إلى النظر في الحقائق والتأمل في الدقائق، وقوة غضبية هي مبدأ الغضب والجرأة لدفع المضار والإقدام على الأهوال والشوق إلى التسلط على الرجال، وقوة شهوية هي مبدأ طلب الشهوات^(٤) واللذات من المآكل والمشارب والمناكح وسائر الملاذ البدنية والشهوات الحسية. وهذه القوى متباينة جداً، فمتى غلب أحدها انقهرت الباقيتان، وربما أبطل بعضها فعل بعض، والفضيلة التسوية بتعديل هذه القوى؛ لأن لكل من هذه القوى طرفي إفراط وتفريط: أمّا القوة العاقلة فالسفاهة والبلاهة، والقوة الغضبية التهور والجبن، والقوة الشهوية الشره وخمود الشهوة، فالقوة العاقلة يحصل من تعديلها فضيلة العلم والحكمة، والقوة الغضبية يحصل من تعديلها فضيلة الشجاعة، والقوة الشهوية يحصل من تعديلها فضيلة العفة.

فإذا حصلت هذه الفضائل الثلاث التي هي في حاق الأوساط وتعادلت، حدثت عنها فضيلة رابعة وملكة راسخة هي أم الفضائل، وهي المعبر عنها بالعدالة؛ فهي - إذن - ملكة نفسانية يصدر عنها المساواة في الأمور الصادرة عن

(١) مجمع البحرين ٥: ٤٢١ - عدل. (٢) أجوبة الشيخ سليمان الماحوزي: ٨٠.

(٣) شرح المقاصد ٣: ٣٤٥، أجوبة الشيخ سليمان الماحوزي: ٧٨.

(٤) من «ح»، وفي «ق»: الشهوة.

صاحبها. وتحت كل واحدة من هذه^(١) الفضائل الثلاث المتقدمة فضائل أخرى، وكلها داخلة تحت العدالة؛ فهي دائرة الكمال وجماع الفضائل على الإجمال.

العدالة في اصطلاح الفقهاء

وأما في اصطلاح أهل الشرع الذي هو المقصود بالذات، فالمشهور بين أصحابنا المتأخرين - عطر الله مراقدهم - أنها ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والمروءة^(٢).

واحترزوا بالملكة عما ليس كذلك من الأحوال المتنقلة بسرعة، كحمة الخجل، وصفرة الوجل، بمعنى أن الاتصاف بالوصف المذكور لا بد أن يصير من الملكات الراسخة التي يعسر زوالها.

اختلاف العلماء في معنى التقوى

واختلف كلامهم في تحقيق التقوى، فقليل؛ هي اجتناب الكبائر والصغائر من المكلف الكامل العاقل. ونسبه الشهيد الثاني^(٣) إلى جماعة من أجلاء الأصحاب - رضوان الله عليهم - كالشيخ المفيد^(٤)، والتقي أبي الصلاح الحلبي^(٥)، والفاضل محمد بن إدريس^(٦)، وأبي الفضائل أمين الإسلام الطبرسي^(٧)، والقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي^(٨).

وقيل: هي^(٩) اجتناب الكبائر كلها وعدم الإصرار على الصغائر، أو عدم كونها

(١) من «ح».

(٢) الدروس ٢: ١٢٥.

(٣) مسالك الأفهام ١٤: ١٦٦.

(٤) أوائل المقالات (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ٤: ٨٣ - ٨٤.

(٥) الكافي في الفقه: ٤٣٥.

(٦) السرائر ٢: ١١٧.

(٧) مجمع البيان ٣: ٥١.

(٨) المذهب ٢: ٥٥٦.

(٩) من «ح».

أغلب، فلا تقدر الصغيرة النادرة. وألحقوا بها ما يؤول بالعرض وإن غايرها بالأصل، كترك المندوبات المؤدي إلى التهاون بالسنن في أظهر الوجهين. ونسبه شيخنا البهائي - طيب الله تعالى مرقد - في (الحبل المتين) ^(١) إلى الأصحاب.

تحقيق معنى الكبيرة

وكذلك اختلفت أقوالهم في تحقيق الكبائر على أقوال منتشرة وآراء متعددة، والأقرب عندي منها هو ما توعد الله عز وجل عليه النار في (الكتاب) المجيد. ويدل عليه أخبار مستفيضة: منها ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) في الصحيح عن الحسن بن محبوب قال: كتب معي بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هي، وما هي؟ فكتب: «الكبائر: من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفر الله عنه سيئاته إذا كان مؤمناً، والسبع الموجبات: قتل النفس الحرام، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، والتعرب بعد الهجرة، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف» ^(٢).

قال بعض مشايخنا المعاصرين - نور الله تعالى مراقدهم أجمعين -: (قوله عليه السلام: «والسبع الموجبات» ^(٣))، معناه: أنها أكبر الكبائر وأشدّها، حتى إنها أوجبت النار لفاعلها. ومن المستبين أن الإيجاب والحتم أمر آخر فوق الإيعاد لا يتطرق إليه الإخلاف، بخلاف الوعيد المطلق، فإن إخلافه حسن، كما تقرر في الكلام ^(٤). فهذه السبع لعظمها كانت أوجبت النار، فلا ينافي ما تضمنه صدر الخبر من تفسيرها بما وعد الله عليه النار ^(٥).

(١) لم نثر عليه في الحبل المتين، عنه في العشرة الكاملة: ٢٤٧.

(٢) الكافي ٢: ٢٧٦ - ٢٧٧ / ٢، باب الكبائر.

(٣) من «ح». (٤) منية الممارسين: ٢٩٨.

(٥) العشرة الكاملة: ٢٢٦ - ٢٢٧.

ومنها ما رواه في الكتاب المذكور عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عز وجل: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ^(١) قال: «الكبائر» ^(٢)؛ التي أوجب الله عز وجل عليها النار ^(٣)» ^(٤).

ومثله في (تفسير العياشي) عن كثير النوا عن الباقر عليه السلام ^(٥).

ومنها صحيحة ابن أبي يعفور المذكور، وقوله عليه السلام فيها: «يعرف باجتناب الكبائر التي أوعدها الله عليها النار، من شرب الخمر» ^(٦) إلى آخر ما تقدم.

وروى الثقة الجليل علي بن جعفر عليه السلام في كتابه عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الكبائر التي قال الله عز وجل: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ^(٧) قال: «التي أوجب الله عليها النار» ^(٨).

وأما الأخبار الدالة على حصرها في عدد مخصوص مثل ما رواه في (الكافي) في الحسن عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر، فقال: «هنّ في كتاب علي عليه السلام سبع: الكفر، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيّنة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة». قال: قلت: فهذا أكبر المعاصي؟ قال: «نعم» ^(٩) - الحديث - ونحو هذه الرواية رواية أبي

(١) النساء: ٣١. (٢) من «ح» والمصدر.

(٣) في «ق» بعدها: وما رواه في الكتاب المذكور عن أبي جميلة عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عز وجل: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قال: الكبائر: التي أوجب الله عليها النار، وما أثبتناه وفق «ح»: إذ أن هذا الحديث ورد في سنده كل من الحلبي وأبي جميلة.

(٤) تفسير العياشي ١: ٢٦٥ / ١١٤.

(٥) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.

(٦) النساء: ٣١.

(٧) مسائل علي بن جعفر: ١٤٩ / ١٩١. (٨) الكافي ٢: ٢٧٨ / ٨، باب الكبائر.

بصير^(١) المروية في الكتاب المذكور أيضاً^(٢)، وغيرها من الأخبار المختلفة زيادة ونقصاناً، فقد أجاب عنها شيخنا المعاصر المتقدم ذكره بأن هذه الأخبار - مع تدافعها واحتياجها في أنفسها إلى التوفيق والتأويل - محمولة على التمثيل لا على الحصر، أو على أكبر مما تحتها أو أشد، على حد ما قلناه في معنى قوله في صحيحة الحسن بن محبوب: «والسبع الموجبات: قتل النفس» إلى آخره. أقول: وهو تأويل جيد.

تحقيق معنى المروءة

ثم إنهم فسروا المروءة في التعريف المذكور باتباع محاسن العادات، واجتناب مساوئها وما ينفر عنه من المباحات، ويؤذن بخسّة النفس ودناءتها^(٣). قال شيخنا المتقدم ذكره: (ولم ينهض لنا إلى الآن دليل على اعتبارها في العدالة، ويظهر لي أن أصل اعتبارها من العامة^(٤)، واقتفاهم بعض أصحابنا غفلة واغتراراً بظاهر اللفظ، حيث إنه قد ورد في بعض أخبارنا اعتبار ذلك في العدالة^(٥)، لكن لا بالمعنى المذكور) انتهى.

أقول: ما ذكره من أنه لم ينهض له دليل على اعتبار قيد المروءة في العدالة ربّما أوهم بظاهره وجود دليل على العدالة بهذا المعنى المذكور، وليس كذلك؛ فإننا لم نقف لذلك على دليل، بل الظاهر أن تفسير العدالة بهذا المعنى إنما هو للعامة، وتبعهم فيه شيخنا العلامة، ومن تأخر عنه، فإننا لم نقف عليه في كلام من تقدّم عليه، كما سيأتي نقل جملة من عبارتهم إن شاء الله تعالى.

وكيف كان، فالأخبار الواردة بأن النبي ﷺ كان يركب الحمار العاري ويردف

(١) الكافي ٢: ٢٨١ / ١٤، باب الكبائر. (٢) من «ح».

(٣) العشرة الكاملة: ٢٤٢. (٤) المغني ٩: ١٦٧.

(٥) انظر الصفحة التالية، الهامش: ٤.

علياً عليه السلام خلفه، وكان يحلب الشاة، وكان يخرج إلى الصلاة وهو^(١) يأكل خبزاً قد غمسه في اللبن^(٢)، ونحو ذلك مما هو منافٍ للمروءة بتفسيرهم المتقدم، أظهر ظاهر في بطلان التفسير المذكور.

وأما الخبر الذي أشار إليه شيخنا المشار إليه بقوله: (ورد في بعض أخبارنا اعتبار ذلك في العدالة)، فهو ما روي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من عامل الناس [فلم]^(٣) يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»^(٤).

قال عليه السلام بعد ذكر الخبر المذكور: (فإن المروءة هاهنا لم تعتبر فيها إلا الخصال الثلاث، وهي واجبة. وقد كتبنا رسالة شريفة في وجوب الوفاء بالوعد) انتهى. أقول: وقد روى الصدوق عليه السلام في كتاب (معاني الأخبار)^(٥) أخباراً في تفسير المروءة، وليس فيها ما يدل على شيء من هذا المعنى الذي ذكره بالكلية. وكذا روي في (الكافي)^(٦) و(الفقيه)^(٧) بعض من تلك الأخبار، ففي حديث جويرية عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «وأما المروءة فإصلاح المعيشة».

وفي آخر عن الرضا عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ستة من المروءة؛ ثلاثة منها في الحضر، وثلاثة منها في السفر؛ فأما التي في الحضر فتلاوة القرآن وعمارة المساجد واتخاذ الإخوان، وأما التي في السفر فبذل الزاد

(١) من «ح».

(٢) انظر: مناقب آل أبي طالب ١: ١٩٠ - ١٩١، وفيه: عبده أو غيره، بدل: علياً عليه السلام، بحار الأنوار ٨٥: ٣٠.

(٣) من المصدر، وفي النسختين: ولم.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٣٠ / ٣٤.

(٥) معاني الأخبار: ١١٩، باب معنى الفتوة والمروءة، ح ١، و ٢٥٧ - ٢٥٨، باب معنى المروءة.

(٦) الكافي ٨: ٢٠٢ / ٣٣١.

(٧) الفقيه ٢: ١٩٢ / ٨٧٧.

وحسن الخلق والمزاح في غير معاصي الله»^(١).

وفي آخر عن الصادق عليه السلام قال فيه: «المروءة - والله - أن يضع الرجل خيوانه بفناء داره. والمروءة مروتان: مروءة في الحضر، ومروءة في السفر؛ فأما التي في الحضر فتلاوة القرآن ولزوم المساجد والمشى بين الإخوان في الحوائج والنعمة ترى على الخادم تسر الصديق وتكبت العدو، وأما في السفر فكثرة الزاد وطيبه وبذله وكتمانك على القوم أمرهم بعد مفارقتك إياهم وكثرة المزاح في غير ما يسخط الله عز وجل»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار التي لم يتعرض فيها لما ذكره بوجه.

وذهب جمع من الأصحاب إلى أن العدالة، عبارة عن مجرد الإسلام، ونقلوه^(٣) عن ابن الجنيد، والشيخ في أحد قوليهِ^(٤)، وإلى هذا القول مال شيخنا الشهيد الثاني^(٥)، ونصره وأيده واستدل عليه، وتبعه فيه سبطه السيّد السند^(٦)، والمحدث الكاشاني^(٧)، والفاضل الخراساني^(٨).

وذهب جمع من متأخري المتأخرين إلى أنها عبارة عن حسن الظاهر الذي هو عبارة عن ظهور الصلاح في الجملة^(٩)، واستندوا في ذلك إلى صحيحة عبد الله بن أبي يعفور المذكورة^(١٠).

أقول: لا يخفى أن القولين الأولين قد وقعا في طرفي الإفراط والتفريط؛ لأنّ

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٧/ب ١٣، ح ١٣، وسائل الشيعة ١١: ٤٣٦، ٤٣٧، أبواب آداب

السفر، ب ٤٩، ح ١٤. (٢) الفقيه ٢: ١٩٢/ ٨٧٧.

(٣) مسالك الأفهام ١٣: ٤٠٠. (٤) الخلاف ٦: ٢١٧ - ٢١٨ / المسألة: ١٠.

(٥) مسالك الأفهام ١٣: ٤٠٣. (٦) مدارك الأحكام ٤: ٦٦ - ٦٨.

(٧) مفاتيح الشرائع ٣: ٢٦١ / المفتاح: ١١١٦.

(٨) ذخيرة المعاد: ٣٠٥، كفاية الأحكام: ٢٧٩.

(٩) الوافي ١٦: ١٠٦٥.

(١٠) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١، كتاب

الشهادات، ب ٤١، ح ١.

العدالة بالمعنى الأول - مع كونها لا تكاد توجد إلا في المعصوم أو من قرب من مرتبته - لا يمكن الاطلاع عليها إلا بعد مدة مديدة ومعاشرة أكيدة وتعمق شديد، وربما لا يتيسر أيضاً، وبذلك^(١) ينسد القيام بالأمور المشروطة بالعدالة، مثل الجماعات والجماعات والشهادات والفتاوى.

وأما العدالة بالمعنى الثاني فقد انجر الأمر فيها إلى إثباتها للمخالفين من أعداء الدين، والنصاب الذين هم أشد نجاسة من الكلاب^(٢)، كما سيظهر لك - إن شاء الله تعالى - في المقام.

وأما القول الثالث، فإنه عند التأمل التام في كلام قائله يرجع إلى القول الثاني، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى. ولا ريب أنه هو الأقرب والذي عليه العمل، لكن لا بالمعنى الذي ذكره، بل بما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

اختلاف العلماء في أن الأصل في المسلم العدالة أم لا

ومن هذه الأقوال الثلاثة يظهر وجه الاختلاف الذي ذكره في أنه هل الأصل في المسلم العدالة، أو الفسق، أو التوقف؟

فذهب بعضهم إلى أن الأصل فيه العدالة^(٣). وهذا مما يتفرع على تفسير العدالة بمجرد الإسلام، ويُعرف مستنده من الأخبار الآتية في المقام الثاني، الدالة على ذلك.

(١) من «ح»، وفي «ق»: ومن ذلك.

(٢) علل الشرائع ١: ٣٣٩ - ٣٤٠ / ب ٢٢٠، ح ١، وسائل الشيعة ١: ٢٢٠، أبواب الماء المضاف والمستعمل، ب ١٢، ح ٥.

(٣) الخلاف ٦: ٢١٨ / المسألة: ١٠، منتهى المطلب ٤: ٢٠٤، المذهب البارع ٤: ٤٦٦، مسالك الأفهام ٩: ١٦٤، مجمع الفائدة والبرهان ٤: ١٩٢، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٣، أبواب الشهادات، ب ٤١، ذيل الحديث: ٤.

وذهب آخرون إلى أن الأصل فيه الفسق استناداً إلى أن الأصل التكليف واشتغال الذمة بالعبادات والتكاليف الشرعية، والأصل عدم خروجه عن عهدها حتى يعلم قيامه بها^(١). وهذا مناسب للقول الأول، ولكنه بمحل من الضعف؛ لاستفاضة الأخبار بحسن الظن بالمؤمن^(٢) وحمل أفعاله على الصحة^(٣). والتحقيق في المسألة هو القول بالتوقف حتى يعلم أحد الأمرين، وهذا هو الأنسب بالقول الثالث من معاني العدالة كما لا يخفى.

المقام الثاني: الاكتفاء بالإسلام في العدالة

اعلم أنني لم أقف على من نصر القول بالإسلام وأيده وشيّد به زيادة على شيخنا الشهيد الثاني ومن تبعه، ولا بدّ من تحقيق الحق فيه في هذا المقام، ونقل ما يتعلّق به من الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام، وكلام علمائنا الأعلام. قال شيخنا المشار إليه في كتاب (المسالك): (إذا شهد عند الحاكم شهود؛ فإن عرف فسقهم فلا خلاف في ردّ شهادتهم من غير احتياج إلى بحث، وإن عرف عدالتهم قبل شهادتهم فلا حاجة إلى التعديل، وإن لم يعرف حالهم في الفسق والعدالة؛ فإن لم يعرف إسلامهم وجب البحث أيضاً - وهذا كله ممّا لا خلاف فيه - وإن عرف إسلامهم، ولم يعرف شيئاً آخر من جرح ولا تعديل فهذا ممّا اختلف فيه الأصحاب، فالمشهور بينهم - خصوصاً المتأخّرين منهم - أنه يجب البحث عن عدالتهم، ولا يكفي الاعتماد على ظاهر الإسلام). ثمّ أورد الآية^(٤) دليلاً لهم، ورواية ابن أبي يعفور بطريق الشيخ في

(١) منية الممارسين: ٣٢٧.

(٢) بحار الأنوار ٧٢: ١٩٦ - ١١ / ١٩٩ - ١٢، ١٤، ٢١.

(٣) الكافي ٢: ٣٦٢ / ٣، باب التهمة وسوء الظن.

(٤) البقرة: ٢٨٢، الطلاق: ٢.

(التهذيب)^(١)، وطعن في دلالة الآية، وسند الرواية، ثم نقل عن الشيخ في (الخلاف)^(٢)، وابن الجنيد، والمفيد في كتاب (الإشراف)^(٣) ظاهراً الاكتفاء بمجرد الإسلام.

قال: (وباقى المتقدمين لم يصرحوا في عباراتهم بأحد الأمرين، بل كلامهم محتمل |هما|). ثم أورد جملة من الروايات الدالة بظاهرها على الاكتفاء بمجرد الإسلام، وتكلم بعدها في المقام).

إلى أن قال: (وبالجملة، فهذا القول^(٤) أمتن دليلاً وأكثر رواية، وحال السلف يشهد به، وبدونه لا تكاد تنتظم الأحكام للحكام خصوصاً في المدن الكبيرة، وللقاضي القادم إليها من بُعد، لكن المشهور الآن، بل المذهب خلافه)^(٥) انتهى ملخصاً.

أقول: فيه:

أولاً: أنه قد انجر الأمر - بناءً على هذا القول من هذا القائل ومن تبعه - إلى الحكم بعدالة النواصب والمخالفين، وهذا من البطلان لا يخفى على أحد من الناظرين، كما سيأتي تحقيقه^(٦) إن شاء الله تعالى.

وثانياً: دلالة ظاهر الآية الشريفة - أعني: قوله عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٧) - فإنها صريحة الدلالة في اعتبار أمر أخذ وراء الإسلام؛ لأن قوله: ﴿منكم﴾ إشارة إلى المسلمين، فهو دال على إسلام الشاهدين، فيكون قوله: ﴿ذَوِي عَدْلٍ﴾ دالاً على اعتبار صفة العدالة بعد حصول الإسلام.

(١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦. (٢) الخلاف ٦: ٢١٧ / المسألة: ١٠.

(٣) كتاب الإشراف (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ٩: ٢٥.

(٤) في المصدر بعدها: وإن كان. (٥) مسالك الأفهام ١٣: ٣٩٧ - ٤٠٣.

(٦) في «ح» بعدها: قريباً. (٧) الطلاق: ٢.

وأما ما أجاب به في (المسالك) - وإن تبعه فيه من اقتفاه في ذلك - من أن غاية ما تدل عليه الآية: الاتصاف بأمر زائد على مجرد الإسلام فنحمله على عدم ظهور الفسق، ففيه أنه لا ريب أن المتبادر من لفظ العدالة لغة وعرفاً وشرعاً - كما دل عليه الصحيح المتقدم، وسيظهر لك من الأخبار الآتية إن شاء الله تعالى - أنها أمر وجودي وصفة ثبوتية لا مجرد أمر عدمي، فإذا قيل: فلان عدل، أو ذو عدل فإنما يراد أن له أوصافاً وجودية توجب صدق هذا العنوان عليه، وهو كونه معروفاً بالتقوى والصلاح والعفاف، ونحو ذلك.

ويؤيد ذلك ما ورد عن الإمام العسكري عليه السلام في تفسيره بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله قال في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١) - قال -: «ليكونا من المسلمين منكم، فإن الله تعالى إنما شرف المسلمين العدول بقبول شهاداتهم، وجعل ذلك من الشرف العاجل لهم ومن ثواب دنياهم»^(٢).

وعن أمير المؤمنين عليه السلام في قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣) قال: «ممن ترضون دينه وأمانته وصلاحه وعفته وتيقنه فيما يشهد به، وتحصيله وتمييزه، فما كل صالح مميز ولا محصل، ولا كل محصل مميز صالح»^(٤).

وبالجملة، فإطلاق العدالة على مجرد عدم ظهور الفسق أمر لا يفهم من حاق اللفظ، ولا يتبادر إلى فهم فاهم بالكلية، فالحمل عليه إنما هو من قبيل المعميات والألغاز، الذي هو بعيد بمراحل عن الحقيقة، بل المجاز.

ويؤيد ما ذكرناه ما صرح به المحقق الأردبيلي رحمته الله في (شرح الإرشاد): من (أن

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٦٥٦ / ٣٧٤.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

(٤) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٦٧٢ / ٣٧٥.

الفسق مانع شرعاً من قبول الشهادة، فالعلم برفعه على الوجه الشرعي لازم، وهو أن يعلم أو يظن ظناً شرعياً إيجاباً، وقد عرفت أيضاً أنه لم تحصل الملكة بمجرد الإسلام ولا مع العلم بعدم الفسق، بل ولا يظن بذلك عدم الفسق ظناً شرعياً؛ لما عرفت من أحوال الناس^(١) انتهى.

وثالثاً: أن ما طعن به على الرواية المذكورة بضعف السند بناء على نقله لها من (التهذيب)، ففيه - مع الإغماض عن المناقشة في ذلك - أنها صحيحة في (الفقيه) كما عرفت، وهي صريحة في رد ما ذهب إليه، فتكون حجة واضحة عليه.

ورابعاً: أن ما نقله من القول بالإسلام عن هؤلاء الثلاثة، وادّعى أن باقي المتقدمين لم يصرحوا في عباراتهم بأحد الأمرين، بل كلامهم محتمل [لهما] مردود بما سيظهر لك في المقام، بعد نقل كلام جملة من أولئك الأعلام، فنقول: قال الشيخ في (النهاية): (العدل الذي يجوز قبول شهادته للمسلمين وعليهم هو أن يكون ظاهره ظاهر الإيمان، ثم يعرف بالستر والصلاح والعفاف والكف عن البطن والفرج واليد واللسان، ويعرف باجتناب الكبائر التي أوعدها الله عليها النار، من شرب الخمر والزنا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف، وغير ذلك، الساتر لجميع عيوبه، ويكون متعاهداً للصلوات الخمس، مواظباً عليهن، حافظاً لمواقبتهن، متوفراً على حضور جماعة المسلمين، غير متخلف عنهم إلا لمرض أو علة أو عذر)^(٢).

وقال الشيخ المفيد^(٣): (العدل: من كان معروفاً بالدين والورع عن محارم الله تعالى)^(٤).

(١) مجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٩٦. (٢) النهاية: ٣٢٥.

(٣) المقنعة (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ١٤: ٧٢٥.

وقال ابن البراج: (العدالة معتبرة في صحة الشهادة على المسلم، وتثبت في الإنسان بشروط، وهي: البلوغ، وكمال العقل، والحصول على ظاهر الإيمان، والستر، والعفاف، واجتناب القبائح، ونفي التهمة والظنة والحسد والعداوة)^(١).

وقال أبو الصلاح: (العدالة شرط في قبول الشهادة على المسلم، ويثبت حكمها بالبلوغ، وكمال العقل، والإيمان، واجتناب القبائح أجمع، وانتفاء الظنة بالعداوة والحسد والمنافسة)^(٢).

وقال ابن الجنيد: (فإذا كان الشاهد حراً، بالغاً، عاقلاً، مؤمناً، بصيراً، معروف النسب، مرضياً، غير مشهور بكذب في شهادته ولا بارتكاب كبيرة ولا مقام على صغيرة، حسن التيقظ، عالماً بمعاني الأقوال، عالماً بأحكام الشهادة، غير معروف بحيف على معامل، ولا بتهاون بواجب من علم أو عمل، ولا معروفاً بمعاشرة أهل الباطل ولا الدخول في جملتهم، ولا بالحرص على الدنيا، ولا بساقت المروءة، بريئاً من أهواء أهل البدع التي توجب على المؤمنين البراءة من أهلها، فهو من أهل العدالة المقبول شهادتهم)^(٣).

وقال الشيخ في (المبسوط): (العدالة في اللغة | أن | يكون الإنسان متعادل الأحوال متساوياً. وفي الشريعة: هو من كان عدلاً في دينه، عدلاً في مروءته، عدلاً في أحكامه. والعدل في الدين أن يكون مسلماً لا يعرف منه شيء من أسباب الفسق. وفي المروءة: أن يكون مجتنباً للأمور التي تسقط المروءة، مثل الأكل في الطرقات، ومدّ الأرجل بين الناس، ولبس الثياب المصبغة. والعدل في

(١) المهذب ٢: ٥٥٦.

(٢) الكافي في الفقه: ٤٣٥، وفيه: والمناقشة، بدل: والمنافسة.

(٣) عنه في في مختلف الشيعة ٨: ٤٩٩ - ٥٠٠ / المسألة: ٧٧.

الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً؛ فمن كان عدلاً في جميع ذلك قبلت شهادته، ومن لم يكن عدلاً لم تقبل^(١).

نقل جميع هذه الأقوال العلامة في (المختلف)، ثم قال: (والتحقيق أن العدالة كيفية نفسانية راسخة تبعث المتصف بها على ملازمة التقوى والمروءة^(٢)). وتتحقق باجتناّب الكبائر والإصرار على الصغائر^(٣) انتهى.

وأنت خبير بأن هذه العبارات كلّها - عدا عبارة (المبسوط) - ظاهرة، بل صريحة في القول الثالث، وهو المختار، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في المقام الآتي. وبذلك يظهر أن القول بمجرد الإسلام ساقط في المقام، لأن من نُقل عنه ذلك^(٤) أنفاً كالشيخ في (المبسوط)^(٥) و(الخلاص)^(٦)، والشيخ المفيد في كتاب (الإشراف)^(٧)، وابن الجنيد^(٨) قد^(٩) صرح بخلافه كما سمعت^(١٠)، ولا أقل من أن تعارض القولين يوجب السقوط من البين.

وخامساً: أن ما استند إليه من الأخبار معارض بما هو أصح وأصرح، كما سيأتي في المقام الآتي إن شاء الله تعالى، مع تأيده بالآية الشريفة^(١١) وعمل الأصحاب، فلا بد من ارتكاب جادة التأويل فيما استند إليه. وها نحن نسوق لك جملة ممّا يدل على ما ذكره من الأخبار، ونوضح الوجه في كلّ منها بما يرفع عنها غبار الاستتار.

(١) المبسوط ٨: ٢١٧. (٢) من «ح» والمصدر.

(٣) مختلف الشيعة ٨: ٥٠١ / المسألة: ٧٧. (٤) من «ح».

(٥) المبسوط ٨: ٢١٧. (٦) الخلاف ٦: ٢١٨ / المسألة: ١٠.

(٧) انظر كتاب الإشراف (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ٩: ٢٥.

(٨) عنه في مختلف الشيعة ٨: ٤٩٩ / المسألة: ٧٧.

(٩) في النسختين: فقد. (١٠) انظر الهامش: ٣ أعلاه.

(١١) البقرة: ٢٨٢.

أدلة القول بأن العدالة مجرد الإسلام

الأول والثاني: صحيحة حرز عن أبي عبد الله عليه السلام، في أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا، فعدّل منهم اثنان، ولم يعدل الآخران، قال: فقال: «إذا كانوا أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم جميعاً، وأقيم الحدّ على الذي شهدوا عليه^(١)، إنّما عليهم أن يشهدوا بما أبصروا وعلّموا، أو على الوالي أن يجيز شهادتهم، إلا أن يكونوا معروفين بالفسق»^(٢).

وما رواه الصدوق في كتاب (المجالس) بإسناده عن صالح [عن]^(٣) علقمة قال: قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، وقد قلت له: يا ابن رسول الله، أخبرني عن تقبل شهادته، ومن لم تقبل، فقال: «يا علقمة، كلّ من كان على فطرة الإسلام جازت شهادته». قال: فقلت له: تقبل شهادة مقترف الذنوب؟ فقال: «يا علقمة، لو لم تقبل شهادة المقترف للذنوب لما قبلت إلا شهادة الأنبياء والأوصياء - صلوات الله عليهم - لأنهم هم المعصومون دون سائر الخلق، فمن لم تَرَ بعينك يرتكب ذنباً أو لم يشهد عليه شاهدان فهو من أهل العدالة والستر، وشهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنباً»^(٤) الحديث.

وهذان الخبران أظهر ما استدل به لهذا القول، وأنت خبير بأن الخبر الثاني باصطلاحهم ضعيف لا يصلح للاستدلال، فلا يمكنهم الاحتجاج به، إلا إنّنا حيث كان الأمر عندنا على خلافه أوردناه حجة لهم.

والجواب عنهما أنهما لا يبلغان قوة في معارضة الآية وصحيحة ابن أبي يعفور

(١) من «ح» والمصدر.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٧٧/٧٥٩، الاستبصار ٣: ١٤/٣٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٧، كتاب

الشهادات، ب ٤١، ح ١٨. (٣) من المصدر، وفي النسختين: بن.

(٤) الأمالي: ١٦٣ - ١٦٤ / ١٦٣.

المتقدمة، وكذا الأخبار الآتية الصريحة الدلالة على أن العدالة أمر زائد على الإسلام، وأنها عبارة عن الاتصاف بمزايا الأوصاف من التقوى والورع والعفاف. وحيثئذ، فلا بد من ردّها أو تأويلها، والأولى^(١) حملها على التقية التي هي في اختلاف الأحكام الشرعية أصل كلّ بليّة.

ويعضده ما ذكره بعض أصحابنا - رضوان الله عليهم - من أن بعض العامة يذهب إلى أن الأصل في المسلم العدالة^(٢).

ويعضده أيضاً ما صرح به الشيخ في (الخلاف) من أن البحث عن عدالة الشهود ما كان في أيام النبي ﷺ ولا أيام الصحابة ولا أيام التابعين، وإنما هو شيء أحدثه شريك بن عبد الله، ولو كان شرطاً لما أجمع أهل الأمصار على تركه^(٣). فإنه دال بأوضح الدلالة على أن قضاة العامة يومئذ من وقت الصحابة إلى وقت شريك كانوا على الحكم بالعدالة بمجرد الإسلام. ومن الظاهر أن القضاء والحكم بعد موت النبي ﷺ إنما كان في أيديهم، ومتى ثبت ذلك اتجه حمل ما دلّ من أخبارنا على مجرد الاكتفاء بالإسلام على التقية.

وأما ما يوجد في كلام متأخري علمائهم من تفسير العدالة بالملكة، فلعلّه حدث أخيراً من زمن شريك ونحوه، كما حدث ذلك لمن تبعهم من متأخري أصحابنا، مع عدم وجوده في كلام المتقدمين. على أنه متى قيل بما دل عليه الخبران المذكوران ونحوهما من أن العدالة عبارة عن مجرد الإسلام، فاللازم من ذلك طرح تلك الأخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة الدالة على ما ذكرناه، وكذا مخالفة الآية، وهو ممّا لا يلتزمه محضّل.

فالواجب - البتة - حمل ما دلّ على هذا القول صريحاً على التقية، مع احتمال

(١) في «ح»: والأظهر. (٢) المغني ٦: ٣٨٦، الشرح الكبير ٦: ٣٨٢.

(٣) الخلاف ٦: ٢١٨ / المسألة: ١٠.

أن يقيّد بتلك الأخبار، فإن غاية هذين الخبرين المذكورين أن يكونا مطلقين بالنسبة إلى اشتراط العدالة، وطريق الجمع في مثل هذا المقام حمل المطلق على المقيّد.

والى ما ذكرنا يشير كلام المحدث الكاشاني في (الوافي)، حيث إنه نقل في أول الباب صحيحة ابن أبي يعفور^(١) المتقدمة، ثم نقل بعد رواية اللاعب بالحمام^(٢)، المتضمنة لنفي البأس عن قبول شهادته إذا لم يعرف بفسق، ثم نقل خبر حريز المذكور، ومرسلة يونس الآتية إن شاء الله، ثم قال ما صورته: (والجمع بين هذه الأخبار يقتضي تقييد مطلقها بمقيدها، أعني تقييد ما سوى الأول إما في الأول | من التعاهد للصلوات، والمواظبة على الجماعات إلا من علة، وأنه الميزان في معرفة العدالة)^(٣) إلى آخر كلامه.

الثالث: مرسلة يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله^(٤) قال: «خمس أشياء يجب على الناس الأخذ بها بظاهر الحكم: الولايات، والمناكب، والموارث، والذبايح، والشهادات. فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه»^(٥).
والجواب:

أولاً: بضعف السند الذي تضعف به عن معارضة تلك الأخبار.
وثانياً: بأن قوله^(٦) في آخر الخبر: «فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً قبلت شهادته» بالدلالة على ما ندّعيه أشبه، ولعلّه استدراك منه^(٧) بالنسبة إلى الشهادة دون تلك الأشياء، وذلك فإنه إنما يحكم على ظاهره بالمأمونية مع العلم بما يوجب ذلك

(١) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١ - ٣٩٢.

كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١. (٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٨٤ / ٧٨٥.

(٣) الوافي ١٦: ١٠١٥.

(٤) الفقيه ٣: ٢٩ / ٢٩، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٢ - ٣٩٣، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ٣.

من الصفات التي اعتبرناها في العدالة، وإلا فمجهول الحال - الذي إنما رؤي حال الحضور عند الحاكم الشرعي للشهادة مثلاً - كيف يوصف بكون ظاهره مأموناً وهو مجهول؟ لأن الظاهر الذي يحكم عليه بالمأمونية إنما هو عبارة عن معرفته في عباداته ومعاملاته ونحو ذلك، لا الظاهر الذي هو عبارة عن رؤية شخصه وكونه مسلماً.

ولو قيل: إن المراد ظاهره الذي هو الإسلام؛ لأن الأصل في المسلم الستر والعفاف.

قلنا: هذا الأصل ممنوع، وضرورة العيان في أبناء نوع الإنسان - ولا سيما في هذه الأزمان - أعدل شاهد في البيان.

وثالثاً: ما ذكره المحدث الكاشاني في معنى الخبر المذكور، حيث قال في كتاب (الوافي) بعد نقله: (بيان: يعني أن المتولي لأمر غيره إذا ادعى نيابته مثلاً أو وصايته، والمباشر لأمره إذا ادعى زواجها، والمتصرف في تركة الميت إذا ادعى نسبه، وبائع اللحم إذا ادعى تذكيت، والشاهد على أمر إذا ادعى^(١) العلم [به]^(٢)، ولا معارض لأحد من هؤلاء، تقبل أقوالهم، ولا يفتش عن صدقهم حتى يظهر خلافه، بشرط أن يكون مأموناً بحسب الظاهر)^(٣)، انتهى.

وحاصله الرجوع إلى قبول قول من ادعى شيئاً ولا معارض له، وهي مسألة أخرى خارجة عما نحن فيه.

الرابع: موثقة عبد الله بن أبي يعفور عن أخيه عبد الكريم، عن أبي جعفر^(٤) قال: «تقبل شهادة المرأة والنسوة إذا كنَّ مستورات، معروفات بالستر والعفاف،

(٢) من المصدر، وفي النسختين: له.

(١) من «ح» والمصدر.

(٣) الوافي ١٦: ١٠١٥.

مطيعات للأزواج، تاركات للبذاء والتبرج للرجال في أنديتهم»^(١).
والجواب أن هذه الرواية لما ندّعيه أقرب، وبما ذهبنا إليه أنسب، فإنه عليه السلام قد شرط في صحة شهادتهن أمراً زائداً على الإسلام لا بدّ أن يعرف اتصافهن به، وهو العفاف والتقوى وترك المعاصي والمحرمات.

الخامس والسادس: رواية عبد الرحيم القصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إذا كان الرجل لا تعرفه يؤم الناس يقرأ القرآن فلا»^(٢) تقرأ خلفه واعتد بصلاته»^(٣).
ومرسلة ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال، وكان يؤمهم رجل، فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودي قال: «لا يعيدون»^(٤).

والجواب أن هذين الخبرين معارضان عموماً بما تقدم وسيأتي - إن شاء الله تعالى - من الأخبار الصحيحة الصريحة الدالة على اشتراط العدالة وبيان المعنى المراد منها، وخصوصاً - أيضاً - بما هو أقوى سنداً وأصرح دلالة. فمن ذلك: رواية أبي علي بن راشد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن مواليك قد اختلفوا، فأصلي خلفهم جميعاً؟ قال: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته»^(٥)»^(٦).
وما رواه الصدوق في (الفقيه) مرسلأ عن الصادق عليه السلام قال: «ثلاثة لا تصل

(١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٢ / ٥٩٧، الاستبصار ٣: ١٣ / ٣٤، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٨.

(٢) من «ح» والمصدر، وفي «ق»: لا.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٥ / ٧٩٨، وسائل الشيعة ٨: ٣١٩، أبواب صلاة الجماعة، ب ١٢، ح ٤.

(٤) الكافي ٣: ٣٧٨ - ٣٧٩ / ٤، باب: الرجل يصلي بالقوم...، وسائل الشيعة ٨: ٣٧٤، أبواب صلاة الجماعة، ب ٣٧، ح ١.

(٥) ليس في الكافي ووسائل الشيعة.

(٦) الكافي ٣: ٣٧٤ / ٥، باب الصلاة خلف من لا يقتدى به، تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٦ / ٧٥٥، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٩، أبواب صلاة الجماعة، ب ١٠، ح ٢.

٣٤..... الدرر النجفية / ج ٤

خلفهم: المجهول، والمغالي وإن كان يقول بقولك، والمجاهر بالفسق وإن كان مقتصداً^(١).

وروى الكشي في كتاب (الرجال) بسند معتبر عن يزيد بن حماد عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: أصلي خلف من لا أعرف؟ قال: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه»^(٢).

ورواه خلف بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه: «لا تصل خلف المجهول»^(٣).
وروى الجُميري في كتاب (قرب الإسناد) في الموثق عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إن أيمتكم وفدكم إلى الله، فانظروا من توفدون في دينكم وصلواتكم»^(٤).

وروى في (الفقيه) مرسلًا، والشيخ في كتابي الأخبار مسندًا قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «من أم قومًا وفيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى سفال»^(٥) إلى يوم القيامة»^(٦).

وبالجملة، فما ذكرناه إن لم يكن أرجح - ولا سيّما مع اعتضاده بعمل الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً في الإمامة - فلا أقل أن يكون معارضاً لدينك الخيرين، فلا يمكن التعلق بهما، وحملهما على التقية أقرب قريب.

(١) الفقيه ١: ٢٤٨ / ١١١١، وسائل الشيعة ٨: ٣١٤ - ٣١٥، أبواب صلاة الجماعة، ب ١١، ح ٤.
(٢) اختيار معرفة الرجال: ٤٩٦ / ٩٥١.

(٣) الخصال ١: ١٥٤ / ١٩٣، باب الثلاثة، وسائل الشيعة ٨: ٣١١، أبواب صلاة الجماعة، ب ١٠، ذيل الحديث ٦.

(٤) قرب الإسناد: ٧٧ / ٢٥٠، وسائل الشيعة ٨: ٣٤٧، أبواب صلاة الجماعة، ب ٢٦، ح ٤.
(٥) إلى سفال، من «ح» والفقيه، وفي «ق»: سفالاً، وفي تهذيب الأحكام ووسائل الشيعة: إلى السفال.

(٦) الفقيه ١: ٢٤٧ / ١١٠٢، تهذيب الأحكام ٣: ٥٦ / ١٩٤، وسائل الشيعة ٨: ٣٤٦، أبواب صلاة الجماعة، ب ٢٦، ح ١، ولم نعثر عليه في كتاب الاستبصار.

السابع: رواية عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إمام لا بأس به، في جميع أموره عارف، غير أنه يُسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما، أقرأ خلفه؟ قال: «لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقاً قاطعاً»^(١).

والجواب أنه لا ريب أن هذا الخبر بظاهره دال على ثبوت العقوق بإسماع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما؛ إذ لا إشكال ولا شك في ثبوت العقوق بذلك؛ لأن الآية الشريفة^(٢) دلّت على تحريم التأفف الذي هو كناية عن مجرد التضجر. وفي الخبر عنه عليه السلام قال: «لو علم الله شيئاً هو أدنى من (أَف) لنهى عنه».

رواه في (الكافي)^(٣) - ورواه أيضاً بطريق آخر^(٤) - وزاد فيه: «وهو من أدنى العقوق، ومن العقوق أن ينظر الرجل إلى والديه فيحدّ النظر إليهما»^(٥).

وروى فيه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من نظر إلى أبويه نظر ماقبٍ، وهما ظالمان له لم يقبل الله له صلاة»^(٦).

وحينئذٍ، فيجب الحكم بفسق الإمام المذكور، وقد عرفت من الأخبار المتقدمة عدّ العقوق في جملة الكبائر، بل من أكبرها. وبذلك يظهر أن هذا الخبر على ظاهره لا يجوز الاعتماد عليه ولا الاستناد في حكم شرعيّ إليه. ويمكن تأويله بأن يكون المراد بقوله: «ما لم يكن عاقاً قاطعاً» يعني مصراً على ذلك من غير توبة إلى أبويه، وأن يسترضيهما ويصلحهما ويعتذر إليهما بحيث يرضيان عنه.

الثامن والتاسع: ما رواه الصدوق بإسناد - ظاهره الصحة - عن عبد الله بن

(١) الفقيه ١: ٢٤٨/١١١٤، وسائل الشيعة ٨: ٣١٣ - ٣١٤، أبواب صلاة الجماعة، ب ١١، ح ١.

(٢) الإسراء: ٢٣.

(٣) الكافي ٢: ٣٤٩ / ٩، باب العقوق، وليس فيه: هو.

(٤) الكافي ٢: ٣٤٩ / ٧، باب العقوق. (٥) الكافي ٢: ٣٤٩ / ٩، باب العقوق.

(٦) الكافي ٢: ٣٤٩ / ٥، باب العقوق.

المغيرة قال: قلت للرضا عليه السلام: رجل طلق امرأته و أشهد شاهدين ناصبيين؟ قال: «كل من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته»^(١).
وحسنة البرزنطي عن أبي الحسن عليه السلام، أنه قال له: جعلت فداك، كيف طلاق السنة؟ قال: «يطلقها إذا طهرت»^(٢) من حيضها قبل أن يغشاها، بشاهدين عدلين كما قال الله تعالى في كتابه، فإن خالف ذلك رد إلى كتاب الله عز وجل... فقلت له: فإن أشهد رجلين ناصبيين على الطلاق، أيكون طلاقاً؟ فقال: «من ولد على الفطرة أجزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير»^(٣).

قال في (المسالك) - بعد إيراد الخبر الثاني في كتاب الطلاق -: (وهذه الرواية واضحة الإسناد والدلالة على الاكتفاء بشهادة المسلم في الطلاق، ولا يرد أن قوله: «بعد أن يعرف منه خير»، ينافي ذلك؛ لأن الخير قد يعرف من المؤمن وغيره، وهو نكرة في سياق الإثبات لا يقتضي العموم، فلا ينافيه - مع معرفة الخير منه [ب]الذي أظهره من الشهادتين والصلاة والصيام، وغيرها من أركان الإسلام - أن يعلم منه ما يخالف الاعتقاد الصحيح، لصدق معرفة الخير منه معه.

وفي الخبر - مع تصديره باشتراط شهادة العدلين ثم الاكتفاء بما ذكر - تنبيه على أن العدالة هي الإسلام، فإذا أضيف إلى ذلك ألا يظهر الفسق فهو أولى^(٤) انتهى.

واقتفاه في هذه المقالة سبطه الأوحى السيد محمد في (شرح النافع)، فقال - بعد نقل كلامه المذكور وذكر الرواية الأولى - ما صورته: (هذا كلامه، وهو جيد،

(١) الفقيه ٣: ٢٨ / ٨٣. (٢) إذا طهرت، من «ح» والمصدر.

(٣) الكافي ٦: ٦٧ - ٦٨ / ٦، باب تفسير طلاق السنة... تهذيب الأحكام ٨: ٤٩ / ١٥٢،

وسائل الشيعة ٢٢: ٢٦ - ٢٧، كتاب الطلاق، ب ١٠ ح ٤.

(٤) مسالك الأفهام ٩: ١١٤ - ١١٥.

والرواية الأولى مع صحة سندها دالة على ذلك أيضاً، فإن الظاهر أن التعريف في قوله ﷺ فيها: «وعرف بالصلاح في نفسه»، للجنس لا للاستغراق. وهاتان الروايتان مع صحتهما سالمتان من المعارض، فيتجه العمل بهما) انتهى.

واقتهما في ذلك المحدث الكاشاني في (المفاتيح)^(١)، والفاضل الخراساني^(٢)، كما هي عادتهما غالباً.

أقول: وهذا ما أشرنا إليه آنفاً من أنه قد انجرّ الأمر في جعل العدالة عبارة عن مجرد الإسلام إلى الحكم بعدالة النصاب والمخالفين في المقام، وكيف كان، فهذا الكلام باطل ومردود من وجوه:

الأول: ما قدّمنا بيانه في الآية والأخبار المتقدمة والآية إن شاء الله تعالى من أن العدالة أمر زائد على مجرد^(٣) الإسلام، وحينئذٍ فما ذكره السيد السند من قوله: إنهما (سالمتان من المعارض) ليس في محله، وسيأتي أيضاً بيان المعارض لهما من غير هذه الجهة.

الثاني: أنه لا خلاف بين أصحابنا من هؤلاء القائلين بهذا القول وغيرهم في كفر الناصب ونجاسته وحل ماله ودمه، وأن حكمه حكم الكافر الحربي، وإنما الخلاف في المخالف غير الناصب، هل يحكم بإسلامه كما هو المشهور بين أكثر المتأخرين^(٤)، أم بكفره كما هو المشهور بين المتقدمين^(٥) وجملة من متأخري المتأخرين^(٦)؟ والروايتان قد اشتملتا على السؤال عن شهادة الناصبيين على

(١) مفاتيح الشرائع ٢: ٣١٧ / المفتاح: ٧٨١.

(٢) كفاية الأحكام: ٢٠١. (٣) من «ح».

(٤) تذكرة الفقهاء ١: ٦٨، البيان: ٦٩.

(٥) المقنعة (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ١٤: ٨٥، تهذيب الأحكام ١: ٣٣٥ / ذيل الحديث: ٩٨١، المهذب ١: ٥٦، السرائر ١: ٣٥٦.

(٦) شرح الكافي (المازندراني) ٧: ١٢٦، مرآة العقول ١١: ١١٠.

الطلاق، فكيف يتم الحكم بالإسلام ثم صحة الطلاق فرعاً على ذلك مع الاتفاق على الكفر كما عرفت؟ إلا أن يريدوا بالإسلام: مجرد الانتحال، وحينئذٍ فيدخل فيه الخوارج والمجسمة والمشبهة، فيكون ظلمات بعضها فوق بعض.

ثم لو تنزلنا عن ذلك وحملنا الناصب في الخبرين على مطلق المخالف - كما ربّما يدّعيه الخصم - لكان لنا أن نقول أيضاً: إن قبول شهادة المخالف وإن لم يكن ناصباً مخالف للأدلة العقلية والنقلية - كتاباً^(١) وسنة^(٢) - الدالة على عدم قبول خبر الفاسق والظالم، وأي فسق وظلم أظهر من الخروج عن الإيمان والإصرار على ذلك الاعتقاد الفاسد المترتب عليه ما لا يخفى من المفاسد؟.

وأما ما أجاب به المحدث الكاشاني في (المفاتيح) - تبعاً لـ (المسالك) - من أن الفسق إنما يتحقق بفعل المعصية مع اعتقاد كونها معصية، لا مع اعتقاد كونها طاعة، والظلم إنما يتحقق بمعاندة الحق مع العلم به^(٣)، فهو مردود بأنه لو تمّ هذا الكلام المموّه الفاسد - الناشئ عن عدم إعطاء التأمل حقه في أمثال هذه المقاصد - لاقتضى قيام العذر للمخالفين وعدم استحقاقهم العذاب في الآخرة، ولا أظن هؤلاء القائلين يلتزمون به؛ وذلك أن المكلف إذا بذل جدّه وجهه في طلب الحق، وأتعب الفكر والنظر في ذلك، وأدّاه نظره إلى ما كان باطلاً في الواقع لعروض الشبهة له، فلا ريب أنه يكون معذوراً عقلاً ونقلاً؛ لعدم تقصيره في السعي لطلب الحق وتحصيله الذي أمر بطلبه.

وكذا يقوم العذر لمنكري النبوات وأهل الملل والأديان، وهذا في البطلان أظهر من أن يحتاج إلى مزيد بيان.

(١) الحجرات: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٧٣ - ٣٧٤، كتاب الشهادات ب ٣٠، ح ٢، ٣، ٥، ٦.

(٣) مفاتيح الشرائع ٣: ٢٧٨ / المفتاح: ١١٨٠.

وبالجملة، فإنه إن كان هذا الاعتقاد الذي جعله طاعة، وعدم العلم بالحق الذي ذكره إنما نشأ عن بحث ونظر يقوم به العذر شرعاً عند الله سبحانه، فلا مناص عما ذكرناه، وإلا فلا معنى لكلامه بالكليّة، كما هو ظاهر لكل ذوي روية.

الثالث: أنه قد استفاضت الأخبار - كما بسطنا عليه الكلام في كتاب (الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب) - بكفر المخالفين ونصبهم وشركهم، وأن الكلب واليهودي خير منهم^(١)، وهذا ممّا لا يجامع الإسلام البتّة، فضلاً عن العدالة. واستفاضت أيضاً بأنهم ليسوا من الحنفيّة على شيء، وأنهم ليسوا إلا مثل الجذر المنصوبة^(٢)، وأنه لم يبق في أيديهم إلا استقبال القبلة^(٣). واستفاضت بعرض الأخبار - عند الاختلاف - على مذهبهم والأخذ بخلافه^(٤)، وأمثال ذلك ممّا يدل على خروجهم عن الملة المحمدية والشرعية النبوية بالكليّة. والحكم بعدالتهم لا يجامع هذه الأخبار البتّة.

الرابع: أنه يلزم ممّا ذكره من أن الخبر نكرة في سياق الإثبات فلا يعمّ، وقول سبطه: (إن التعريف في قوله ﷺ: «وعرف بالصلاح في نفسه»، للجنس لا للاستغراق)، دخول أكثر المردة في هذا التعريف والفساق؛ إذ ما من فاسق في الغالب إلا وفيه صفة من صفات الخير، فإذا جاز اجتماع العدالة مع فساد العقيدة جاز مع شرب الخمر والزنا واللواط - ونحو ذلك - بطريق أولى، بل يدخل في مثل ذلك المرجئة والخوارج وأمثالهما من الفرق التي لا خلاف في كفرها، حيث إن الخبر بهذا المعنى حاصل فيهم، فيثبت عدالتهم بذلك وإن كانوا فاسدي العقيدة.

(١) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب: ١٥٣ - ١٦٧.

(٢) الكافي ٣: ٢٧٣، باب الصلاة خلف من لا يقتدى به، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٩، أبواب صلاة الجماعة، ب ١٠، ح ١.

(٣) المحاسن ١: ٢٥٦/٤٨٦، الفصول المهمة ١: ٥٧٨/١٣، بحار الأنوار ٦٥: ٢٦/٩١.

(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨ - ١١٩، أبواب صفات القاضي، ب ٩، ح ٢٩ - ٣٤.

الخامس: قوله: (إن الخير يعرف من المؤمن - إلى قوله -: (لصدق معرفة الخير منه)، فإن فيه - زيادة على ما تقدم -: أن الأخبار الصحيحة الصريحة قد استفاضت ببطلان عبادات المخالفين^(١)؛ لاشرط صحة العبادة بالولاية، بل ورد عن الصادق عليه السلام: «سواء على الناصب صلى أم زنى»^(٢).

وقد عرفت ثبوت النصب لجميع المخالفين، فأى خيرية في أعمال قام الدليل على بطلانها وأنها في حكم العدم؟ وكونها في الظاهر بصورة العبادة لا يفيد بوجه؛ لأن خيرية الخير وشرية الشر إنما [هما]^(٣) باعتبار ما يترتب على كل منهما من النفع والضرر، كما ينادي به الحديث النبوي: «لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة»^(٤).

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الذي ظهر لي في معنى الخبرين المذكورين أنهما إنما خرجا مخرج التقية. وتوضيح ذلك أنه قد ظهر ممّا قدّمناه من الوجوه أن المخالف ناصباً كان - بالمعنى الذي يدّعون - أو غيره لا خير فيه بوجه من الوجوه، فخرج من البين بذلك. ولو حمل الخير في الخبر على مطلق الخير - كما ادّعاه في (المسالك)^(٥) - لجامع الفسق البتّة؛ إذ لا فاسق متى كان مسلماً إلا وفيه خير، وهو باطل إجماعاً نصاً وفتوى، لدلالة الآية^(٦) والرواية^(٧) على ردّ خبر

(١) وسائل الشيعة ١: ١١٨ - ١٢٥، أبواب مقدّمة العبادات، ب ٢٩.

(٢) الكافي ٨: ١٤١ - ١٤٢ / ١٦٢، بحار الأنوار ٨: ٣٥٦ / ١٢، وفيهما: لا يبالي الناصب....

(٣) في النسختين: هو.

(٤) لم نثر عليه مروياً عن النبي صلى الله عليه وآله، بل ورد على لسان أمير المؤمنين عليه السلام، انظر نهج البلاغة:

٧٣٩ / الحكمة: ٣٨٧، بحار الأنوار ٨: ١٩٩ - ٢٠٠ / ٢٠٣، وفيهما: ما، بدل: لا، في

الموضعين. (٥) مسالك الأفهام ٩: ١١٤.

(٦) الحجرات: ٦.

(٧) الكافي ٧: ٣٩٥ / ٥، باب ما يردّ من الشهود، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٧٣، كتاب الشهادات،

ب ٣٠، ح ٤.

الفاسق، فلا بدّ من حمل الخير على أمر زائد على مجرد الإسلام.

ووجه إجمال هذه العبارة في الخبرين إنّما هو التقية التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل بلية؛ وذلك أن السائل في الخبر الثاني لما سأله عن كيفية طلاق السنّة أجابه عليه السلام بالحكم الشرعي الواضح، وهو: أن «يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشاها، بشاهدين عدلين كما قال الله عز وجل في كتابه، فإن خالف ذلك ردّ إلى الكتاب»^(١)، يعني: يبطل ما أتى به من الطلاق؛ لمخالفة (الكتاب).

ولا ريب أن الطلاق بشهادة الناصب بمقتضى هذا التقرير باطل عند كل ذي أنسٍ بأخبار أهل البيت عليه السلام ومعرفة بمذهبهم وما يعتقدونه في مخالفهم من الكفر والنصب والشرك، ونحو ذلك ممّا تقدّمت الإشارة إليه، فيجب ردّ من أشهدهما على طلاق إلى (كتاب الله) الدال على بطلان هذا الطلاق.

لكن لما سأل السائل بعد ذلك عن خصوص ذلك، وكان المقام لا يقتضي الإفصاح عن الجواب بـ (لا) أو (نعم)، أجمل عليه السلام في الجواب^(٢) - بما فيه إشارة إلى أنه لا يجوز ذلك - بعبارة موهمة، فقال: كلّ من ولد على الفطرة الإسلامية وعُرف فيه صلاح أو خير جازت شهادته^(٣). وهذا في بادئ النظر يعطي ما توهمه هؤلاء من كون الناصب تجوز شهادته؛ لأنه ولد على فطرة الإسلام وفيه خير، إلا إنه لما كان الناصب - بمقتضى مذهبهم المعلوم من أخبارهم - لا خير فيه ولا صلاح بالكلية وجب إخراجه من المقام وحمل العبارة المذكورة على من سواه.

(١) الكافي ٦: ٦٧ - ٦٨ / ٦، باب تفسير طلاق السنّة، تهذيب الأحكام ٨: ٤٩ / ١٥٢، وسائل الشيعة ٢٢: ٢٦ - ٢٧، كتاب الطلاق، ب ١٠، ح ٤.

(٢) في الجواب، من «ح».

(٣) إشارة إلى قوله عليه السلام في حسنة البرنظي: «من ولد على الفطرة أُجيزت شهادته على الطلاق بعد أن يُعرف منه خير».

وبذلك يظهر لك ما في كلام السيد السند، وقوله: (إن الروایتين سالمتان من المعارض).

وبالجملة، فإن الواجب في الاستدلال بالخبر في هذا الموضع وغيره النظر إلى انطباق موضع الاستدلال منه على مقتضى القواعد والقوانين المقررة والأخبار المتكاثرة، فمتى كان الخبر مخالفاً لها وخارجاً عنها وجب طرحه، وامتنع الاستناد إليه وإن كان صحيح السند صريح الدلالة؛ لاستفاضة أخبارهم - صلوات الله عليهم - بعرض الأخبار الواردة^(١) على (الكتاب) والسنة المتكاثرة. فكلما هؤلاء الأعيان في هذا المكان أظهر في البطلان من أن يحتاج إلى زيادة على ما ذكرنا من البيان.

المقام الثالث: في تحقيق كون العدالة حسن الظاهر

اعلم وفقك الله تعالى لتحقيق الحقائق، والاطلاع على غوامض الدقائق، أنه قد ذهب جمع من متأخري المتأخرين - منهم شيخنا العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني^(٢)، وتلميذه المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني^(٣) وغيرهما^(٤)، وعليه كثير من الفضلاء المعاصرين الآن - إلى تفسير العدالة بحسن الظاهر، بمعنى أن يرى الرجل متصفاً بملازمة الطاعات، ولا سيما المحافظة على الصلوات، وملازمة الجمعة والجماعات.

ومعتمد دليلهم في ذلك صحيح عبد الله ابن أبي يعفور^(٥) المتقدم، ونحوه غيره مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

(١) في «ح»: النادرة. (٢) العشرة الكاملة: ٢٥٥.

(٣) منية الممارسين: ٣٣٤ - ٣٣٥. (٤) مفاتيح الشرائع ١: ١٩ / المفتاح: ٧.

(٥) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١ - ٣٩٢، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.

قال شيخنا المشار إليه في بعض فوائده: (والذي ظهر لي من تتبع الأخبار الواردة عن أهل العصمة - سلام الله عليهم - الاكتفاء في العدالة بحسن الظاهر والمواظبة على الصلوات وسائر الطاعات. ولنذكر بعض ما ورد في هذا الكتاب: (فمنها ما رواه الصدوق). ثم ذكر صحيح ابن أبي يعفور المشار إليه، وجملته من الأخبار بعده.

إلى أن قال: (والمتأخرون اعتبروا المعاشرة المتكررة، وتعللوا فيها بأشياء ضعيفة أوردناها ونبهنا على ضعفها في (العشرة الكاملة)^(١)، وقد وقعت الشبهة بذلك على الخواص، فرغبوا عن أعظم الفروض وهي صلاة الجمعة، وأفضل السنن وهي صلاة الجماعة، متعلقين بتعذر حصول العدالة وتفسيرها، وبعضهم جعلها من قبيل الممتنعات، وهو من تسويلات الشيطان ومداخله الخفية على المؤمنين ومكائده. ولنقتصر لهم في هذه الرسالة على ذكر شبهتين:

الأولى: ما رواه الشيخ الجليل أحمد بن [علي بن] أبي طالب الطبرسي). ثم ذكر الحديث المروي عن علي بن الحسين عليه السلام وهو قوله: «إذا رأيتم الرجل قد حسن سمته»^(٢)، وقد تقدم مشروحاً في بعض درر الكتاب^(٣)، ثم أجاب عنه بما هو مذكور في الدرة المشار إليها.

أقول: لا يخفى على من تأمل بعين التحقيق في صحيح عبد الله بن أبي يعفور المذكور أنه بالدلالة على خلاف ما ذكره أنسب، بل إلى القول المشهور بين المتأخرين أقرب، وها أنا أشرح لك معناه، وأوضح ما اشتمل عليه من أوله ومنتهاه، فأقول - وبالله الثقة لبلوغ المأمول -: اعلم أن ظاهر الخبر المذكور يدل على المدار في معرفة العدالة على أمرين:

(١) العشرة الكاملة: ٢٤٨ - ٢٦٠. (٢) الاحتجاج ٢: ١٥٩ / ١٩٢.

(٣) انظر الدرر ٢: ٤٥ - ٨٨ / الدرة: ٢١.

أحدهما: أنه لابد من معرفته بالستر والعفاف، وكف البطن والفرج واليد واللسان، ويعرف باجتنب الكبائر... إلى آخر ما في الخبر. والعطف في قوله: «وكف البطن» وما بعده من قبيل عطف الخاص على العام، تفصيلاً للإجمال في المقام.

وأنت خير بأن اشتراط معرفته بالستر والعفاف والكف عن هذه الأشياء يتوقف على نوع معاشرة ممن بعد عنه، واختبار مطلع على باطن الأحوال؛ وذلك لأنك لا تقول: فلان معروف بالشجاعة، إلا بعد أن يُعرف حاله في ميدان القتال ومبارزة الشجعان والأبطال، وأنه ممن يقتل الرجال ولا يولي الدبر في مقام النزال، ويقاوم الشجعان ويصادم الفرسان، فحينئذ يقال: إنه معروف بالشجاعة، وإلا فلا.

هكذا لا يقال: فلان معروف بالطب والحكمة البدنية، إلا إذا كان ممن علم تأثير أدويته في شفاء المرضى، وجودة رأيه في معرفة العلل والأدواء.

وبمقتضى ذلك أنه لا يقال: فلان معروف بكف البطن والفرج واليد واللسان ونحو ذلك، إلا بعد اختباره وامتحانه بالمعاملات والمحاورات والمجادلات، كما لو وقع في يده مال لغيره أمانة أو تجارة أو نحو ذلك من المعاملات الجارية بين الناس، أو وقع بينه وبين غيره خصومة ونزاع، فإن كان في جميع ذلك ممن لا يتعدى الحدود الشرعية فهو هو، وإلا فلا.

وأما من لا يحصل الاطلاع على باطن حاله بوجه فهو بالنسبة إلى ما ذكرناه^(١) من قبيل مجهول الحال لا يصدق عليه أنه يُعرف بذلك، بل يحتمل لأن يكون كذلك وألا يكون. وكم قد رأينا في زماننا من هو على ظاهر الخشوع

(١) في «ق» بعدها: فهو، وما أثبتناه وفق «ع».

والنسك والعبادة، بل التصدّر للفتوى والتدريس والإمامة للجماعة، حتى إذا صار بينه وبين أحد معاملة الدرهم والدينار انقلب إلى حالة أخرى، وصار همه التوصل بالغلبة والاستيلاء أو الحيلة والخديعة بكل وجه ممكن إلى أخذ ذلك، وإن تفاوت أفراد الناس بتفاوت المقامات ومقتضيات الأحوال. وكم رأينا من رجل حسن الخلق واللسان في مقام الخضوع له والإذعان، حتى إذا اعتدى عليه معتدٍ قابله بمثل ما اعتدى عليه، بل ربّما زاد عليه، وربّما استنكف من التظاهر بذلك، فنصب له في الباطن شباك المهالك من حيث لا يعلم، وتتبع له الغوائل، ولو أنه قابل بالصفح والحلم والعفو لكان هو هو.

وبالجملة، فإنه إنما تعرف أحوال الناس وما هم عليه من حسن وقبح وعدالة وفسق بالابتلاء والامتحان في المعاملات والمخاصمات والمحاورات، وهذا هو الذي لحظه ﷺ في هذا الخبر، وبه تشهد رؤية العيان وعدول الوجدان، ولا سيما في هذه الأزمان التي انطمست فيها معالم الإيمان.

وهذا المعنى الذي ذكرناه هو الذي يتبادر من العبارة المذكورة، أعني قولنا: إن العدالة عبارة عن حسن الظاهر، أي حسن ما يظهر منه في مقام الابتلاء والاختبار.

وأما الحمل على حسن ما يظهر منه من كونه عالماً فاضلاً، مظهرًا للزهد بين الناس، مصلياً ونحو ذلك، غير مظهر لما يوجب الفسق، من غير اختبار كون ذلك عن تقوى وورع، أو عن تصنع ورياء، فهو غير مجدٍ في المقام، بل هو في الحقيقة مجهول الحال، وعدم ظهور ما يوجب الفسق منه لا يدل على العدم؛ إذ الشرط في الرواية المذكورة ظهور العدم لا عدم الظهور، والفرق بين المقامين واضح. فإن قيل: إنه يصدق على من لم يظهر منه ما يوجب الفسق مع كونه عالماً

مصلياً متزهداً^(١) أنه معروف بالتقوى والعفاف.

قلنا: هذا كلام مجمل؛ فإنه إن أريد من لم يظهر منه بقول مطلق فهو ممنوع، وإن أريد من لم يظهر منه في موضع تقتضي العادة الجارية بين الناس بالإظهار، فهو عين ما نقوله، فإن من اعتدي عليه بيد أو لسان وكفّ يده ولسانه عن الاعتداء، أو وقع في يده شيء من الحطام الحرام فكفّ نفسه عنه، فهذا هو الذي ندّعيه، وأمّا من لم يكن كذلك فلا يوصف بالكفّ الذي ذكره في الرواية؛ لأن الكفّ إنّما يقال في موضع يقتضي البسط، ألا ترى أنه لا يقال للزاهد في الدنيا من حيث إنها زاهدة فيه: إنه زاهد، وإنّما يقال لمن تمكن منها ووقعت في يده ومع ذلك عفّ عنها وكفّ يده عن التعرض لها. وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه.

وأما قوله ﷺ: «والدلالة على ذلك أن يكون ساتراً لجميع عيوبه» - إلى آخره - فالظاهر أنه إجمال بعد تفصيل، كأنه قال - بعد أن ذكر أنه لا بدّ أن يعرف بكذا وكذا ممّا يرجع إلى العلم بتقواه وورعه وعفافه -: ومجمل ذلك ألا يقف له أحد على عيب يذم به ويعاب به، بل يكون تقواه وصلاحه ساتراً لعيوبه، لغلبته عليها واضمحلالها به، لا بمعنى أن له عيوباً ولكن يسترها، كما يوهمه ظاهر اللفظ، وعليه بنى من نظر في الخبر من غير تأمل، بل بمعنى عدم العيب بالكلية. ومما يشير إلى ما ذكرنا من اعتبار المعاشرة المطلعة على باطن الحال تخصيص السؤال في الخبر بأهل محلّته الذين هم غالباً أقرب إلى الاطلاع على ذلك.

وأنت إذا تأملت في هذه الخبر - بمعونة ما شرحناه - وجدته قريباً من القول

(١) في «ح»: منزهاً.

المشهور بين المتأخرين، لا فرق بينه وبينه إلا من حيث اعتبارهم كون التقوى ملكة، وقد عرفت أنه لا دليل عليه، وإلا فاشتراط العلم بالصلاح والعفاف والتقوى وعدم الإخلال بالواجبات واجتناب المحرمات ممّا لا شك فيه، وهو الذي صرّحت به عبارات الأصحاب التي قدمنا نقلها. وأصحابنا القائلون بهذا القول لم يتأملوا في معنى الخبر المذكور كما شرحناه، ولم يعطوا النظر حقه فيه كما أوضحناه.

وثانيهما: التعاهد للصلوات الخمس في جماعة المسلمين إلا من علة. وهذا هو الذي جمد عليه أصحابنا القائلون بما قلناه من أن العدالة بمعنى حسن الظاهر، كما عرفت من عبارة شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله المتقدمة، وغفلوا عن الشرط الأول. وهذا الشرط وإن لم يذكره أحد من الأصحاب، بل ربّما صرحوا بأن الإخلال بالمندوبات لا ينافي صفة العدالة، إلا إن الخبر المذكور قد تضمنه على أبلغ وجه وآكده كما عرفت.

نعم، صرح جمع من المتأخرين - كما نقله بعض مشايخنا عطر الله مراقدهم - بأن الإصرار على ترك السنن قادح في العدالة قال: (وممن نصّ على ذلك شيخنا الشهيد الثاني في (رسالة العدالة) و(شرح اللمعة)، وقال: (وهل هو مع ذلك من الذنوب أو مخالفة المروءة؟ كلّ محتمل وإن كان الثاني أوجه)^(١). ونسب شيخنا البهائي في (الحبل المتين) الأول إلى الأصحاب، مؤذناً بدعوى الإجماع أو ما قاربه عليه)^(٢).

وقال شيخنا العلامة الشيخ سليمان البحراني: (والذي يظهر لي أن ترك

(١) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٣: ١٣٠.

(٢) العشرة الكاملة: ٢٤٧.

السنن حداً يؤذن بالتهاون بالدين وقلة المبالاة بكمال الشريعة، والاستخفاف بالوظائف الموظفة من لدن الشارع، فهو عصيان قاذح في العدالة، وإلا فلا. ويشهد لذلك ما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام، في الحديث المشتمل على عدد الفرائض اليومية ونوافلها، حيث قال عليه السلام بعد [عده] ^(١) النوافل: «فتلك سبع وعشرون سوى الفريضة، وإنما هذا كله تطوع وليس بمفروض. إن تارك الفريضة كافر، وإن تارك هذا ليس بكافر، ولكنها معصية» ^(٢) ^(٣).

وروى حنان بن سدير في الموثق أنه سأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام - وأنا جالس - فقال له: أخبرني - جعلت فداك - عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، فذكر عليه السلام تفصيل ذلك، فقال: جعلت فداك، فإن كنت أقوى على أكثر من ذلك أيعذبني الله على كثرة الصلاة؟ قال: «لا، ولكن يعذب على ترك السنة» ^(٤). قال تلميذه المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني - تغمدهما الله تعالى بغفرانه - بعد نقل ذلك: (وعندي في هذا من أصله توقف؛ لعدم الدليل على وجوبه وثبوت استحبابه، وتصريح الأخبار بأن الله تعالى لا يؤاخذ العبد يوم القيامة عن أكثر ما افترض عليه من الصلاة الخمس وصيام شهر رمضان. والخبران محمولان على الكراهة الشديدة والتقريع والتغليظ في ترك النوافل، أو على الكمل من المؤمنين) انتهى.

أقول: فيه أن ما ذكره من التأويل وإن أمكن جريانه في الخبرين المذكورين،

(١) في النسختين: عدد.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٧ - ٨ / ١٣، وسائل الشيعة ٤: ٤٦، أبواب أعداد الفرائض، ب ١١، ح ١.

(٣) العشرة الكاملة: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٤) الكافي ٣: ٤٤٣ / ٥، باب صلاة النوافل، تهذيب الأحكام ٢: ٤ / ٤، الاستبصار ١: ٢١٨ /

٧٧٤، وسائل الشيعة ٤: ٤٧، أبواب أعداد الفرائض، ب ١٣، ح ٦.

إلا إنه قد تكاثرت الأخبار بأن تارك الجماعة مع عدم العذر مستحق للحرق بالنار، وقد تكرر ذلك في صحيحة ابن أبي يعفور^(١) المتقدمة، مع أن الجماعة إنما هي مستحبة، فلو لم يكن ذلك معصية | فـ | كيف يستحق الحرق بالنار الذي لا يفعل إلا بالكفار؟!

وورد أيضاً لو أنه أصرَّ أهل مصر على ترك الأذان لكان على الإمام أن يقاتلهم^(٢)، مع أن الأذان إنما هو من المستحبات.

وبالجملة، فالظاهر إنما هو ما ذكره شيخنا المقدم ذكره. وأما الأخبار التي أشار إليها من أنه من لقي الله عزَّ وجلَّ بالصلوات الخمس لم يسأله عن النوافل، ومن لقيه بصيام شهر رمضان لم يسأله عن صيام التطوع، فهو محتمل لأمرين: أحدهما: أن المراد أن من لقيه بهذه الفرائض كاملة من جميع الوجوه لم يسأله عن النوافل؛ لأنها إنما شرَّعت لإتمام الفرائض، وإذا لقي الله تعالى بالفرائض تامة على الوجه الذي أراده وندب إليه لم يسأله عن التطوع.

الثاني: أن المراد: من لقيه بالفرائض على غير الوجه المذكور، بأن يترك النوافل أحياناً لعذر أو لغير عذر لا تركاً ناشئاً عن الإصرار على تركها والتهاون بها، وعدم المبالاة بما ورد في الحث عليها.

والظاهر أنه ﷺ إنما آثر الصلاة جماعة في كونها مظهراً للعدالة ودليلاً عليها،

(١) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٢، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.
(٢) الحبل المتين (ضمن رسائل الشيخ بهاء الدين): ١٣٣، ونسبه للأصحاب، المبسوط (السرخسي) ١: ١٣٣، ونسبه لمحمد، والظاهر أنه الماتن محمد بن أحمد المروزي، والسرخسي إنما هو شارح لمختصر (المبسوط) لا مؤلفه كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه، حيث إن المبسوط هو جمع لما فرَّعه أبو حنيفة. وقد أشرنا إلى ذلك في الجزء: ٣، الصفحة: ٧٤، الهامش: ٣. انظر المبسوط ١: ٣ - ٤.

من حيث استفاضة الأخبار بأن «الصلاة عمود الدين»^(١)، وأن بقبولها تقبل سائر الأعمال وإن كانت باطلة، ويردّها تردّ سائر الأعمال وإن كانت صحيحة^(٢)، وأنها معيار الكفر والإيمان^(٣)، وأنها متى أتى بها وأقامها في أوّل وقتها بحدودها كانت كفارة للذنوب الواقعة في ذلك اليوم^(٤)، وأنها - كما قال الله تعالى -: ﴿تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٥). واعتبار الجماعة فيها ليعلم الإتيان بها كما صرح به الخبر^(٦)، وحينئذٍ فيحكم بحصول العدالة بها مضافاً إلى ما تقدّم.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن جملة من الأخبار قد أيدت هذا الخبر فيما دل عليه وإن لم تكن في الوضوح والتصريح والتأكيد بالغة ما بلغ إليه، ومنها ما رواه شيخنا الصدوق - طاب ثراه - في (الخصال) عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليه السلام عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كلمت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»^(٧).

وما رواه فيه أيضاً بسنده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثلاث من كن فيه أوجب له أربعاً على الناس: | من | إذا حدثهم لم يكذبهم، وإذا وعدهم لم يخلفهم، وإذا خالطهم لم يظلمهم. وجب أن [تظهر]^(٨) في الناس عدالته،

(١) المحاسن ١: ١١٦ / ١١٧، وسائل الشيعة ٤: ٢٧، أبواب أعداد الفرائض، ب ٦، ح ١٢.

(٢) الأمالي (الصدوق): ٧٣٩ - ٧٤٠ / ١٠٠٦، علل الشرائع ٢: ٥٧ - ٥٨ / ب ٧٧، ح ١.

(٣) المحاسن ١: ١٥٧ - ١٦٢ / باب عقاب من تهاون بالوضوء، وسائل الشيعة ٤: ٤٢ - ٤٣، أبواب أعداد الفرائض، ب ١١، ح ٦، ٧.

(٤) الفقيه ٣: ٢٥ / ٦٥، تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦.

(٥) العنكبوت: ٤٥.

(٦) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٢، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.

(٧) الخصال ١: ٢٠٨ / ٢٨، باب الأربعة. (٨) من المصدر، وفي النسختين: يظهروا.

ويظهر فيهم مروءته، وأن تحرم عليهم غيبته، وأن تجب عليهم أخوته»^(١).
وما تضمنه هذان الخبران يرجع إلى الشرط الأول مما تقدم في صحيحة ابن
أبي يعفور المتقدمة.

وما رواه أبو بصير في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بشهادة الضيف
إذا كان عفيفاً صائناً»^(٢).

ورواية العلاء بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام، في المكارى والملاح والجمال
قال: «لا بأس بهم، تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء»^(٣).

ورواية العسكري عليه السلام^(٤) المتقدمة.

ورواية عمار بن مروان في الرجل يشهد لابنه، والابن لأبيه، والرجل لامرأته
قال: «لا بأس بذلك إذا كان خيراً»^(٥).

ورواية رفاعه^(٦) قال: سألت عن رجل مات وله بنون صغار وكبار من غير
وصية، وله خدام ومماليك وعقار، كيف يصنعون - الورثة - بقسمة ذلك الميراث؟
قال: «إن قام رجل ثقة يقسمه^(٧) قاسمهم ذلك كله فلا بأس»^(٨).

(١) الخصال ١: ٢٠٨ / ٢٩، باب الأربعة.

(٢) الفقيه ٣: ٢٧ / ٧٧، تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٨ / ٦٧٦، الاستبصار ٣: ٢١ / ٦٤، وسائل

الشيعة ٢٧: ٣٧٢، كتاب الشهادات، ب ٢٩، ح ٣.

(٣) الكافي ٧: ٣٩٦ / ١٠، باب ما يرد من الشهود، الفقيه ٣: ٢٨ / ٨٢، تهذيب الأحكام ٦:

٢٤٣ / ٦٠٥، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٨١، كتاب الشهادات، ب ٣٤، ح ١.

(٤) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٦٧٢ / ٣٧٥.

(٥) الفقيه ٣: ٢٦ / ٧٠، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٤ - ٣٩٥، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ٩.

(٦) في الكافي والفقيه وتهذيب الأحكام: سماعة، وفي وسائل الشيعة: زرعة.

(٧) في «ح»: قسمه، وليست في المصدر.

(٨) الكافي ٧: ٦٧ / ٣، باب من مات على غير وصية...، الفقيه ٤: ١٦١ / ٥٦٣، تهذيب

الأحكام ٩: ٣٩٢ / ١٤٠٠، وسائل الشيعة ٢٦: ٧٠، أبواب موجبات الإرث، ب ٤، ح ١.

ورواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، في حديث في الوكالة قال عليه السلام:
«والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه، أو يشافه | ب | العزل عن
الوكالة»^(١).

ولفظ (الثقة) في هذين الخبرين وأمثالهما يساوق لفظ (العدل) في الأخبار
المتقدمة، فهو بمعنى العدل.

ورواية محمد بن مسلم قال: قدم رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة، فقال:
إني طَلَّقت امرأتي بعدما طهرت من حيضها قبل أن أجامعها، فقال أمير
المؤمنين عليه السلام: «أشهدت رجلين ذوي عدل كما قال: الله عز وجل ^(٢)؟». قال: لا. قال:
«أذهب فإن طلاقك ليس بشيء»^(٣).

ورواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «شهادة القابلة جائزة على أنه استهل أو برز
ميتاً إذا سئل عنها فعُدلت»^(٤).

وبالجملة، فالأخبار الدالة على عدالة الشاهد مشواترة معني، كما لا يخفى على
من راجعها من مظانها، مثل مسألة رؤية الهلال^(٥) والطلاق^(٦) والشهادات^(٧)
والدين^(٨) ونحوها وإن اختلفت في تأدية ذلك إجمالاً وتفصيلاً، فربما عبّر في

(١) الفقيه ٣: ٤٩ / ١٧٠، وسائل الشيعة ١٩: ١٦٢، كتاب الوكالة، ب ٢، ح ١.

(٢) إشارة إلى الآية: ٢، من سورة الطلاق.

(٣) الكافي ٦: ٦٠ / ١٤، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، تهذيب الأحكام ٨: ٤٨ / ١٥١،

وسائل الشيعة ٢٢: ٢٧ - ٢٨، كتاب الطلاق، ب ١٠، ح ٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٧١ - ٢٧٢ / ٧٣٧، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٦٢، كتاب الشهادات،

ب ٢٤، ح ٣٨.

(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٦ - ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١.

(٦) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٥ - ٢٩، أبواب مقدمات الطلاق، ب ١٠.

(٧) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١ - ٣٩٩، كتاب الشهادات، ب ٤١.

(٨) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٨، أبواب الدين والقرض، ب ١٠.

بعضها بالشاهدين بقول مطلق^(١)، وربما عبّر بالعدل^(٢)، وربما عبر ببعض الأوصاف الدالة على العدالة^(٣) إجمالاً أو تفصيلاً^(٤).

ولا ريب أن ضمّ الأخبار بعضها إلى بعض وحمل مطلقها على مقيدتها ومجملها على مفصلها يقتضي أن العدالة أمر زائد على الإسلام أو الإيمان، فالعمل بتلك الأخبار التي استند إليها أولئك الفضلاء موجب لطرح هذه الأخبار كلاً - مع اعتضاها بالآية الشريفة^(٥) حسبما قدّمناه - وعمل الطائفة المحقة كما أوضحناه، وهو في البطلان أوضح من أن يحتاج إلى مزيد بيان. وأمّا الأخبار التي استندوا إليها فقد عرفت الجواب عنها.

المقام الرابع: في اتحاد مفهوم العدالة

اعلم أنه قد صرح جملة من أصحابنا - رضوان الله عليهم - منهم شيخنا المجلسي في كتاب (البحار)^(٦)، وشيخنا العلامة أبو الحسن الشيخ سليمان البحراني^(٧)، وتلميذه المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني^(٨)، وغيرهم، بأن العدالة المعتبرة في الشهادة والإمامة والقضاء والفتوى ونحوها أمر واحد. وعلى هذا القول جرينا سابقاً في جملة من المسائل، إلا إن الذي ظهر لنا

(١) انظر وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٩ - ٢٩١، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ٩ - ١٠، ١٣ - ١٤، و ٢٢: ٢٥ - ٢٩، كتاب الطلاق ب ١٠، ح ١، ٤ - ٦، ٨ - ١٣.

(٢) انظر وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٦ - ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ١، ٣، ٥ - ٨، ١٥ - ١٧، و ٢٢: ٢٦ - ٢٩، أبواب مقدمات الطلاق، ب ١٠، ح ٢ - ٣، ٧، و ٢٧: ٣٩١ - ٣٩٩، كتاب الشهادات، ب ٤١.

(٣) انظر وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ٤.

(٤) فربما عبّر... تفصيلاً، من «ح». (٥) الطلاق: ٢.

(٦) بحار الأنوار ٨٥: ٢٤. (٧) أجوبة الشيخ سليمان الماحوزي: ١٧٧.

(٨) منية الممارسين: ٣٣٦.

بعد التأمل في الأخبار بعين الفكر والاعتبار أن العدالة في القاضي والحاكم الشرعي أخص من باقي الأفراد؛ لأنه نائب عن الإمام عليه السلام وجالس في مجلس النبوة والإمامة ومتصدّر للقيام بتلك الزعامة، فلا بدّ فيه من نوع مناسبة للمنوب عنه بها يستحق النيابة، وذلك بأن يكون متصفاً بعلم الأخلاق الذي هو السبب الكلي للقرب من الملك الخلاق، وهو تحلية النفس بالفضائل الزكية، وتخليتها من الرذائل الرديّة، وإن كان هذا علماً قد عفت الآن معالمه واندرست مراسمه.

وعلى ما ذكرناه دلّت جملة من الأخبار الواردة عن العترة الأطهار^(١)، وقد قدّمناها في الدرة^(٢) التي في شرح الحديث الوارد عن علي بن الحسين عليه السلام، وهو قوله: «إذا رأيتم الرجل قد حسن سمته وهديه»^(٣) الحديث، وبيننا ثمة أن هذا الحديث إنّما أريد به النائب عنهم عليهم السلام.

وقد اضطرب شيخنا الشيخ سليمان البحراني وتلميذه المحدث المشار إليه آنفاً في التفصي عن الجواب عن الخبر المذكور، حيث إنهما - كما ذكرنا آنفاً - ممّن حكم بأن العدالة المشترطة في الفقيه هي بعينها العدالة المشترطة في الإمام والشاهد، وهذا الخبر فيه من الشروط الشديدة والتأكيدات العديدة ممّا لا يكاد يوجد من يتصف بها في مصر من الأمصار، فضاقت عليهما المخرج منه، فحملاه على محامل بعيدة، وتأولاه بتأويلات غير سديدة، كما قدمنا نقل ذلك عنهما في الدرة^(٤) المشار إليها.

ولا ريب أن ذلك إنّما وقع لصعوبة المخرج من هذه الشروط التي اشتمل عليها الخبر، وعدم سهولة القيام لهم بها كما أمر. وقد تقدّم تحقيق الحال في الدرة

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١ - ٤٠٠، كتاب الشهادات، ب ٤١.

(٢) انظر الدرر ٢: ٤٥ - ٨٨ / الدرة: ٢١. (٣) الاحتجاج ٢: ١٥٩ / ١٩٢.

(٤) انظر الدرر ٢: ٤٦ - ٤٧.

المشار إليها على وجه لا يعتريه الإشكال، فلا يحتاج إلى إعادة.

المقام الخامس: فيما لو علم المكلف من نفسه عدم عدالته

إذا علم المكلف من نفسه عدم العدالة مع كونه عند الناس على ظاهر العدالة، فهل يجوز له الدخول في الأمور المشروطة بالعدالة، من إمامة في الجمعة والجماعة، وتصدر للفتوى، وأداء الشهادة، ونحو ذلك مما هو مشروط بها، أم لا يجوز له ذلك؟

ظاهر كلام جملة من أصحابنا منهم شيخنا الشهيد الثاني في (المسالك) وغيره الأول قال رحمته الله في الكتاب المذكور في الكلام على شاهدي الطلاق - بعد أن ذكر أنه لا يقدح فسقهما واقعاً مع ظهور عدالتهما بالنسبة إلى غيرهما - ما صورته: (وهل يقدح فسقهما في نفس الأمر بالنسبة إليهما، حتى إنه لا يصح لأحدهما أن يتزوج بها، أم لا؛ نظراً إلى حصول شرط الطلاق وهو العدالة ظاهراً؟ وجهان. وكذا لو علم الزوج فسقهما مع ظهور عدالتهما، ففي الحكم بوقوع الطلاق بالنسبة إليه حتى تسقط عنه حقوق الزوجية، ويستبيح أختها والخامسة، وجهان، والحكم بصحته فيهما لا يخلو من قوة)^(١).

وظاهر شيخنا الشيخ سليمان رحمته الله موافقة الشهيد الثاني في ذلك؛ حيث إنه في بعض أجوبة المسائل سئل عن ذلك، فأجاب بعد الاستشكال وقال بالنسبة إلى الحكم الأول الذي تقدّم في عبارة (المسالك): (وأما بالنسبة إليهما ففيه كلام، والحكم بالصحة لا يخلو من قوة).

وقال بعد ذكر الحكم الثاني: (وللتوقف في المسألة مجال وإن كانت الصحة

غير بعيدة)^(٢).

(٢) أجوبة الشيخ سليمان الماحوزي: ١٧٩.

(١) مسالك الأفهام ٩: ١١٥.

وظاهر الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في (الكفاية) ^(١) موافقته في الأول دون الثاني.

وأنت خبير بأن مقتضى كلامهم هنا جواز الإمامة أيضاً في الجمعة والجماعة كما هو ظاهر، وجواز اقتداء من علم الفسق مع ظهور العدالة، وسيأتي ما فيه. وظاهر المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح - حيث إنه من رؤوس الأخباريين - التوقف في المقام، حيث قال: (ولو نواها - يعني الإمامة - وعدّ نفسه من أحد الشاهدين، وكان تائباً عن المعاصي، جاز له ذلك، أما لو كان مصرّاً على المعاصي مرتكباً للكبائر فإشكال، وللاصحاب فيه قولان: أحدهما: الجواز؛ لأن المدار إنما هو على اعتقاد المؤتم أو المطلق، وبناء الأمور على الظاهر دون الباطن.

الثاني: ومن حيث إنه إغراء بالقبيح؛ لأنه عالم بفسق نفسه، فكيف يتقلد ما ليس له، خصوصاً في الجماعة الواجبة كالجمعة؟ والأحكام الشرعية إنما جرت على الظاهر إذا لم يمكن الاطلاع على الباطن، وهو مطلع على حقيقة الأمر. والأول أوفق بالقواعد الأصولية، إلا إنه لما لم يكن نص في المسألة، واعتقادنا أن لا مناط في الأحكام الشرعية سواء، وجب الوقوف عن الحكم والعمل بالاحتياط في العلم والعمل، وردّ ما لم يأتنا به علم من أهل العصمة عليهم السلام إليهم؛ لقول الصادق عليه السلام: «أرجه حتى تلقى إمامك؛ فإن الوقوف عند الشبهات خير من الافتحام في الهلكات» ^(٢) انتهى.

أقول: لا يخفى أن ما ذكره - قدس الله أرواحهم ونور أشباحهم - من جواز

(١) كفاية الأحكام: ٢٠١.

(٢) الكافي ١: ٦٧ - ٦٨ / ١٠، باب اختلاف الحديث، وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦ - ١٠٧، أبواب صفات القاضي، ب ٩، ح ١.

تقلد العالم بفسق نفسه للأمر المشروطة بالعدالة وإن كان ممّا يتراءى في بادئ النظر صحته، بناء على ما ذكره المحدث المشار إليه من أن المدار في الصحة والبطلان إنما هو على اعتقاد المؤتم والمطلق، وأن الأمور إنما بنيت على الظاهر - ويؤيده أيضاً تحريم أو كراهة إظهار الإنسان عيوب نفسه للناس، وجوب^(١) أو استحباب^(٢) سترها، وجوب^(٣) ستر غيره عليه لو اطلع على معصية منه - إلا إن الذي يظهر من التأمل في المقام ومراجعة أخبارهم عليهم السلام خلاف ذلك.

وبيان ذلك: أن ظاهر الآية^(٤) والروايات^(٥) الدالة على النهي عن قبول خبر الفاسق والنهي عن الصلاة خلفه إنما هو من حيث الفسق، وهو مشعر بأن الفاسق ليس أهلاً لهذا المقام ولا صالحاً لتقليد هذه الأحكام، وإذا كان الشارع لم يره أهلاً لذلك ولا صالحاً لسلوك هذه المسالك فهو في معنى منعه له من الدخول فيما هنالك؛ فإدخاله نفسه فيما لم يره الله تعالى أهلاً له وتعرضه له موجب لارتكاب مخالفته عز وجل، ومجرد تدليس وتلبيس حمله عليه إبليس. وجواز اقتداء الناس به وقبول شهادته من حيث عدم ظهور فسقه لهم لا يدل على جواز الدخول له؛ لأن حكم الناس في ذلك على حدة، وحكمه في حد ذاته على حدة، فحكمه في حد ذاته عدم جواز الدخول^(٦)، لما هو عليه من الفسق المانع من

(١) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٢ / ٨، الفقيه ٤: ٥١ / ٢١، وسائل الشيعة ٢٨: ٣٧ - ٣٨، أبواب مقدمات الحدود، ب ٦، ح ٥، ٦.

(٣) الكافي ٢: ٢٠٧ / ٨، باب في ألطاف المؤمن وكرامته، وسائل الشيعة ٢٦: ٣٧٩، أبواب فعل المعروف، ب ٣٣، ح ١. (٤) الحجرات: ٦.

(٥) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٧٣ - ٣٧٤، أبواب الشهادات، ب ٣٠.

(٦) له لأن حكم... الدخول، سقط في «ح».

أهليته لذلك المقام، وحكم الناس - من حيث عدم ظهور المانع المذكور لهم - جواز الاقتداء به وقبول شهادته.

ونظيره في الأحكام الشرعية غير عزيز، فإن لحم الميتة حكمه في حد ذاته الحرمة وعدم جواز أكله، وبالنسبة إلى من لم يعلم بكونه ميتة جواز الأكل. ويؤيد ما قلناه جملة من الأخبار، مثل صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خمس لا يؤمن^(١) الناس على كل حال: المجذوم، والأبرص، والمجنون، وولد الزنا، والأعرابي»^(٢).

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «خمس لا يؤمن^(٣) الناس ولا يصلون بهم صلاة فريضة في جماعة: الأبرص، والمجذوم، وولد الزنا، والأعرابي حتى يهاجر، والمحدود»^(٤).

والتقريب فيهما: أن ظاهرهما توجه النهي إلى هؤلاء باعتبار الإمامة بالناس؛ لأنهم ليسوا من أهلها، بسبب ما هم عليه من الأمور المذكورة المانعة من أهلية الإمامة. وبعض الأخبار وإن ورد أيضاً في نهى الناس عن الانتماء بهم، إلا إنه إنما يتوجه إلى المؤتمين، وأمّا في هذين الخبرين فهو متوجه إلى الإمام من أحد هؤلاء. فلو فرضنا عدم علم الناس بشيء من هذه الموانع مع اعتقادهم العدالة، فإنه يجوز لهم الاقتداء بهم، إلا إنه بمقتضى هذين الخبرين لا يجوز لهم الإمامة؛ لما هم عليه من الموانع المذكورة وإن خفيت على الناس. فكذلك الفاسق الذي لو ظهر للناس فسقه لامتنع الناس من الصلاة خلفه، ولا يجوز له الإمامة؛ لعدم الأهلية.

(١) من «ح» والمصدر، وفي «ق»: «يأتون».

(٢) الكافي ٣: ٢٧٥ / ١، باب من تكره الصلاة خلفه... وسائل الشيعة ٨: ٣٢٤، أبواب صلاة

الجماعة، ب ١٦، ح ٥. (٣) من «ح» والمصدر، وفي «ق»: «يأتون».

(٤) الفقيه ١: ٢٤٧ / ١١٠٥، وسائل الشيعة ٨: ٣٢٤، أبواب صلاة الجماعة، ب ١٦، ح ٣.

ويؤيد ذلك أيضاً ما ورد في أخبار الفتوى والحكم من قول أمير المؤمنين عليه السلام لشریح: «يا شریح، قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي^(١) أو شقي^(٢)». وقول أبي عبد الله عليه السلام: «اتقوا الحكومة؛ فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين، لنبي أو وصي نبي^(٣)».

فإنهما ظاهران في النهي لمن لم يكن مستجمعاً لأسباب النيابة وأهلية الحكم والفتوى واقعاً. ولا ريب أن من أعظم الأسباب المانعة منهما الفسق، فهي ظاهرة في منع الفاسق من الجلوس في هذا المقام - وإن كان ظاهر العدالة بين الأنام - وعدم جواز تقلده للأحكام.

وكلام من قدّمنا كلامه وإن كان مخصوصاً بمسألة الإمامة والطلاق، إلا إن الحكم في المواضع الثلاثة واحد؛ فإن مبنى الكلام هو أنه هل يكتفى بظهور العدالة في جواز التقليد للأمور المشروطة بها وإن لم يكن كذلك واقعاً، أم لا بدّ من ثبوتها واقعاً؟ فالإشكال والكلام [جاريان]^(٤) في جميع ما يشترط فيه العدالة، وهذا أحدها.

وحينئذٍ، فما ذكره إنما جرى مجرى التمثيل والتخصيص في هذين الخبرين بالنبي والوصي، يعني أصالة، وفيه ردّ على المخالفين المبدعين الذين جلسوا في هذا المنصب بدعوى استحقاقهم له من الله عزّ وجلّ.

(١) من «ح» والمصدر.

(٢) الكافي ٧: ٤٠٦ / ٢، باب أن الحكومة إنما هي للإمام عليه السلام، الفقيه ٣: ٨ / ٤، تهذيب الأحكام ٦: ٢١٧ / ٥٠٩، وسائل الشيعة ٢٧: ١٧، أبواب صفات القاضي، ب ٣، ح ٣.

(٣) الكافي ٧: ٤٠٦ / ١، باب أن الحكومة إنما هي للإمام عليه السلام، الفقيه ٣: ٨ / ٧، وسائل الشيعة ٢٧: ١٧، أبواب صفات القاضي، ب ٣، ح ٣.

(٤) في النسختين: جار.

وحينئذٍ، فلا منافاة في الخبرين لما ورد في الأخبار الدالة على نيابة الفقيه الجامع الشرائط وإمضاء حكمه ووجوب إطاعته^(١)، فإن جلوسه إنما هو من حيث الإذن منهم عليهم السلام والنيابة عنهم - صلوات الله عليهم - كما صرحت به أخبارهم، وجميع ما يحكم به إنما هو من نصوصهم وأخبارهم لا من قبل نفسه وهواه.

ومن أظهر الأدلة على ما ذكرناه ما رواه ابن إدريس في مستطرفات (السرائر) نقلاً من كتاب السيارى قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: قوم من مواليك يجتمعون فتحضر الصلاة، فيتقدم بعضهم فيصلي جماعة؟ فقال: «إن كان الذي يؤم بهم ليس بينه وبين الله طلبه فليفعل»^(٢).

وهو - كما ترى - صريح في المراد، عارٍ عن وصمة الإيراد؛ لدلالته صريحاً على أنه لا تجوز الإمامة لمن علم من نفسه الفسق حتى يتوب توبة نصوحاً، ويقلع عنه إقلاعاً صحيحاً. ومورد الخبر وإن كان الإمامة، إلا إنه جارٍ في غيرها بالتقريب الذي تقدم ذكره.

فإن قيل: إنكم قد فسرتم العدالة فيما سبق بحسن الظاهر الذي يجامع الفسق باطناً، وكلامكم هنا يدل على أن العدالة لا يجوز مجامعة الفسق لها باطناً؛ لمنعكم له من الدخول في الأمور المشروطة بالعدالة إذا علم من نفسه الفسق. قلنا: لا يخفى أن العدالة بالنسبة إلى المكلف المتّصف بها غيرها بالنسبة إلى غيره ممن يتبعه، فإنها بالنسبة إليه عبارة عن عدم اتّصافه بشيء مما يوجب الفسق والخروج عن العدالة، وهو الذي أشار إليه الخبر بأن يعرف «بالستر

(١) الكافي ١: ٦٧ - ٦٨ / ١٠، باب اختلاف الحديث، عوالي الآلي ٤: ١٣٣ / ٢٢٩.

(٢) السرائر (المستطرفات) ٣: ٥٧٠.

والعفاف، وكف البطن»^(١) - إلى آخره - كما أوضحناه آنفاً. وبالنسبة إلى غيره عبارة عن عدم ظهور ما يوجب الفسق وإن كان فاسقاً باطناً.

وعلى هذا فيكون عدلاً في الظاهر، يجوز قبول شهادته والائتمام به وامتنال أحكامه وأوامره وفتاويه وإن كان فاسقاً في الباطن، يحرم عليه الدخول في ذلك، ويؤثم ويؤاخذ بالدخول فيما هنالك وإن صح اتباع الناس له؛ فهو له حكم في حد ذاته، وحكم بالنسبة إلى غيره. نظيره من صلى بالناس على غير طهارة متعمداً مع اعتقاد الناس فيه العدالة، فإنه تكون صلاتهم صحيحة، وتكون صلاته باطلة، وصحة صلاتهم لا توجب جواز إمامته في الصورة المذكورة.

وكلامنا في هذا المقام إنما هو بالنسبة إلى ذلك الشخص المدعي اتصافه بالعدالة في حد ذاته، فلانفاة.

وبالجملة، فالعدالة أمر مقابل للفسق، فإن أخذت باعتبار الواقع - كما اعتبرناه في الإمام والشاهد والحاكم الشرعي - قابلها الفسق واقعاً، وإن أخذت باعتبار الظاهر - كما اعتبرت بالنسبة إلى غير المذكورين - قابلها الفسق ظاهراً.

وكلامنا في هذا المقام من أوله إلى آخره إنما جرى بالنسبة إلى المدعي اتصافه بالعدالة في حد نفسه، هل يجوز له مع ظهور عدالته بين الناس الدخول في الأمور المشروطة بالعدالة أم لا؟

والذي رجحناه هو عدم جواز دخوله؛ فإن الشارع لم يجعله من أهلها، حيث عين لها أهلاً مخصوصين بالعفاف والتقوى، كما عرفت من الأخبار وكلام جملة من علمائنا الأبرار.

وأكثر الروايات وإن ورد فيها توجه النهي إلى المكلفين، ومنها اشتبه الحكم

(١) الفقيه ٣: ٢٤ / ٦٥، تهذيب الأحكام ٦: ٢٤١ / ٥٩٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١، كتاب الشهادات، ب ٤١، ح ١.

على أولئك القائلين فرتبوا العدالة والاتصاف بها على اعتقاد المؤتم والمطلق ونحوهما، إلا إن النهي - كما حققناه آنفاً - قد ورد أيضاً بالنسبة إلى أولئك المراد منهم صفة العدالة من أنه لا يجوز لهم الدخول إلا مع الاتصاف؛ صريحاً في بعضه، وفحوى في آخر.

ومنه أيضاً صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: مات رجل من أصحابنا ولم يوص، فرفع أمره إلى قاضي الكوفة فصيّر عبد الحميد القيم بماله، وكان الرجل خلف ورثة صغاراً ومتاعاً وجواري، فباع عبد الحميد المتاع، فلمّا أراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهن؛ إذ لم يكن الميت صيّر إليه وصيته، وكان قيامه هذا^(١) بأمر القاضي لأنهن فروج.

قال: فذكرت ذلك لأبي جعفر^(ع) فقلت له: يموت الرجل من أصحابنا، ولم يوص إلى أحد، ويخلف جواري، فيقيم القاضي رجلاً منّا لبيعهن^(٢) فيضعف قلبه؛ لأنهن فروج، فما ترى في ذلك القيم؟

قال: فقال: «إذا كان القيم مثلك أو مثل عبد الحميد فلا بأس»^(٣).

فإن المراد منه المماثلة في الوثاقة والعدالة.

ومثله رواية رفاعه^(٤) المتقدمة في المقام الثالث.

ولا ريب أن ما تضمنه هذان الخبران من المواضع المشترط فيها العدالة باتفاق

(١) في «ح»: بهذا، وفي الكافي ووسائل الشيعة: فيها، وفي تهذيب الأحكام: بها.

(٢) في «ح» والمصدر بعدها: أو قال: يقوم بذلك رجل منا.

(٣) الكافي ٥: ٢٠٩ / ٢، باب شراء الرقيق، تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٠ / ٩٣٢، وسائل الشيعة ١٧: ٣٦٣، أبواب عقد البيع، ب ١٦، ح ٢.

(٤) الكافي ٧: ٦٧ / ٣، باب من مات على غير وصية...، الفقيه ٤: ١٦١ / ٥٦٣، تهذيب الأحكام ٩: ٣٩٢ / ١٤٠٠، وفيها: سماعة، بدل: رفاعه، وسائل الشيعة ٢٦: ٧٠، أبواب موجبات الإرث، ب ٤، ح ١، وفيه: زرعة، بدل: رفاعه.

الأصحاب، لأنها أحد الأمور الحسبية التي صرّحوا بأنها ترجع إلى الفقيه الجامع الشرائط، ومع تعذّره يقوم بها عدول المؤمنين^(١)، وهما ظاهران في اشتراط عدالة القائم بذلك في نفسه وحدّ ذاته لا بالنظر إلى الغير، فإنه إنّما رخص له الدخول بشرط اتصافه بذلك.

ويؤيد ذلك بأوضح تأييد، ويشيده بأرفع تشييد أن الظاهر المتبادر من الآية والأخبار المصرّح فيها بالعدالة واشتراطها في الشاهد - مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢) وقولهم: «يطلقها بحضور عدلين»^(٣)، أو «إذا أشهد عدلين»^(٤)، ونحو ذلك - هو اتصاف الشاهد بالعدالة في حدّ نفسه وذاته لا بالنظر إلى غيره؛ فإنه لا يخفى أن قولنا: زيد عدل وثقة، مثل قولنا: عالم، وشجاع، وكاتب وجواد، ونحو ذلك. ومن المعلوم في جميع ذلك إنّما هو اتصافه بهذه الصفات في حدّ ذاته.

غاية الأمر أنه قد يتطابق علم المكلف والواقع في ذلك، وقد يختلفان بأن يكون كذلك في نظر المكلف وإن لم يكن في الواقع. وحينئذٍ، فيلزم كلاًّ حكمه، فيلزم من اعتقده عدالته بحسب ما يظهر له من حاله جواز الاقتداء به في الصلاة وقبول شهادته، ونحو ذلك، ويلزمه هو في حدّ ذاته عدم جواز الدخول في ذلك. وحينئذٍ، فإذا كان المراد من الآية والأخبار المشار إليها إنّما هو اتصافه في حدّ ذاته، فلو لم يكن كذلك فإنه لا يجوز له الدخول فيما هو مشروط بالعدالة البتة.

(١) مسالك الأفهام ٦: ٢٦٥. (٢) الطلاق: ٢.

(٣) الكافي ٦: ٧٢/١، باب من أشهد على طلاق امرأتين بلفظة واحدة، وسائل الشيعة ٢٢: ٥١، كتاب الطلاق، ب ٢٢، ح ١.

(٤) الفقيه ٣: ٣٢١/١٥٦١، وسائل الشيعة ٢٢: ٦٩، كتاب الطلاق، ب ٢٩، ح ٢٣.

وبذلك يظهر لك ما في كلام صاحب (المسالك)^(١) ومن تبعه من الوهن والقصور، ولا سيما في فرضه الثاني، وهو ما إذا علم الزوج فسقهما ثم طلق بحضورهما، مع ظهور عدالتهما بين سائر الناس، فإنه أوهن من بيت العنكبوت، وإنه لأوهن البيوت^(٢).

وبمقتضى تجويزه الطلاق هنا يلزم جواز الاقتداء في الصلاة لمن علم فسق الإمام مع كونه ظاهر العدالة عند غيره، وكذا قبول فتواه وحكمه، وبطلان الجميع أظهر من أن يحتاج إلى البيان عند ذوي الأفهام والأذهان. وحينئذٍ فالطلاق في كل من الصورتين المفروضتين في كلام صاحب (المسالك) باطل، والله العالم بحقائق أحكامه.



(١) مسالك الأفهام ٩: ١١٥. (٢) إشارة إلى الآية: ٤١ من سورة العنكبوت.

في الاختلاف في تحريف القرآن

اختلف أصحابنا - رضوان الله عليهم - في وقوع النقصان والتغيير والتبديل في (القرآن)؛ فالمشهور بين أصحابنا - بل نُقل دعوى الإجماع عليه - هو العدم، وهو الذي ارتضاه المرتضى عليه السلام ^(١)، وشنع على من خالفه وأطال في ذلك كما هي عادته، وهو مذهب الشيخ ^(٢) والصدوق بن بابويه ^(٣)، والشيخ أبي علي الطبرسي في (مجمع البيان) ^(٤).

وذهب جمعٌ إلى وقوع ذلك، وبه جزم الثقة الجليل علي بن إبراهيم القمي في تفسيره ^(٥)؛ وهو ظاهر تلميذه الكليني أيضاً في (الكافي) ^(٦) حيث أكثر من نقل الروايات الدالة على الحذف والنقصان، ولم يتعرض لردّها ولا تأويلها، وظاهر الثقة الجليل أحمد [بن علي] بن أبي طالب الطبرسي في كتاب (الاحتجاج) ^(٧).

(١) عنه في مجمع البيان ١: ١٤، عنه في التفسير الصافي ١: ٥٣.

(٢) التبيان ١: ٣.

(٣) الاعتقادات (المطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ٥: ٨٣.

(٤) مجمع البيان ١: ١٤. (٥) تفسير القمي ١: ٣٦ - ٣٧.

(٦) الكافي ٢: ٦١٩ / ٢، باب أن القرآن يرفع ...، ٦٣٣ / ٢٣، باب نوادر كتاب فضل القرآن، و ٨: ١٥٩ - ١٦٠ / ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٧) الاحتجاج ١: ٣٥٦ - ٣٥٩ / ٥٦، ٢٦٠ / ٥٧.

بالتقريب المذكور^(١)، وهو الظاهر عندي، وبه جزم شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني في كتاب (منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين)^(٢)، وهو الذي اختاره شيخنا مفيد الطائفة الحقة ورئيس الملة المحقة^(٣) في (أجوبة المسائل السروية)، قال - عطر الله مرقدته -: (إن الذي بين الدفتين من (القرآن) جميعه كلام الله تعالى^(٤)، وليس فيه شيء آخر من كلام البشر، وهو جمهور المنزل، والباقي مما أنزل الله قرآناً عند المستحفظ للشرعية المستودع للأحكام، لم يضع منه شيء، وإن كان الذي جمع ما بين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع؛ لأسباب دعت به إلى ذلك، منها قصوره عن معرفة بعضه، ومنها ما شك فيه، ومنها ما تعمد إخراجه.

وقد جمع أمير المؤمنين^(٥) (القرآن) المنزل من أوله إلى آخره، وألفه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كل شيء منه في موضعه؛ فلذلك قال جعفر بن محمد الصادق^(٦): «أما والله لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مستمين كما سمي من كان قبلنا».

وقال^(٧): «نزل القرآن أربعة أرباع؛ ربع فينا، وربع في أعدائنا^(٨)، وربع قصص وأمثال، وربع قضايا وأحكام، ولنا أهل البيت فضائل القرآن».

ثم قال: (غير أن الخبر قد صح عن أئمتنا^(٩) أنهم قد أمروا بقراءة ما بين الدفتين، وألا نتعداه إلى زيادة فيه ولا نقصان منه، حتى يقوم القائم^(١٠) فيقرأ الناس^(١١) (القرآن) على ما أنزله الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين^(١٢).

وإنما نهونا^(١٣) عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثابت

(٢) منية الممارسين: ٣٦٦.

(٤) في المصدر: عدونا.

(١) كذا في النسختين.

(٣) في «ح» بعدها: وتنزيله.

(٥) في المصدر: للناس.

في المصحف؛ لأنها لم تأت على التواتر وإنما جاء بها الآحاد، والواحد قد يغلط فيما ينقله، ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه من أهل الخلاف وأغرى به الجبارين، وعرض نفسه للهلاك. فممنوعونا عليه السلام من قراءة (القرآن) بخلاف ما أثبت بين الدفتين، لما ذكرنا^(١) انتهى كلامه زيد إكرامه، وهو جيد متين وجوهر ثمين.

وعدة أدلة المانعين لذلك هو أنه على تقدير الحذف والتغيير لا يبقى لنا اعتماد على شيء من (القرآن)؛ إذ على هذا يحتمل أن تكون كل آية منه محرفة ومغيرة، ويكون على خلاف ما أنزل الله، فلم يبق لنا في (القرآن) حجة أصلاً، فنتنفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه، والوصية بالتمسك به، إلى غير ذلك.

وأيضاً قال الله عز وجل: ﴿وَأَنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٣). فكيف يتطرق إليه التحريف والتغيير؟!

وأيضاً قد استفاد عن النبي ﷺ والأئمة - صلوات الله عليهم - حديث عرض الخبر المروي على (كتاب الله)؛ ليعلم صحته بموافقته له، وفساده بمخالفته^(٤)، فإذا كان (القرآن) الذي بأيدينا محرفاً فما فائدة العرض؟ مع أن خبر التحريف مخالف لـ (كتاب الله) مكذب له، فيجب رده والحكم بفساده وتأويله.

قال المحدث الكاشاني في تفسيره (الصافي) - بعد ذكر جملة وافرة من الأخبار الدالة على التحريف، وإيراد هذا الكلام الذي ذكرناه إشكالاً على الأخبار المذكورة - ما صورته: (ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال - والعلم عند الله - أن

(١) المسائل السروية (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ٧: ٧٨ - ٨٢.

(٢) فصلت: ٤١ - ٤٢. (٣) الحجر: ٩.

(٤) تفسير العياشي ١: ١٩ - ٢٠.

يقال: إن صحت هذه الأخبار، فلعل التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم علي وآل محمد عليهم السلام، وحذف أسماء المناققين - عليهم لعائن الله - فإن الانتفاع بعموم اللفظ باقٍ، وكحذف بعض الآيات وكتمانه، فإن الانتفاع بالباقي باقٍ، مع أن الأوصياء عليهم السلام كانوا يتداركون ما فاتنا من هذا القبيل. ويدلّ على هذا قوله في حديث طلحة: «إن أخذتم ما فيه نجوت من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا»^(١).

ولا يبعد أيضاً أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان، ولم يكن من أجزاء (القرآن)، فيكون التبديل من حيث المعنى، أي حرّفوه وغيروه في تفسيره وتأويله، أعني حملوه على خلاف ما هو به، فمعنى قولهم عليهم السلام: «كذا نزلت»^(٢) أن المراد به ذلك، لا أنها نزلت مع هذه الزيادة في لفظها، فحذف منها ذلك اللفظ.

ومما يدل على هذا ما رواه في (الكافي) بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام، أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية»^(٣) الحديث.

وما روته العامة أن علياً عليه السلام كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ. ومعلوم أن الحكم بالنسخ لا يكون إلا من قبيل التفسير والبيان، ولا يكون جزءاً من (القرآن)، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضاً كذلك. هذا ما

(١) كتاب سليم بن قيس: ١٢٤، الاحتجاج ١: ٣٥٨ / ٥٦.

(٢) الكافي ١: ٤١٨ - ٤٢٤ / ٣٢، ٤٧، ٥٨، ٦٠، باب فيه نكت وتنف من التنزيل في الولاية، الاختصاص (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٢٩ - ١٣٠.

(٣) الكافي ٨: ٤٥ - ٤٦ / ١٦.

عندي من التفصي عن الإشكال، والله يعلم حقيقة الأحوال^(١) انتهى.
أقول: الوجه المعتمد هو الأول الذي ذكره، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى من
الأخبار الآتية، وأمّا الثاني فهو بعيد، بل هو^(٢) في غاية البعد، بل ربّما يُقطع
ببطلانه.

وأما حديث (الكافي) الذي أورده، فالظاهر أن معناه إنّما هو أن العامة أقاموا
حروفه - يعني بقراءتهم له بالأصوات الحسنة والألحان المستحسنة^(٣)،
والمحافظة على الآداب المذكورة في علم القراءة، والمستحبات والواجبات
المصطلح عليها بينهم، والمداومة على ختمه، وحرّفوا حدوده بتفسيرهم له
بآرائهم وعقولهم من غير استناد في معرفة أحكامه وحلاله وحرامه إلى أهل
الذكر المأمور بالرجوع إليهم في ذلك. هذا هو الظاهر من الخبر المذكور، وعليه
فلا دلالة له^(٤) على ما ادّعاه.

وأما الخبر العامي فلا عبرة به ولا اعتماد عليه.

وتوضيح ذلك: أن المستفاد من الأخبار أن أكثر التغيير والتبديل إنّما وقع فيما
يتعلّق بفضائل أهل البيت عليهم السلام، ومثالب أعدائهم بحذف ذلك، وأمّا الأحكام
فالظاهر أنه لم يقع فيها شيء من ذلك؛ لعدم دخول النقص عليهم من جهتها. وأمّا
الزيادة فيه فمجمع على بطلانها كما ذكره الشيخ في (التبيان)^(٥) وأمين الإسلام
الطبرسي في (مجمع البيان)^(٦).

وحينئذٍ، فلا منافاة بين أحاديث التغيير وبين ما ورد من الأمر باتباعه

(١) التفسير الصافي ١: ٥١ - ٥٢.

(٢) من «ح»، وفي «ق»: المستحبة.

(٣) (٤) ليست في «ح».

(٥) التبيان ١: ٣.

(٦) مجمع البيان ١: ١٤.

والوصية بالتمسك به^(١)، وعرض الأخبار المختلفة في الأحكام الشرعية [عليه].
على أنه لا منافاة بين وقوع التغيير وأمره ﷺ لنا بالتمسك به؛ فإن عدم تمكننا
منه على الوجه المراد وحصول المانع من الوصول إليه حسبما يراد يدل على
انتفاء فائدة أمره ﷺ، نظير ذلك الكلام في الإمام ﷺ، فإننا مأمورون بالتمسك به
وأخذ الأحكام عنه، فمع حصول الخوف والتقية له ﷺ عن إفشاء الأحكام، أو لنا
عن الوصول إليه والأخذ عنه، فهل يكون ذلك [رافعاً]^(٢) لفائدة الأمر باتباعه؟
والوجه في الموضعين واحد.

وحاصل ما أوردوه يرجع إلى أنه لا يجوز أن يسقط الله تعالى على من أمر
باتباعه ما يمنع من الانتفاع به، وإلا لبطل فائدة الأمر باتباعه. وهو - كما ترى -
معارض بما ذكرنا في الإمام ﷺ. على أننا لا نسلم المنع من الانتفاع به بالكلية،
بل في الجملة؛ لأن الباقي منه الموجود بأيدينا قرآن البتة.
وأما الجواب عن الآيتين:

فأما الآية الأولى، فإن الحذف والتغيير والتبديل وإن كان باطلاً، لكن ليس
المراد من الآية ذلك، بل المراد - والله أعلم بحقيقة معنى كلامه - : أنه لا يجوز أن
يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض في أحكامه أو كذب في إخباراته
وقصصه. وقد روى الثقة الجليل علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عن الباقر ﷺ
قال: ﴿ لا يأتيه الباطل ﴾ من قبل التوراة، ولا من قبل الإنجيل والزيور، ﴿ ولا من
خلفه ﴾. أي لا يأتيه من بعده كتاب يبطله^(٣).

(١) تفسير العياشي ١: ١٣ / ١، الكافي ٢: ٥٩٨ / ٢، بحار الأنوار ٨٩: ١٧ / ١٦.

(٢) في النسختين: دافعاً.

(٣) تفسير القمي ٢: ٢٧٠، وفيه: وأما من خلفه، بدل: ولا من خلفه.

وروى الطبرسي في (مجمع البيان)^(١) عن الباقر والصادق عليهما السلام أنه ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل. ونقل فيه المعنى الأول عن ابن عباس والكلبي^(٢).

أقول: والحمل على أحد هذين المعنيين هو الذي يقبله الذوق السليم والذهن المستقيم، لا ما توهموه من تفسير الباطل بالتغيير والتحريف والزيادة والنقصان وإن كان في حد ذاته باطلاً، ولكن لا وجه لاعتباره وإرادته في هذا المقام؛ لأنه إن أريد بـ (القرآن) الذي لا يأتيه الباطل هو كل فرد فرد من أفراد الموجودات بأيدي الناس فهو غير تام، للإجماع على حرق عثمان لقرآن ابن مسعود وأبي بن كعب^(٣)، وتخريق الوليد الزنديق له بالنشاب^(٤)، بل من الممكن فرض ذلك من أحد المخالفين للإسلام أو الجاهل. وكل ذلك من الباطل أيضاً، فليكن تحريف أولئك في الصدر الأول لما في أيديهم من هذا القبيل. وإن أريد في الجملة فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عندهم عليهم السلام.

وأما عن الآية الثانية، فيجوز أن يكون المراد منها - والله سبحانه أعلم - الحفظ عن تطرق شبه المعاندين في الدين، بأن لا يجدون مدخلاً إلى القدح فيه. وحينئذٍ يكون مرجع الآيتين إلى أمر واحد، وأما إذا أريد الحفظ عن التغيير والتبديل فيرد عليه ما قدمناه.

ونقل في كتاب (مجمع البيان) عن الفراء أنه يجوز أن يكون الهاء في ﴿لَهُ﴾^(٥) راجعة إلى النبي صلى الله عليه وآله، فكأنه قال: إنا نزلنا (القرآن)، وإنا لمحمد حافظون^(٦).

(١) مجمع البيان ٩: ٢١ - ٢٢. (٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٤: ١٥.

(٣) تاريخ الخميس ٢: ٢٧٣.

(٤) مروج الذهب ٣: ٢٤٠، تاريخ الخميس ٢: ٣٢٠.

(٥) الحجر: ٩. (٦) مجمع البيان ٦: ٤٢٨.

هذا، وأما الأخبار الدالة على ما اخترناه من وقوع التغيير والنقصان، فمنها ما رواه في (الكافي) بإسناده عن محمد بن سليمان^(١) عن بعض أصحابه عن أبي الحسن^(ع) قال: قلت له: جعلت فداك، إننا نسمع الآيات في (القرآن) ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: «اقرأوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم»^(٢).

وما رواه فيه أيضاً عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله^(ع) حروفاً من (القرآن) - وأنا أسمع - ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله^(ع): «كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله تعالى على حذو، وأخرج المصحف الذي [كتبه] علي^(ع)»^(٣) الحديث. أقول: المستفاد من هذين الخبرين أن الأمر بقراءة هذا (القرآن) الموجود الآن، والاقتصار عليه، وعدم جواز القراءة بما أخبروا^(ع) بحذفه، إنما هو من باب التقية والاستصلاح، وأن القائم^(ع) بعد خروجه وقيامه - عجل الله فرجه - يقرأ (القرآن) ويأمر بتعليمه على الوجه الذي أنزل من تلك الزيادات التي منعوا من قراءتها في هذا الزمان. وحمل تلك الآيات التي نهوا عن قراءتها على أنها تأويل لا تنزيل - مع كونه تعسفاً محضاً - ينافيه دلالة ظاهر الخبرين، على أن القائم^(ع) يقرؤه كذلك ويعلمه الناس.

ومنها ما رواه في الكتاب المذكور بإسناده إلى البرنطي قال: دفع إليّ أبو الحسن^(ع) مصحفاً فقال: «لا تنظر فيه». فقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)

(١) في «ق»: بعدها: بإسناده، وما أثبتناه وفق «ح» والمصدر.

(٢) الكافي ٢: ٦١٩ / ٢، باب أن القرآن يرفع....

(٣) من المصدر، وفي النسختين: أخرجه.

(٤) الكافي ٢: ٦٣٣ / ٢٣، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

(٥) البيئنة: ١.

فوجدت فيها | اسم | سبعة رجالاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال:
فبعث إليّ أبو الحسن عليه السلام: «ابعث إليّ بالمصحف»^(١).

وفي معناه ما رواه الكشي في (الرجال)^(٢) أيضاً.
وأما ما ذكره المحدث الكاشاني في (الوافي) من أنه (لعل المراد أنه وجد تلك
الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً لـ ﴿الذين كفروا﴾ و﴿المشركين﴾
مأخوذة من الوحي، لا أنها كانت من أجزاء (القرآن)، وعليه يحمل ما في
الخبرين السابقين من استماع الحروف على خلاف ما يقرؤه الناس، يعني حروف
تفسير (القرآن) وبيان المراد منها كما علمت | بالوحي |، وكذلك كل ما ورد من
هذا القبيل عنهم عليهم السلام.

وقد مضى في كتاب الحجة نبذ منه، فإنه كله محمول على ما قلناه؛ وذلك أنه
لو كان تطرق التحريف والتغيير في ألفاظ (القرآن) لم يبق لنا اعتماد على شيء
منه؛ إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن تكون محرفة، فلا يكون حجة لنا، وتنتفي
فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصية به، وعرض الأخبار المتعارضة عليه^(٣)
- انتهى - ففيه ما قدّمنا نقله عنه في (الصافي) وأوضحناه.

على أنه لا معنى لحمل هذه الزيادات على التفسير كما ذكره؛ لأن هذا التفسير
إن كان قد وقع في (القرآن) من أوله إلى آخره - بمعنى أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب
(القرآن) مع تفسيره - فبطلانه أظهر من أن يحتاج إلى بيان؛ لدلالة الأخبار على
أنه قرآن لا تفسير (القرآن)، ولأنهم عليهم السلام لا يحتاجون في تفسيره إلى الكتابة، بل
هو آيات بيّنات في صدورهم، وعلومهم ليست على حسب علومنا تتوقف على
الكتابة وملاحظة الكتاب، كما لا يخفى على ذوي الأبصار، وإلا فلا معنى

(١) الكافي ٢: ٦٣١ / ١٦، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢٩٠ / ٥٠٩. (٣) الوافي ٩: ١٧٧٨.

لاختصاص التفسير بآية أو آيتين أو ثلاث، ونحو ذلك.

وأما ما ورد عنهم عليه السلام في جزئيات الآيات، فقد صرحوا بأنه تنزيل^(١)، بمعنى: نزل بهذه الصورة، والحمل على أنه نزل تفسيراً لا قرآناً تعسف ظاهر؛ إذ لا يخفى أن مرادهم عليه السلام إنما هو الاحتجاج بكون الله تعالى قد جعل ذلك قرآناً يتلى إلى آخر الزمان، كما لا يخفى على ذوي الأذهان.

وبالجملة، فهذا الحمل تعسف ظاهر واجتهاد في مقابلة النصوص.

ومنها ما رواه الثقة الجليل علي بن إبراهيم في تفسيره، بإسناده عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: يا علي، القرآن خلف فراشي في الصحف والجريد والقراطيس، فخذوه واجمعوه ولا تضيعوه كما ضيع اليهود التوراة. فانطلق علي عليه السلام فجمعه في ثوب أصفر، ثم ختم عليه في بيته، وقال: لا أرثدي حتى أجمعه. وإنه كان الرجل يأتيه فيخرج إليه بغير رداء، حتى جمعه». قال: «وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو أن الناس قرؤوا القرآن كما أنزل الله ما اختلف اثنان»^(٢).

وهو واضح الدلالة في المطلوب والمراد، ولا تعتريه شائبة الشبهة والإيراد. ومنها ما رواه بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في ولاية علي والأئمة من بعده، ﴿فَقَدْ قَازَ قَوْزاً عَظِيماً﴾^(٣)^(٤).

وما رواه بإسناده عن محمد بن مروان رفعه إليهم عليهم السلام في قوله الله عز وجل:

(١) الكافي ١: ٤١٨ - ٤٢٤ / ٣٢، ٤٧، ٤٨، ٦٠، باب فيه نكت وننف من التنزيل في الولاية،

الاختصاص (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) (٣) الأحزاب: ٧١.

(٢) تفسير القمي ٢: ٤٩٣.

(٤) تفسير القمي ٢: ١٩٨.

﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾^(١) في علي والأئمة ﴿كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾^(٢) ^(٣).

وما رواه بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد عليه السلام هكذا: ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ في علي ﴿بَغِيًّا أَنْ يُنْزَلَ﴾^(٤) ^(٥).

وما رواه بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام ^(٦) قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد عليه السلام هكذا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ في علي ﴿فَأَنْتُمْ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^(٧) ^(٨).

وبإسناده عن منخل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام على محمد عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾^(٩) في علي ﴿نُورًا مُبِينًا﴾^(١٠) ^(١١).

وبإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ في علي ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(١٢) ^(١٣).

وبإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ﴾ محمد ﴿بِمَا لَا

(١) الأحزاب: ٥٣. (٢) الأحزاب: ٦٩.

(٣) تفسير القمي ٢: ١٩٧، وفيه: كما آذوا، بدل: كالذين آذوا.

(٤) البقرة: ٩٠.

(٥) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٥، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٦) عن أبي جعفر عليه السلام، ليس في المصدر. (٧) البقرة: ٢٣.

(٨) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٦، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٩) النساء: ٤٧. (١٠) النساء: ١٧٤.

(١١) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٧، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(١٢) النساء: ٦٦.

(١٣) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٨، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ ﴿بِمَوَالَاةِ عَلِيٍّ فَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ ﴿فَقَرِيقًا﴾ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﴿كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^(١) ^(٢).

وبإسناده عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ بولاية علي ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾^(٣) يا محمد من ولاية علي. هكذا في الكتاب مخطوطة^(٤).

وهو صريح في المطلوب، وما قبله ظاهر كالصريح.
وبإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ﴾ بولاية علي ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾^(٥). ثم قال: «هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد عليه السلام»^(٦).

وبإسناده عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد عليه السلام هكذا: ﴿قَبَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ آل محمد حقهم ﴿قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ آل محمد حقهم ﴿رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾»^(٧) ^(٨).

وبإسناده عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا﴾ آل محمد حقهم ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا

(١) البقرة: ٨٧.

(٢) الكافي ١: ٤١٨ / ٣١، باب فيه نكت وترف من التنزيل في الولاية.

(٣) الشورى: ١٣.

(٤) الكافي ١: ٤١٨ / ٣٢، باب فيه نكت وترف من التنزيل في الولاية.

(٥) المعارج: ١ - ٢.

(٦) الكافي ١: ٤٢٢ / ٤٧، باب فيه نكت وترف من التنزيل في الولاية.

(٧) البقرة: ٥٩.

(٨) الكافي ١: ٤٢٢ - ٤٢٣ / ٥٨، باب فيه نكت وترف من التنزيل في الولاية.

لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿۱﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿۲﴾
ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في ولاية علي ﴿فَأَمِنُوا
خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾^(٣) بولاية علي ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ﴾^(٤) ﴿٣﴾^(٥).

وبإسناده عن الحسين بن ميثاق عن أخبره قال: قرأ رجل عند أبي عبد
الله عليه السلام: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(٦) فقال: «ليس هكذا
هي، وإنما هي: والمؤمنون، ونحن المأمونون»^(٧).

وبإسناده عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية
هكذا: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ﴾ بولاية علي ﴿إِلَّا كُفُورًا﴾^(٨)». قال: «ونزل جبرئيل عليه السلام
بهذه الآية هكذا: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في ولاية علي ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ
فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ﴾ آل محمد ﴿نَارًا﴾^(٩)»^(١٠).

وروى في الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ
تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(١١)، فقال أبو عبد الله عليه السلام
لقارئ هذه الآية: «خير أمة تقتلون أمير المؤمنين والحسين بن علي عليه السلام»^(١٢)؟ فقيل:

(١) النساء: ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) النساء: ١٧٠.

(٣) النساء: ١٣١.

(٤) الكافي ١: ٤٢٤ / ٥٩، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٥) التوبة: ١٠٥.

(٦) الكافي ١: ٤٢٤ / ٦٢، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، وفيه: فنحن، بدل:

(٧) الفرقان: ٥٠.

ونحن.

(٨) الكهف: ٢٩.

(٩) الكافي ١: ٤٢٣ - ٤٢٥ / ٦٤، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(١٠) آل عمران: ١١٠.

(١١) في المصدر: والحسن والحسين، وليس فيه: بن علي.

له: فكيف نزلت يا بن رسول الله؟ فقال: «إنما نزلت: (خير أئمة أخرجت للناس)، ألا ترى مدح الله في آخر الآية^(١): ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٢).

وروى فيه أنه قرئ على أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(٣)، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لقد سألوها الله عظيماً أن يجعلهم للمتقين إماماً». فقليل له: يا بن رسول الله، كيف نزلت؟ فقال: «إنما نزلت: وأجعل لنا من المتقين إماماً»^(٤).

ومنها ما رواه أبو عمرو الكشي في كتاب (الرجال)، بإسناده عن بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب»^(٥) الحديث.

قال شيخنا المحدث الصالح - المقدم ذكره - في كتاب (منية الممارسين): (فإن قيل: هذا ينافي حديث البرنظي^(٦) أن في سورة ﴿لم يكن﴾^(٧) سبعين رجلاً من قريش. قلت: مفهوم العدد ليس بحجة، ولعل الاختصار هنا على قدر ما يحتمله عقل السامع؛ لأنهم عليه السلام يكلمون الناس على قدر عقولهم. ولهذا في الأخبار نظائر لا تحصى، وهو أحد الوجوه التي تجتمع بها الأخبار المختلفة في ثواب زيارة الحسين عليه السلام^(٨) (٩).

(١) في آخر الآية، ليس في المصدر. (٢) تفسير القمي ١: ١٣٧.

(٣) الفرقان: ٧٤. (٤) تفسير القمي ٢: ١١٧ - ١١٨.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ٢٩٠ / ٥١١.

(٦) الكافي ٢: ٦٣١ / ١٦، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

(٧) البينة: ١.

(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٤٧ / ١٠٢، ثواب الأعمال: ٣٨ / ١١٨، وسائل الشيعة ١٤: ٤٤٦ -

٤٤٩، أبواب المزار، ب ٤٥، ح ١١. (٩) منية الممارسين: ٣٩٤.

وبإسناده عن علي بن سويد السائي قال: كتب^(١) إلي أبو الحسن الأول عليه السلام، وهو في السجن، إلى أن قال: «وأما ما ذكرت يا علي ممن تأخذ معالم دينك، لا تأخذ معالم دينك من غير شيعتنا، فإنك إن تعذبتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، إنهم انتموا على كتاب الله عز وجل فحزفوه وبدلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله، ولعنة ملائكته، ولعنة آبائي الكرام البررة، ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة»^(٢) الحديث.

ومنها ما رواه الشيخ شرف الدين النجفي رحمته الله في كتاب (تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة)، بإسناده عن أبي الخطاب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «والله ما كنّي الله في كتابه حتى قال: ﴿يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾»^(٣). وإنما هي في مصحف علي: (يا ويلتي ليتني لم أتخذ الثاني خليلاً)، وسيظهر يوماً^(٤). أقول: يعني بعد خروج القائم عليه السلام.

ومنها ما رواه الثقة الجليل محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص ما خفي حقنا على ذي حجب، ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن»^(٥).

أقول: يمكن حمل الزيادة في هذا الخبر على التبديل كما تقدم في آخر روايات علي بن إبراهيم، حيث إن الأصحاب ادّعوا الإجماع على عدم الزيادة، والأخبار الواردة في هذا الباب مع كثرتها ليس فيها ما هو صريح في الزيادة، فتأويل هذا الخبر بما ذكرنا لا بُعد فيه.

وبإسناده فيه^(٦) عن أبي عبد الله عليه السلام: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه

(١) من المصدر، وفي النسختين: كتبت. (٢) اختيار معرفة الرجال: ٣ - ٤ / ٤.

(٣) الفرقان: ٢٨. (٤) تأويل الآيات الظاهرة: ٣٧١.

(٥) تفسير العياشي ١: ٢٥ / ٦. (٦) من «ح».

مستئين^(١). وهو صريح في المطلوب.

وبإسناده فيه عنه عليه السلام: «إن في القرآن ما مضى وما^(٢) يحدث وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فألقيت، وإنما الاسم الواحد منه في وجوه لا تحصى، يعرف ذلك الرواة^(٣). وهو صريح أيضاً كسابقه.

وبإسناده فيه عنه عليه السلام: «إن القرآن قد طرح منه أي كثيرة، ولم يزد فيه إلا حروف قد أخطأت به الكتبة وتوهمتها^(٤) الرجال^(٥)».

ومنها ما رواه الثقة الجليل أحمد بن [علي بن] أبي طالب الطبرسي رحمته الله في كتاب (الاحتجاج) في جملة أحاجيج^(٦) أمير المؤمنين عليه السلام على جملة من المهاجرين والأنصار، أن طلحة قال له عليه السلام في جملة مسائل سأله عنها: يا أبا الحسن، شيء أريد أن أسألك عنه، رأيتك خرجت بثوب مختوم، فقلت: «يا أيها الناس، إني لم أزل مشغلاً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسله وكفنه ودفنه، ثم اشتغلت بكتاب الله حتى جمعته، فهذا كتاب الله عندي مجموعاً لم يسقط عني حرف واحد». ولم أر ذلك الذي كتبت وألقت، وقد رأيت عمر بعث إليك أن ابعث إليّ به فأبيت أن تفعل، فدعا عمر الناس، فإذا شهد رجلان على آية كتبها، وإن لم يشهد عليها غير رجل واحد^(٧) أرجأها فلم تكتب. فقال عمر - وأنا أسمع - إنه قتل يوم اليمامة قوم كانوا يقرؤون قرآناً لا يقرؤه غيرهم، فقد ذهب، وقد جاءت شاة إلى صحيفة وكتاب يكتبون فأكلتها وذهب ما فيها، والكاتب يومئذ عثمان.

(١) تفسير العياشي ١: ٢٥ / ٤، وفيه: لو قد قرئ....

(٢) من «ح» والمصدر. (٣) تفسير العياشي ١: ٢٤ / ١٠.

(٤) في «ح»: وقومتها، وفي المصدر: وتوهمها.

(٥) تفسير العياشي ١: ٢٠٣ / ٧٣. (٦) في «ح»: احتجاج.

(٧) من «ح» والمصدر.

وسمعت عمر وأصحابه الذين ألفوا ما كتبوا على عهد عمر وعلى عهد عثمان يقولون: إن (الأحزاب) كانت تعدل سورة (البقرة)، وإن (النور) نيف ومائة آية، و(الحجر) تسعون ومائة آية، فما هذا؟ وما يمنعك - يرحمك الله - أن^(١) تخرج كتاب الله إلى الناس، وقد عهد عثمان حين أخذ ما ألف عمر، فجمع له (الكتاب)، وحمل الناس على قراءة واحدة، فمزق مصحف أبي بن كعب وابن مسعود وأحرقهما بالنار؟

فقال له علي عليه السلام: «يا طلحة، إن كل آية أنزلها الله عز وجل على محمد ﷺ». ثم ساق الحديث.

إلى أن قال: ثم قال طلحة: لا أراك يا أبا الحسن أجبتني عما سألتك عنه من أمر (القرآن)، أن لا تظهره للناس؟ قال: «يا طلحة، عمداً كففت عن جوابك، فأخبرني عما كتب عمر وعثمان، أقرآن كله أم فيه ما ليس بقرآن؟». قال طلحة: بل قرآن كله. قال: «إن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا». فقال طلحة: حسبي، [أما]^(٢) إذا كان قرآناً فحسبي. ثم قال طلحة: فأخبرني عما في يدك من (القرآن) وتأويله وعلم الحلال والحرام، إلى من تدفعه ومن صاحبه بعدك؟

قال: «إن الذي أمرني رسول الله ﷺ أن أدفعه إليه وصيي وأولى الناس بعدي بالناس ابني الحسن»^(٣). الحديث.

ومنها ما رواه في الكتاب المذكور في حديث الزنديق الذي جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام مستدلاً بأي من (القرآن) على تناقضه، فقال في جملة سؤالاته:

(١) من المصدر، وفي النسختين: بأن. (٢) من المصدر، وفي النسختين: ما.

(٣) الاحتجاج ١: ٣٥٦ - ٣٥٩ / ٥٦.

واحدة تقول: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١)، وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام؟ فأجابه ﷺ عن تلك الأسئلة بأجوبة مشتملة على حصول التغيير والتبديل في (القرآن) أيضاً، إلى أن قال ﷺ في جواب هذا السؤال: «وأما ظهورك على تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام، فهو مما قدّمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وقد سقط^(٢) بين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن، وهذا وأشباهه مما ظهرت حوادث المنافقين فيه | لأهل النظر والتأمل، ووجد المعطلون وأهل الملل المخالفة للإسلام مساعاً إلى القدح في القرآن، ولو شرحت لك كل ما سقط وحرف وبذل متا يجري هذا المجرى لطال، وظهر ما تحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء»^(٣) انتهى، وهو صريح في وقوع التبديل والتغيير، ولا ينبئك مثل خبير.

ومن الكتاب المذكور قال في رواية أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: لما توفي رسول الله ﷺ جمع علي رضي الله عنه (القرآن)، وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم؛ لما قد أوصاه بذلك رسول الله ﷺ، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر فقال: يا علي، أردده فلا حاجة لنا فيه. فأخذه علي رضي الله عنه وانصرف، ثم أحضر زيد بن ثابت وكان قارئاً له (القرآن)، فقال له عمر: إن علينا جاءنا بـ (القرآن) | وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد أردنا أن تؤلف لنا (القرآن) وتسقط منه ما كان فيه من فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار.

(٢) قد سقط، ليس في المصدر.

(١) النساء: ٣.

(٣) الاحتجاج ١: ٥٩٨ / ١٣٧٠.

فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من (القرآن) علي ما سألتكم وأظهر علي (القرآن) الذي ألفه، أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة. فقال عمر: ما الحيلة دون أن نقتله ونستريح منه. فدبر في قتله علي يد خالد بن الوليد، ولم يقدر علي ذلك.

فلما استخلف عمر سأل علياً عليه السلام أن يدفع إليهم (القرآن) فيحرفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن، إن كنت جئت به إلى أبي بكر فردّه فات به إلينا حتى نجتمع عليه. فقال علي عليه السلام: «هيهات! ليس إلى ذلك من سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجّة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾»^(١)، أو تقولوا: ما جئنا به. إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي.

فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ فقال: «نعم، إذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فتجرى السنّة به»^(٢).

أقول: لا يخفى ما في هذه الأخبار من الدلالة الصريحة والمقالة الفصيحة على ما اخترناه ووضح ما قلناه، ولو تطرّق الطعن إلى هذه الأخبار على كثرتها وانتشارها لأمكن تطرّق الطعن إلى أخبار الشريعة كملاً كما لا يخفى؛ إذ الأصول واحدة، وكذا الطرق والرواة والمشايخ والنقلة.

ولعمري، إن القول بعدم التغيير والتبديل لا يخرج عن حسن الظن بأيّة الجور، وأنهم لم يخونوا في الأمانة الكبرى، مع ظهور خيانتهم في الأمانة الأخرى التي هي أشدّ ضرراً على الدين وأحرى.

علي أن هذه الأخبار لا معارض لها - كما عرفت - سوى مجرد الدعاوى العارية عن الدليل، التي لا تخرج عن مجرد القال والقال، وقد قدّمنا ما هو

المعتمد من أدلتهم وبيّنا ما فيه، وكشفنا عن ضعف باطنه وخافيه.
وأما ما احتج به الصدوق في اعتقاداته^(١)، وكذا المرتضى في جملة كلامه، فهو
أوهن من بيت العنكبوت، وإنه لأوهن البيوت. وقد نقله المحدث الكاشاني في
مقدمات تفسيره (الصافي)^(٢) وردّه وبيّن ما فيه، فارجع إليه إن أحببت أن تتلّع
عليه، والله العالم.



(١) الاعتقادات (مطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ٥: ٨٣.
(٢) التفسير الصافي ١: ٥٣ - ٥٥.

درة نجفية

في شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده

روى الشيخ الثقة الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه في كتابه (الأمالي) المشهور بـ (المجالس) قال: حَدَّثَنَا علي بن أحمد بن موسى الدقاق عليه السلام قال: حَدَّثَنَا محمد بن الحسن الصفار ^(١) قال: حَدَّثَنَا محمد بن الحسين بن الخشاب قال: حَدَّثَنَا محمد بن محسن ^(٢) عن المفضل بن عمر عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، عن أبيه، عن جده، عن أبيه عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين - صلوات الله عليه -: والله ما دنياكم عندي إلا كسفر على منهل حلوا، إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا، ولا لذاتها ^(٣) في عيني إلا كحميم أشربه غساقاً، وعلقم أتجرعه زعاقاً، وسم أفعى ^(٤) أسقاه دهاقاً، وقلادة من نار أوهقها خناقاً. ولقد رقت مدرعتي هذه حتى استحييت من راقعها وقال لي: اقذف بها قذف الأتّن لا ترتضيها لبراذعها. فقلت له: اغرب عني، فعند الصباح يحمد القوم السرى، وتنجلي عنهم غيايات الكرى. ولو شئت لتسربت بالعبقري المنقوش من ديباجكم، ولأكلت لباب هذا البر

(١) في المصدر: الطائي. (٢) في المصدر: محسن.

(٣) من «ح»، وهو الموافق لرسم العبارة المشروحة الآتية، وفي «ق»: لذاتها.

(٤) من «ح»، وهو الموافق لرسم العبارة المشروحة الآتية، وفي «ق»: أفعاء، وكذا في نسخة

من المصدر. الأمالي: ٧١٨/ الهامش: ٦.

بصدور دجاجكم، ولشربت الماء الزلال برقيق زجاجكم، ولكني أصدق الله جلّت عظمته حيث يقول: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفًا إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ ﴿١﴾. فكيف أستطيع الصبر على نار لو قذفت بشرة إلى الأرض لأحرقت نباتها ولو اعتصمت نفس بقلة لأنضجها وهج النار في قلتها؟! وأيما خير لعلني أن يكون عند ذي العرش مقرباً، أو يكون في لظى خسيئاً مبعداً، مسخوطاً عليه مكذباً.

والله، لأن أبيت على حسك السعدان مرقداً، وتحتي أطار على سفاها ممدداً، أو أجز في الأغلال مصقداً، أحب إلي من أن^(٢) ألقى في القيامة محمداً خائناً في ذي يثمة أظلمه بقلسه متعمداً، ولم أظلم اليتيم وغير اليتيم؟ النفس^(٣) تسرع إلى البلى قفولها، ويمتد في أطباق الثرى حلولها، وإن عاشت رويداً فبذي العرش نزولها.

معاشر شيعتي، احذروا! فقد عضتكم الدنيا بأنيابها، تختطف منكم نفساً بعد نفس كدائها، وهذه مطايا الرحيل قد أنيخت لركابها. ألا إن الحديث ذو شجون، فلا يقولن قائلكم: إن كلام علي متناقض، لأن الكلام عارض.

وقد بلغني أن رجلاً من قطان المدائن تبع بعد الحنيفية علوجه، ولبس من | نالة | دهقانه منسوجه، وتضخ بمسك هذه النوافج صباحه، ويبخر بعود الهند رواجه، وحوله ريحان حديقة يشم نفاحه، وقد مدّ له مفروشات الروم على سرره. تعساً له بعدما ناهز الثمانين^(٤) من عمره، وحوله شيخ يدب على أرضه من هرمه، وذو يثمة تضور^(٥) من ضره وقرمه، فما واساهم^(٦) بفاضلات من علقمه. لئن أمكنتني الله منه لأخضضه خضم

(١) هود: ١٥-١٦. (٢) من «ح» والمصدر.

(٣) من «ح»، وهو الموافق لرسم العبارة المشروحة الآتية، وفي «ق»: لنفس.

(٤) من «ح»، وهو الموافق لرسم العبارة المشروحة الآتية، وفي «ق»: السبعين.

(٥) في «ح»: يتضور. (٦) في «ح»: اساهم.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ٨٧

البر، ولأقيم عليه حد المرتد، ولأضربنه الثمانين بعد حد، ولأسدن من جهله كل مسد.
تعباً له! أفلا شعر؟ أفلا صوف؟ أفلا وبر؟ أفلا رغيف قفار لليل إفاطار مقدّم؟ أفلا عبّرة
على حد في ظلمة ليل لباك تنحدر؟ ولو كان مؤمناً لاتسقت له الحجة إذ ضيع ما لا
يملك.

والله، لقد رأيت عقيلاً وقد أملق حتى استماحني^(١) من برّكم صاعه، وعادوني في
عُشر وسق من شعير كي^(٢) يطعمه جياعه، وكاد يلوي ثالث أيامه خامصاً ما استطاعه،
ورأيت أطفاله شعث الألوان من ضرهم كأنما اشمازت وجوههم من قرهم، فلما عاودني
في قوله وكزّره أصغيت إليه سمعي فغره، وظنني أوبغ ديني وأتبع ما سره، فأحميت له
حديدة كير^(٣) لينزجر، إذ لا يستطيع منها دنواً^(٤) ولا يصطبر، ثم أدنيتها من جسمه،
فضجّ من ألمه ضجيج ذي دَنَف يثن من سقمه، فكاد يسبني سفهاً من كظمه، ولحرقه
في لظى أضنى له من عدمه، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أثن من حديدة أحماها
إنسانها لدعبه، وتجرنني إلى نار سجرها جبارها من غضبه؟! أثن من الأذى ولا إن من
لظى؟!.

والله، لو سقطت المكافاة | عن الأمم |، وتركت في مضاجعها باليات الرمم،
لاستحييت من مقت رقيب يكشف فاضحات الأستار من الأوزار^(٥)، فصبراً على دنياً
تمرّ بلأوائها^(٦)، كليله بأحلامها تنسلخ، كم من نفس في خيامها ناعمة، ومن أثيم في
جحيم يصطرخ!

ولا تعجب من هذا، واعجب من طارق طرقنا بملفوفات زمّلها في وعائها، ومعجونة

(١) في «ح» بعدها: أن أعطيه. (٢) في المصدر: شعيركم، بدل: شعير كي.

(٣) من «ح»، وليست في المصدر، وقد رجّحنا ما في «ح»: لأن الشرح على طبقه.

(٤) منها دنواً، من «ح» المصدر، وفي «ق»: مسها.

(٥) في «ح» بعدها تنسخ.

(٦) في «ق» بعدها: وانها، وما أثبتناه وفق «ح» والمصدر.

بسطها في إنائها، فقلت له: أصدقة، أم نذر أم زكاة، فكل ذلك يحرم^(١) علينا أهل البيت^(٢)، وعوضنا منه خمس ذي القربى في الكتاب والسنة؟ فقال لي: لا ذا ولا ذاك، ولكنها هدية. فقلت له: ثكلتك الثواكل، فعن دين الله تخذعني بمعجونة غرقتوها بقندكم، وخبيصة صفراء أتيتموني بها بعصيركم؟ أمختبط، أم ذو جنة، أو تهجر؟! أليست النفوس عن مثقال حبة من خردل مسؤولة؛ وماذا أقول في معجونة أتزقمها معمولة؟ والله، لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها، واسترق لي قطآنها، مذعنة^(٣) بأملاكها، على أن أعصي الله في نملة أسلبها أو شعيرة ألوكها، ما قبلت وما أردت. ولديناكم أهون عندي من ورقة في فم جرادة تقضمها، وأقدر عندي من عراقة خنزير يقذف بها أجذمها، وأمر على فؤادي من حنظلة يلوكها ذو سقم ينسهما^(٤). كيف أقبل ملفوفات عكمتها في طيها، ومعجونة كأنما عجنت بريق حية أو قتيها؟ اللهم إني نفرت عنها نفار المهرة من [راكبها]^(٥). أريه السها ويريني القمر!

أمتنع من وبرة من قلوصلها ساقطة، وأبتلع إبلاً في مبركها رابضة؟ أديب العقرب من وكرها ألتقط، أم قواطل الرقش في بيتي أرتبط؟

فدعوني أكتفي من دنياكم بملحي وأقراصى، فبتقوى الله أرجو خلاصى، مالعلى ونعيم يفنى، ولذة تنسخها^(٦) المعاصى. سألقى وشيعتي ربنا بعيون ساهرة، وبطون خماص ﴿وَلْيَمْحُصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾^(٧)، ونعوذ بالله من سيئات الأعمال^(٨).

(١) في «ح»: محرم. (٢) في «ح» والمصدر: بيت النبوة، بدل: البيت.

(٣) في «ح» بعدها: مقرة.

(٤) في «ح»: فيشمها، وهو ما سيشير إليه في الشرح، على أنه في نسخة من الأمالي.

(٥) من المصدر، وفي النسختين: كبها.

(٦) من «ح» وهو الموافق لرسم العبارة المشروحة، وفي «ق»: تبيحها.

(٧) آل عمران: ١٤١. (٨) الأمالي ٧١٨-٧٢٢ / ٩٨٨.

بيان ما لعله يحتاج إلى البيان

في هذا الحديث وما اشتمل عليه من الدرر الحسان

«والله ما دنياكم عندي»، أضافها إليهم لانهماكهم فيها وتهالكهم عليها، حتى كأنها مقصورة عليهم، ومختصة بهم. والغرض التشنيع عليهم بحبهم إياها والتزهيد فيها.

«إلا كسفر»، هو جمع (مسافر) أو اسم جمع له، على اختلاف الرأيين بين اللغويين، ففي (الصحاح)^(١) و(المغرب)^(٢) أنه جمع كـ(رَكِب) و(صَحِب)، في (راكب) و(صاحب). ويظهر من (القاموس) أنه اسم جمع^(٣).

وقال في كتاب (المصباح المنير): سَفَرَ الرجلُ سفرًا - من باب [ضرب]^(٤) - : خرج للارتحال، فهو سافر، والجمع: سَفَر، مثل: راکب وركب، وصاحب وصحب، لكن استعمال الفعل في (سافر) مهجور، واستعمل المصدر اسماً وجمع على (أسفار)^(٥).

«على منهل»، وهو إما مصدر بمعنى أول الشرب، كالنهل - محرّكة - أو بمعنى المشرب، أي الموضع الذي فيه الشرب، أو المنزل يكون بالمفازة، ذكر ذلك في (القاموس)^(٦). وعلى الأولين فهو إشارة إلى سرعة فناء الدنيا وزوالها، حال كون أهلها مغمورين في لذاتها. وعلى الثالث فهو إشارة إلى كون صاحبها على خطر عظيم، وخوف شديد، ويقين بانقضائها.

«حلّوا»، من الحلول ضد الارتحال؛ لمقابلته به.

«إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا» الإتيان بـ (إذ) الفجائية مع الفاء، وذكر الصياح

(١) الصحاح ٢: ٦٨٦ - سفر.

(٢) المغرب: ٢٢٦ - السفر.

(٣) القاموس المحيط ٢: ٧١ - السفر. (٤) من المصدر، وفي النسختين: طلب.

(٥) المصباح المنير: ٢٧٨ - سفر، بالمعنى. (٦) القاموس المحيط ٤: ٨٣ - النهل.

والسائق خرج مخرج المبالغة في سرعة الارتحال بغتة، وعدم التمكن من الإقامة وإن أرادوها. وهو يؤيد المعنيين الأولين تأييداً ظاهراً وإن لم يناف الأخير.

«ولا لذاتها في عيني»، الظاهر أن اللذات هنا عبارة عن المستلذات الحسنة كالمآكل اللذيذة، والملابس الفاخرة، والمناكح، ونحوها. وهو استعمال شائع لغة وعرفاً، وحينئذٍ فالعين على حقيقتها. ويحتمل بقاء اللذات على معناها الظاهر. ويراد بالعين: عين القلب؛ لأنها أمور معقولة غير محسوسة بحس البصر. ويحتمل أيضاً خروج الكلام مخرج التمثيل والتصوير، وهو أبلغ.

«إلا حميم»، هو الماء الحار الشديد الحرارة. وفي (القاموس) أنه يطلق على الماء البارد أيضاً، وهو من الأضداد^(١).
«أشربه غساقاً»، هو - بالتخفيف ك(سحاب)، أو التشديد، ك(شداد) -: الماء البارد المنتن. قاله في (القاموس)^(٢).

قال بعض الأعلام: (ومن هنا تبين أنه يتعين إرادة البارد من الحميم)^(٣).
أقول: قال في (النهاية الأثيرية): (فيه: «لو أن دلواً من غساق يهراق في الدنيا لأنتن أهل الدنيا». الغساق - بالتخفيف والتشديد -: ما يسيل من صديد أهل النار وغسالتهم. وقيل: ما يسيل من دموعهم. وقيل: هو الزمهرير)^(٤).

وقال في كتاب (مجمع البحرين): (قوله: «إلا حميمًا وغساقًا»^(٥): هو - بالتخفيف والتشديد - ما يغسق من صديد أهل النار، أي يسيل. يقال: غسقت

(١) القاموس المحيط ٤: ١٤٠ - حم.

(٢) القاموس المحيط ٣: ٣٩٤ - غسق.

(٣) الفوائد الطوسية: ١٤٣ / الفائدة: ٤٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٣٦٦ - غسق.

(٥) النبأ: ٢٥.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ٩١

العين، إذا سالت دموعها. ويقال: الحميم يحرق بحرّه، والغساق يحرق ببرده. ويقال: الغساق هو الماء البارد المتن^(١).

أقول: من المحتمل قريباً أن يراد بالحميم: الماء الحار، والغساق بمعنى صديد أهل النار، والمراد المبالغة بكونه كالغساق، ولا ريب أنه أبلغ في الذم. «أو علقم»، وهو الحنظل، أو كل شيء مرّ، وأشد الماء مرارة. كذا في (القاموس)^(٢).

«أتجرّعه»، أي أبتلعه بتكلف ومشقة، وربما وجد في بعض النسخ: «أتجرّبه»، وهو تصحيف.

«زعاقاً» - بضم الزاي والعين المهملة ثم القاف آخره - أي مرّاً شديد المرارة. وفي (القاموس): (الزعاق - كغراب -: الماء المر الغليظ، لا يطاق شربه)^(٣).

«وسم أفعى» - وهو مثلث السين المهملة -: هذا القاتل المعروف. والأفعى: الحية الخبيثة، تكون وصفاً واسماً، الجمع: أفاعٍ. ذكره في (القاموس)^(٤).

«أسقاه دهاقاً»، يقال: أدهق الكأس: ملأه، ودهق الماء: أفرغه إفراغاً شديداً، وهو من الأضداد. والظاهر هنا هو الأول، وربما قيل بجواز الثاني، وهو تعسف.

«وقلادة من نار أوهقها خناقاً»، الوهق - محرّكة، ويسكن -: الحبل في أنشوطه يرمى بها فتوخذ به الدابة أو الإنسان. قاله في (القاموس)، ثم قال^(٥): (وَوَهَقَهُ - كَوَعَدَهُ -: حبسه)^(٦). والخناق - ككتاب -: الحبل يخنق به.

قال بعض الأعلام: (قد ظهر من ذلك أنه عليه السلام حصر لذات الدنيا في أربعة أقسام، كل واحد منها تنفر منه الطباع، إذ المقصود التنفير والتزهيد.

(١) مجمع البحرين ٥: ٢٢٣ - غسق، وليس فيه: الماء.

(٢) القاموس المحيط ٤: ٢١٧ - العلقم. (٣) القاموس المحيط ٣: ٣٥١ - الزعاق.

(٤) القاموس المحيط ٤: ٥٤٢ - الأفعاء. (٥) ثم قال، من «ح».

(٦) القاموس المحيط ٣: ٤٢٠ - الوهق.

وجه الحصر إما أن يكون مستلزماً للمشقة الشديدة، أو قاتلة. والأول إما متناهٍ في المشقة، أو دونه. والثاني إما ظاهر، أو^(١) خفي. هذا كله على تقدير كون الواو بمعنى (أو)، كما ورد كثيراً في مثل هذا المقام، وإلا فيكون حصر اللذات في مجموع مشابهة الأربعة، ولعل الترقى من الأدنى إلى الأعلى للدلالة على أن بعضها ينجر إلى ما هو أعظم منه^(٢) انتهى.

«ولقد رفعت مدرعتي هذه حتى استحييت من راقعها»، هذا شروع منه^(٣) في وصف حاله، ليقندي به من تأخر عنه وإن كانت حاله ظاهرة لمن كان في زمانه، ليعلم أن من أمر بشيء ينبغي أن يبدأ بنفسه في أمرها وينهاها، ليكون أمره ونهيه مؤثراً في القلوب وناجعاً في المطلوب. ولقد أحسن أبو الأسود الدؤلي حيث قال:

يا أيها الرجل المعلم غيره هلاً لنفسك كان ذا التعليم
أبدأ بنفسك فانها عن غيها فإذا انتهت عنه فأنت كريم
تصف الدواء وأنت أحوج للدوا وتعالج المرضى وأنت سقيم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم^(٤)

والمدرعة - كمكنسة - : ثوب غليظ كالدرّاعة. قاله^(٥) في (القاموس) [وقال]:
(ولا يكون إلا من صوف)^(٥).

ورقع الثوب: إصلاحه بالرقعة، وهي خرقة تخاط على الموضع التالف منه.
ووجه الاستحياء: كثرة تكليف الراقع والتردد إليه في إصلاح المدرعة وترقيعها.

(١) في «ح»: وإما. (٢) الفوائد الطوسية: ١٤٣ - ١٤٤ / الفائدة: ٤٦.

(٣) الأبيات من الكامل. خزانة الأدب ٣: ٦١٨.

(٤) في «ح»: قال. (٥) القاموس المحيط ٣: ٢٩ - درع.

وقال بعض الأعلام: (لعل وجه الاستحياء خوفه من أن ينسبه راقعها إلى البخل والدناءة والخسة؛ وذلك لبعد طباع أهل الدنيا عن معرفة حسناتها وغلبة حبها عليهم)^(١). وتتظر فيه بعض مشايخنا بأنه قد ورد في بعض الأخبار أن راقعها الحسن عليه السلام. قال: (وجدت ذلك في بعض الكتب المعتبرة التي لم تحضرني الآن).

«وقال لي أقذف بها قذف الأذن لا ترتضيها لبراذعها»، القذف: الرمي، يقال: قذف الحجارة، أي رمى بها. والأذن - جمع (أذن) -: أنثى الحمار. والبراذع: جمع (برذعة) - بالذال المهملة والمعجمة - وهي: الحلس، أعني الكساء الذي على الدابة. والمعنى أن الراقع قال: ارم بهذه المدرعة كما ترمي بها الحمير التي لا ترتضيها لبراذعها، فكيف ترضى بلبسها الأكارب الأجلاء من بني آدم؟! هذا على تقدير كون الجملة الفعلية صفة للمعروف بلام الجنس، نحو: ولقد أمر على اللثيم يسبني^(٢)

في أظهر الوجهين، وعليه حمل صاحب (الكشاف)^(٣) قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾^(٤). وذلك لأنه قريب المسافة إلى النكرات؛ لعدم التوقيت فيه والتعيين. واحتمال الاستيناف أيضاً ممكن، ويكون بياناً لسبب القذف. واحتمال الحالية أيضاً غير بعيد؛ لظاهر التعريف وإن كان في المعنى كالنكرات. وكيف كان، فإن هذا الكلام مما ينافي بحسب الظاهر ما تقدم ذكره عن بعض مشايخنا من أن راقعها كان الحسن عليه السلام؛ إذ يبعد منه القول لأبيه عليه السلام بذلك، ويبعد جوابه له بقوله: «أغرب عني».

(١) الفوائد الطوسية: ١٤٤ / الفائدة: ٤٦.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ١٨٠.

(٣) الكشاف ٤: ٥٣٠. (٤) الجمعة: ٥.

وفي ظني أنني وجدت هذا الكلام في موضع آخر - ولعلّه في (نهج البلاغة) -
بهذه العبارة: «فقال لي قائل: اقذف بها» إلى آخره، وهو الأظهر.

«فقلت اغرب عني»، الغروب: الغيبة والذهاب.

«فعند الصباح يحمد القوم السرى»، يعني: السير بالليل، والحمد بمعنى الرضا،
كما يقال: عاقبة الصبر محمودة، وفي (القرآن): ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً
مَخْمُوداً﴾^(١).

قال أبو هلال العسكري: (قولهم: عند الصباح يحمد القوم السرى، وهو في
شعر [للجُمَيْح] ^(٢) يقول فيه:

تسألني عن بعلها أي فتى [خبّ جبان] ^(٣) وإذا جاع بكى
لا [خطب] ^(٤) القوم ولا القوم سقى ولا ركاب القوم إذ ضاعت بغى
ولا يوارى فرجه إذا اصطلى ويأكل التمر ولا يرمي النوى
كأنه غرارة ملأى حشاً لم يارأى الرمل وقيوان العصا
بكى وقال هل ترون ما أرى ليس للسير الطويل منقضى
قلت أعزّي صاحبي إذا بكى عند الصباح يحمد القوم السرى
وتنجلي عنهم غيابات الكرى ^(٥)

أي تنكشف عنهم حجب النوم وغواشيه التي كانت تغشاهم.
قال بعض الأفاضل: (وهذا قريب من قوله ﷺ: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»^(٦)).

(١) الإسراء: ٧٩.

(٢) من المصدر، وفي «ق»: للجميع، وفي «ح»: الجميع.

(٣) من المصدر، وفي النسختين: حب حباب.

(٤) من المصدر، وفي النسختين: خطب.

(٥) الأبيات من الرجز. جمهرة الأمثال ٢: ٣٨ / ١٢٩٣.

(٦) شرح الشيخ ميثم البحراني على المائة كلمة: ٥٤، بحار الأنوار ٧٠: ٣٩.

فكان العباد في الدنيا سير الليل، وما يعرض فيها من الفترات والميل إلى الكسل بمنزلة النعاس والنوم، فإذا جاء الصبح ظهرت نتيجة السفر، وزالت غوامض السفر، وتبين فضل المجاهدين وخيبة الراقيدين، أو المراد بالليل والنوم: ما يعرض في الدنيا من الشبهات في الدين والشكوك المعارضة لليقين، وبالصبح: انكشاف جميع ذلك في القيامة^(١) انتهى.

أقول: الظاهر أن ما تكلفه هذا الفاضل في معنى الحديث لا يخلو من غموض وُبعد، بل الحديث ظاهر في أن^(٢) الحياة الدنيوية وما فيها من اللذات الموجبة للرجبة فيها والشهوات إنما هي بمنزلة أضغاث الأحلام التي يجدها الإنسان في المنام، فكما أنه في حال النوم يرى ما يرى من الأمور والأشياء التي لا يشك في صحتها وبقائه حال نومه، ثم بعد انتباهه ينكشف له إنما هو هباء منثور، كذلك الإنسان بعد الموت، والمشاهدة لأحوال العالم البرزخي، ورؤية النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام والملائكة، ومن تقدمه من الآباء والأجداد والأنساب، وتيقنه أن هذا مقره إلى يوم القيامة، مع ما هو فيه من النعيم الدائم أو العقاب، يظهر له حينئذ أن الحياة في الدنيا إنما كانت حلمًا من الأحلام قد انقضى بما فيه، كالمنتبه من المنام.

«ولو شئت لتسربلت» أي تقمصت، أو تدرعت، أو لبست؛ لأن السربال القميص والدرع، أو كل ما لبس «بالعقري»، منسوب إلى (عقر) موضع بالبادية، تزعم العرب أنها من بلاد الجن، فينسب إليها كل ما يستحسن ويستغرب لغرابته وحسنه. وعقري القوم: الرجل القوي. قاله المطرزي.

وقال في (القاموس): (العقري نسبة إلى قرية ثياها في غاية الحسن،

(١) الفوائد الطوسية: ١٤٥ / الفائدة: ٤٦. (٢) في «ح» بعدها: هذه.

والعقري - أيضاً - الكامل من كل شيء، وضربٌ من البسط. وعقري: اسم امرأة^(١).

وفي التنزيل: ﴿وَعَبْقَرِيٌّ حِسَانٌ﴾^(٢)، قيل في تفسيره: (العقري: طنافس ثخان)^(٣).

ويقال: عقري - وزان (جعفر) -: أرض بالبادية، يعمل فيها الوشي، وينسب إليها كل شيء جيد دقيق الصنعة، كذا في كتاب (مجمع البحرين)^(٤).

«المنقوش من ديباجكم»، الديباج معروف وهو فارسي معرب، قال في كتاب (مجمع البحرين): (تكرر في الحديث ذكر الديباج، وهو من الثياب المتخذة من الإبريسم سداه ولحمته، فارسي معرب، وقد تفتح داله. واختلف في يائه، فقليل: زائدة، ووزنه: فيعال، ولهذا يجمع بالياء، فيقال: ديباج. وقيل: هي أصل، والأصل: دباج - بالتضعيف - فأبدل من إحدى الباءين حرف علة، ولهذا يجمع على: ديباج، بياء موحدة بعد الدال)^(٥) انتهى.

والمراد: أني قد قنعت وزهدت في دنياكم، لا عن عجز، بل مع غاية القدرة، ولو شئت للبتت أفخر الملابس بحسب اعتقادكم.

«ولأكلت لباب البر بصدور دجاجكم»، اللباب: الخالص من كل شيء، ومن الجوز ونحوه قلبه. كذا في (القاموس)^(٦). والبر - بالضم -: الحنطة، والمعنى ظاهر. وقد روى بعض الأصحاب أنه روي في الخبر أنه ﷺ ما أكل خبز البر ولا شبع من^(٧) خبز الشعير^(٨).

(١) القاموس المحيط ٢: ١١٩ - عقري. (٢) الرحمن: ٧٦.

(٣) مجمع البحرين ٣: ٣٩٤ - عقري، الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٩٢.

(٤) مجمع البحرين ٣: ٣٩٥ - عقري. (٥) مجمع البحرين ٢: ٢٩٦ - دبج.

(٦) القاموس المحيط ١: ٢٨٧ - ألب. (٧) من «ح».

(٨) حلية الأبرار ٢: ٢٣٢.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ٩٧

وروى الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني السروي في كتاب (مناقب آل أبي طالب) - بحذف الأسانيد جملة من الأخبار في باب ما أكله عليه السلام ^(١) قال: (ورآه سويد بن غفلة وهو يأكل رغيفاً، وهو يكسره بركبتيه ويلقيه في لبن خاثر يجد ريحه من حموضته، فقال: ويحك يا فضة، أما تتقون الله في هذا الشيخ فتدخلون له طعاماً لما أرى فيه من النخالة؟ فقال أمير المؤمنين: «بأبي وأمي من لم [ينخل] ^(٢) له طعام، ولم يشبع من خبز التبر حتى قبضه الله إليه».

وقال لعقبة بن علقمة: «يا أبا الجنوب، أدركت رسول الله صلى الله عليه وآله يأكل أيسر من هذا، ويلبس أحسن من هذا، فإن أنا لم آخذ به خفت ألا ألحق به».

وكان عنده عمرو بن حريث، فأنت فضة بجراب مختوم، فأخرج منه خبز شعير مختوم خشناً، فقال: يا فضة، لو نخلت هذا الدقيق وطيبته! قالت: كنت أفعل فنهاني عليه السلام، وكنت أضع في جرابه طعاماً طيباً فختم جرابه. ثم أن أمير المؤمنين عليه السلام فته في قصعة، ثم صب عليه الماء، ثم ذر عليه الملح، وحسر عن ذراعيه، فلما فرغ قال: «يا عمرو، لقد خابت هذه - ومدّ يده إلى محاسنه - وخسرت هذه أن أدخلها النار من أجل الطعام، وهذا يجيرني».

ورآه عدي بن حاتم وبين يديه شنة ^(٣) وفيها قراح ماء وكسرات من خبز شعير وملح، فقال: إني لأراك يا أمير المؤمنين تطيل نهارك طاوياً مجاهداً والليل ساهراً مكابداً، وهذا فطورك؟ فقال عليه السلام:

(١) كذا في النسختين، وفي المصدر وردت الأخبار المذكورة في باب: درجات أمير المؤمنين عليه السلام، فصل: في المسابقة بالزهد والتقناعة.

(٢) من المصدر، وفي النسختين: يتخذ.

(٣) من «ح» والمصدر، وفي «ق»: مشنة. والشنة: القربة الخلقة الصغيرة. انظر الصحاح ٥: ٢١٤٦، شَنَّ.

«علل النفس بالقنوع وإلا طلبت منك فوق ما يكفيها»^(١)
الآيات.

وقال الأحنف بن قيس: دخلت على معاوية فقدم إلي من الحلو والحامض ما كثر تعجبي منه، ثم قدم ألواناً ما أدري ما [هي]^(٢)، فقلت: ما هذا؟ فقال: مصارين البط محشو بمخ البر، قد قلبي بدهن الفستق، وذر عليه الطبرزد. فبكيت، فقال: ما يبكيك؟ قلت: ذكرت علياً عليه السلام، بينا نحن عنده فحضر وقت إفطاره، فسألني المقام، إذ دعا بجراب مختوم، فقلت: ما هذا الجراب؟ قال: «سويق الشعير». فقلت: خفت عليه أن يؤخذ أو بخلت [به]^(٣)؟ قال: «لا ولا أحدهما، ولكن خفت أن يلت»^(٤) الحسن والحسين بسمن أو زيت». قلت: محرّم هو؟ قال: «لا، ولكن يجب على أئمة الحق أن يعدّوا أنفسهم من ضعفة الناس، كيلا يطغى»^(٥) بالفقير فقره».

فقال معاوية: ذكرت من لا ينكر فضله^(٦).

العربي: وضع خوان من فالودج بين يديه، فوجأ^(٧) بأصبعه حتى بلغ أسفله، اثم سلّها | ولم يأخذ منه شيئاً، وتلمظ بأصبعه، وقال: «طيب وما هو بحرام، و | لكن | أكره أن أعود نفسي ما [لم]^(٨) أعودها».

وفي خبر عن الصادق عليه السلام أنه مدّ يده إليه فقبضها، فقيل له في ذلك، فقال: «ذكرت رسول الله صلى الله عليه وآله فكرهت أن آكله».

(١) البيت من الخفيف. مناقب آل أبي طالب ٢: ١١٣ - ١١٤.

(٢) في النسختين: هو. (٣) من المصدر، وفي النسختين: له.

(٤) من «ح».

(٥) في بعض الروايات - كما في نهج البلاغة: ٤٣٩ - ٤٤٠ / الكلام: ٢٠٩ - يتبيغ، أي يهيج. الصحاح: ٦٩ - بوع.

(٦) وقال الأحنف بن قيس ... فضله، ليس في المناقب، وقد ورد في حلية الأبرار ٢: ٢٣٣ / ٢٠.

(٧) وجأ: ضرب. الصحاح ١: ٨٠ - وجأ. (٨) من المصدر، وفي النسختين: لا.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ٩٩

وفي خبر عن الصادق عليه السلام قالوا له: أتحرّمه؟ قال: «لا، ولكن أخشى أن تتوق إليه نفسي ثم تلا: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾»^(١) الآية.

وعن الباقر عليه السلام في خبر قال: «كان يطعم الناس خبز البر واللحم، وينصرف إلى منزله ويأكل خبز الشعير والزيت والخل».

وفيه قال الحميري:

وكان طعامه خبزاً وزيتاً ويؤثر باللحوم الطارقينا^(٢)

وقال الحيص بيص:

صروف عن الزاد الشهوي فؤاده رغب إلى زاد التقى والفضائل^(٣)

انتهى ما أردنا نقله من الكتاب المذكور.

وروى الشيخ في (التهذيب) بسنده عن عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: «جاء قنبر مولى علي عليه السلام بفطره إليه». قال: «فجاء بجراب فيه سوق عليه خاتم، فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، إن هذا لهو البخل؛ تختم على طعامك؟ قال: فضحك علي عليه السلام». قال: «ثم قال: أوغير ذلك؟ لا أحب أن يدخل بطني شيء لا أعرف سبيله». قال: «ثم كسر الخاتم، فأخرج سوقاً فجعل منه في قدح، فأعطاه إياه، فأخذ القدح، فلما أراد أن يشرب قال: بسم الله»^(٤) الخبر.

وروي عنه عليه السلام أنه سئل: أنت أفضل أم أبوك؟ فقال: «إن آدم نهاه الله عن الشجرة فأكل منها، وأحلها لي فتركناها»^(٥).

«وشربت^(٦) الماء الزلال برقيق زجاجكم»، الزلال - كقُرَاب -: سريع المر في

(١) الأحقاف: ٢٠. (٢) ديوان السيد الحميري: ٤٣٢ / ١٨١.

(٣) البيت من الطويل. مناقب آل أبي طالب ٢: ١١٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٠ / ٥٧٨، وفيه: شيء إلا شيء لا أعرف سبيله....

(٥) الفوائد الطوسية: ١٤٥ / الفائدة: ٤٦.

(٦) أوردها في الحديث أول الدرة بلفظ: لشربت، وكذلك هي في المصدر.

الحلق، بارد عذب، صافٍ سهل. كذا في (القاموس)^(١). والزجاج - مثلث الزاي - معروف^(٢)، وصناعة الزجاج، وبائعه الزجاجي. قاله في (القاموس)^(٣).
وقد ذكره الملبس والمآكل والمشارب لأنها أهم الشهوات المقصودة وأعمها، وإنما ترك المناكح؛ لأنه لم يكن تاركاً لها؛ اقتداء بالرسول ﷺ حيث قال: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثُ: الطَّيِّبِ، وَالنِّسَاءِ، وَفَرَّةٌ عَيْنِي الصَّلَاةُ»^(٤).
وورد عنهم ﷺ: «مَا أَزْدَادُ أَحَدَكُمْ إِيمَانًا إِلَّا أَزْدَادَ حُبًّا لِلنِّسَاءِ»^(٥).
وورد في الأخبار^(٦) في الترغيب فيه ما لا يحصى كثرة؛ لما فيه من بقاء النسل، وتكثير الأمة، وكسر الشهوة الحيوانية الداعية إلى ارتكاب الحرام، وغير ذلك من المصالح. فالترهيد فيه منافع للحكمة.

تحقيق مقال لدفع إشكال

لا يقال: إنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأبرار - صلوات الله عليهم - بأنهم كانوا يلبسون الفاخر من الثياب، ويأكلون المآكل اللذيذة من الطعام، مع ما عرفت من كلام أمير المؤمنين ﷺ في هذا الخبر من ذم ذلك، وما دلت عليه الأخبار المتقدمة من سيرته في مأكله.

لأننا نقول: إن جملة من الأخبار المشار إليها قد تضمنت الجواب عن ذلك - لما اعترض المخالفون من صوفية زمانهم ﷺ في ذلك - بأن أمير المؤمنين ﷺ كان في وقت وزمان قتر وضيق، وأنه حيث كان إمام الزمان يقدر نفسه بأضعف

(١) القاموس المحيط ٣: ٥٧١ - زللت. (٢) من «ح».

(٣) القاموس المحيط ١: ٤٠٠ - الزجاج. (٤) الخصال ١: ١٦٥ / ٢١٧، باب الثلاثة.

(٥) الفقيه ٣: ٢٤٢ / ١١٥١، وفيه: ما أظن رجلاً يزداد في الإيمان خيراً إلّا....

(٦) الفقيه ٣: ٢٤٢ / ١١٤٤، عوالي اللآلي ٢: ١٢٥ / ٣٤٣، وسائل الشيعة ٢٠: ١٤ - ١٨،

أبواب مقدمات النكاح وآدابه، ب ١.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٠١

الخلق، لئلا يتبَيَّع الفقير بفقره، وإذا أرخت الدنيا عزاليها^(١)، فأحقَّ الناس بها أبرارها.

وقد أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه، ونقلنا جملة من الأخبار الدالة على ذلك في كتاب (النفحات الملكوتية في الرد على الصوفية).

ومن الأخبار المشار إليها ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) بسنده فيه قال: مر سفيان الثوري في المسجد الحرام فرأى أبا عبد الله عليه السلام وعليه ثياب كثيرة القيمة حسان، فقال: والله لآتينه ولأوبخنه. فدنا منه فقال: يا ابن رسول الله، والله ما لبس رسول الله عليه السلام مثل هذا اللباس، ولا علي، ولا واحد من آبائك! فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «كان رسول الله عليه السلام في زمان قتر مقتر، وكان يأخذ لقتره وإقتاره، وإن الدنيا بعد ذلك أرخت عزاليها، فأحقَّ أهلها بها أبرارها». ثم قال: «﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾^(٢) فنحن أحقُّ من أخذ منها ما أعطاه الله. غير أنني يا ثوري، مع ما ترى علي من ثوب فإنما لبسته للناس». ثم اجتذب يد سفيان فجرَّها إليه، ثم رفع الثوب الأعلى وأخرج ثوباً تحت ذلك على جلده غليظاً، فقال: «هذا لبسته لنفسه، وما رأيته للناس». ثم جذب ثوباً على سفيان أعلى غليظاً خشناً، وداخل ذلك الثوب ثوب لين، فقال: «لبست هذا للناس، ولبست هذا لنفسك تسرّها»^(٣). ونحوه غيره.

ومما يدل على ما قاله عليه السلام - وإن كان هو الصادق فيما يقول - ما رواه السيد الرضي عليه السلام في كتاب (نهج البلاغة) قال: (إن أمير المؤمنين عليه السلام دخل على العلاء بن زياد يعود في مرضه، فقال له العلاء: يا أمير المؤمنين، أشكو إليك أخي عاصم

(١) العزالي: المطر الكثير، وهو إشارة إلى كثرة الخير والنعم. لسان العرب ٩: ١٩٢ - عزل.

(٢) الأعراف: ٣٢. (٣) الكافي ٦: ٤٤٢ - ٤٤٣ / ٨، باب اللباس.

ابن زياد. قال: «ما باله؟» قال: لبس العباء وتخلّى [عن] ^(١) الدنيا، فقال علي عليه السلام: «عليّ به». فلمّا جاء قال: «يا عُدَيّ نفسك، لقد استهام بك الخبيث، أما رحمت أهلك وولّدك، أترى الله أحلّ لك الطيبات وهو يكره أن تأخذها؟ أنت أهون على الله من ذلك». قال: يا أمير المؤمنين، ها أنت في خشونة الملبس وجشوبة مأكلك؟ قال: «ويحك، إني لست كأنت، إن الله فرض على أئمة المسلمين أن يقدّروا أنفسهم بضعة الناس؛ كي لا يتبّع ^(٢) الفقير بفقره» ^(٣).

ورواه في (الكافي) ^(٤) أيضاً على وجه أبسط وأوضح، من أحبّ الوقوف عليه فليرجع إليه. وفي هذا المقام تحقيقات نفيسة أوردناها في الكتاب المشار إليه آنفاً.

ولكن أصدق الله جلّت عظمته حيث يقول: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُنْجِسُونَ﴾ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ ^(٥). وهذه الآية في سورة (هود)، والمراد بها: وصف أحوال الذين يريدون بأعمالهم: الدنيا ولذاتها، فإنهم يوفون أجورهم فيها، وليس لهم في الآخرة إلا النار.

قال أمين الإسلام الطبرسي في كتاب (مجمع البيان): (واختلف في معناه لفظاً، فقيل: إن المراد به: المشركون الذين لا يصدّقون بالبعث؛ يعملون أعمال البرّ، كصلة الرحم، وإعطاء السائل، والكف عن الظلم، وإعانة المظلوم، والأعمال التي يحسنّها العقل، كبناء القناطر ونحو ذلك؛ فإن الله يجعل لهم جزاء أعمالهم في

(١) من المصدر، وفي النسختين: من. (٢) تبّع: تهيج. مختار الصحاح: ٦٩ - بوغ.

(٣) نهج البلاغة ٤٣٩ - ٤٤٠ / الكلام: ٢٠٩.

(٤) الكافي ١: ٤١٠ - ٤١١ / ٣، باب سيرة الإمام في نفسه....

(٥) هود: ١٥ - ١٦.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٠٣

الدنيا بتوسيع الرزق، وصحة البدن، والامتناع بما خولهم، وصرف المكاره عنهم.
عن الضحَّاك وقتادة وابن عباس.

ويقال: من مات منهم على كفره قبل استيفاء العوض وضع الله عنه في الآخرة
من العذاب بقدره، فأما ثواب الآخرة فلاحظ لهم فيه.

وقيل: إن المراد بهم: المنافقون الذين كانوا يغزون مع النبي ﷺ للغنيمة دون
نصرة الدين وثواب الآخرة، جازاهم الله على ذلك بأن جعل لهم نصيباً في
الغنيمة. عن الجبائي.

وقيل: إن المراد: أهل الرياء، وإن من عمل عملاً من أعمال الخير يريد به
الرياء لم يكن لعمله ثواب في الآخرة. ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ
الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾^(١) انتهى.

أقول: لا مانع من حمل الآية المذكورة على ما يشمل الجميع، فإن إطلاق الآية
شامل لذلك. اللهم إلا أن يكون مراده سبب النزول، وهو بعيد؛ فإنه يذكره في
عنوان آخر على حدة.

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه الآية مارواه في (الكافي) بسنده
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأل رجل أباي بعد انصرافه من الموقف، فقال: أترى
يخيب الله هذا الخلق كله؟ فقال أبي: ما وقف أحد إلا غفر الله له، مؤمناً كان أو كافراً، إلا
إنهم في مغفرتهم على ثلاث منازل: مؤمن غفر الله له».

إلى أن قال: «وكافر وقف هذا الموقف يريد زينة الحياة الدنيا، غفر الله له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر»^(٢) إن تاب من الشرك فيما بقي من عمره، وإن لم يتب وقاه أجره ولم

(٢) مجمع البيان ٥: ١٩٠.

(١) الشورى: ٢٠.

(٣) وما تأخر، ليس في المصدر.

يحرمه أجر هذا الموقف، وذلك قوله عز وجل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا...﴾^(١) وساق الآية.

وفي تفسير الثقة الجليل علي بن إبراهيم: قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ - إلى آخر الآية - قال: «من عمل الخير على أن يعطيه الله ثوابه في الدنيا أعطاه الله ثوابه في الدنيا، وكان له في الآخرة النار»^(٢).

وفي (تفسير العياشي) عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا»، يعني فلان وفلان»^(٣).

أقول: لا منافاة في هذا الخبر لما تقدّم من العموم، فإن هذا من التفسير الباطن، وقد ورد أن لـ (القرآن) ظهراً وبطناً، بل ظهوراً وبطوناً^(٤). وكيف كان، فإن الآية إشارة إلى أن الآخرة والدنيا لا تجتمعان على وجه الكمال، فإنهما ضرّتان متباينتان، كما ورد في الأخبار^(٥)؟

تحقيق مقام وتوضيح مرام

قد اختلفت الأخبار وكذا كلمة علمائنا الأبرار في ذم الدنيا ومدحها، فأما أخبار الذم فهي كثيرة؛ منها قوله عليه السلام: «لو أن الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافراً شربة ماء»^(٦).

وقوله: «إن الله عز وجل خلق الدنيا ولم ينظر إليها إلى يوم القيامة»^(٧).

(١) الكافي ٤: ٥٢١ - ٥٢٢ / ١٠، باب النفر من منى....

(٢) تفسير القمي ١: ٣٥٣. (٣) تفسير العياشي ٢: ١٥١ - ١٥٢ / ١١.

(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١٨٢، ١٩٢، ١٩٦، أبواب صفات القاضي، ب ١٣، ح ١٧، ٣٩، ٤١، ٤٩.

(٥) نهج البلاغة: ٦٧٢ / الحكمة: ١٠٣.

(٦) مكارم الأخلاق ٢: ٣٢٧ / ٢٦٥٦، بحار الأنوار ٧٤: ٥٤ / ٣.

(٧) مكارم الأخلاق ٢: ٣٦٨ / ٢٦٦١، بحار الأنوار ٧٤: ٨٠ / ٣، بالمعنى.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٠٥

وقوله عليه السلام: «رأس كل خطيئة حب الدنيا»^(١).

إلى غير ذلك من الأخبار.

وأما أخبار المدح فكثيرة أيضاً؛ ومنها قوله عليه السلام: «نعم العون على الآخرة الدنيا»^(٢).

وقوله عليه السلام: «نعم العون على تقوى الله الغنى»^(٣).

وقوله عليه السلام: «ليس منا من ترك آخرته لديناه، ولا ديناه لآخرته»^(٤).

وقوله: «اعمل لدينك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»^(٥).

إلى غير ذلك من الأخبار التي لا يسع المقام الإتيان عليها.

في الجمع بين أخبار ذم الدنيا ومدحها

والقول الفصل في الجمع بين هذه الأخبار أنه ينبغي أن يُعلم أن الدنيا عبارة عن وجود هذه النشأة وهذا العالم وما فيه من الأموال والأسباب والملذات ونحوها، وأضدادها، والتمتع بذلك، ولكن كلاً من الذم الوارد في الدنيا والمدح الوارد^(٦) فيها لا يجوز توجيهه إليها على الإطلاق، بل لابد من تخصيص كلُّ جهة، وهو أن يخص المدح بما جرى فيها على الوجه المأمور به شرعاً، والذم على الوجه المنهي عنه شرعاً. وذلك فإنه لما كان الغرض من الوجود في هذه النشأة إنما هو التمتع بالأعمال^(٧) الصالحة، والتحصيل للتجارة الرابحة، والتزود للدار الآخرة؛ لنيل ما فيها من المطالب الفاخرة، فكل ما كان له مدخل في ذلك وسبب

(١) الكافي ٢: ٣١٥ / ١، باب حب الدنيا.

(٢) الكافي ٥: ٧٢ / ٩، باب الاستعانة بالدنيا... بحار الأنوار ٧٠: ١٢٧ / ١٢٦.

(٣) تحف العقول: ٤٩، بحار الأنوار ٧٤: ١٥٣ / ١١٦.

(٤) الفقيه ٣: ٩٤ / ٣٥٥، وسائل الشيعة ١٧: ٧٦، أبواب مقدمات التجارة، ب ٢٨، ح ١.

(٥) الفقيه ٣: ٩٤ / ٣٥٦، وسائل الشيعة ١٧: ٧٦، أبواب مقدمات التجارة، ب ٢٨، ح ٢.

(٦) ليست في «ح». (٧) من «ح»، وفي «ق»: بالأحوال.

فيما هنالك فهو ليس من الأمور الدنيوية، بل هو من الأمور الأخروية وإن أضيف إلى الدنيا باعتبار وقوعه فيها، وكل ما ترتب على صرف العمر في هذه النشأة في الأمور الباطلة الموجبة للبعد من الله عز وجل فهو من الدنيا المذمومة.

ومن أظهر ما يدل على ما قلناه ما رواه في (الكافي) بسنده عن ابن أبي يعفور قال: قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نطلب الدنيا ونحب أن نؤتاها، فقال: «تحب أن تصنع بها ماذا؟». قال: أعود بها على نفسي وعيالي، وأصل بها وأتصدق وأحج وأعتمر. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ليس هذا طلب الدنيا، هذا طلب الآخرة»^(١). وروي في (الفقيه) عنه عليه السلام قال: «لا خير فيمن لا يحب جمع المال من حلال، يكف به وجهه، ويقضي به دينه، ويصل به رحمه»^(٢).

إلى غير ذلك من الأخبار التي أتينا عليها في محل أليق.

عود على بدء

«فكيف أستطيع الصبر على نار لو قذفت بشررة» - وهو ما يتطير من النار إلى الأرض - «لأحرقت نبتها»، أي كله؛ لأن إضافة المصدر تفيد العموم حيث لا عهد، كما صرح به التحويون في: ضربي زيدا قائماً. وصحة الاستثناء من مثله مصداق العموم.

قال بعض الأفاضل: (والحكم بذلك - مع كون الذي يطير من النار في غاية القلة والصغر - غاية الترهيب والتحذير).

وردد بأن قوله تعالى في سورة (المرسلات): ﴿تَرْمِي بِشَرِّهِ كَالْقَصْرِ﴾ كَأَنَّهُ جَمَالَةٌ صُفْرٌ^(٣) ينافي ما ذكره عليه السلام من كونها في غاية القلة والصغر.

(١) الكافي ٥: ٧٢ / ١٠، باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة.

(٢) الفقيه ٣: ١٠٢ / ٤٠٢، وفيه: فيكف، بدل: يكف.

(٣) المرسلات: ٣٢ - ٣٣.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٠٧

أقول: يمكن أن يقال: إن الصغر والكبر من الأمور الإضافية، ولا ريب أن هذا المقدار المذكور وإن كان كبيراً في حد ذاته، لكنه بالنسبة إلى الأرض وكل ما فيها من النبات في غاية القلة والصغر.

«ولو اعتصمت نفس» أي امتنعت وتمسكت «بقلّة»، قيل: (القلّة هنا ضدّ الكثرة والجسامة، أي لو اعتصمت نفس بلطافتها ودقتها وقتلتها لم يُجدها ذلك نفعاً). وفيه من البعد ما لا يخفى، والأقرب حمل القلّة هنا على أعلى الجبل الذي هو أحد معاني هذا اللفظ. قال في (القاموس): (والقلّة - بالضم -: أعلى الرأس والسنام والجبل أو كل شيء)^(١).

«لأنضجها» أي طبخها حتى تتلاشى أجزاؤها «وهج النار» أي توقدها واضطرابها «في قلتها» ودقتها ولطافتها، بناءً على المعنى الأول، أو في مكانها الذي اعتصمت به، حيث لا ينجلي الاعتصام، بناءً على ما ذكرناه. «وأيتما خير لعلّي أن يكون عند ذي العرش مقرباً» رفيع الدرجات عنده، «أو يكون في لظى»، أي جهنم.

قال في (الكشاف) في سورة (المعارج): (الظى: علم للنار، منقول من اللظى، بمعنى اللهب. ويجوز أن يراد: اللهب أيضاً)^(٢) انتهى.

«خسباً» أي مطروداً مبعداً، ومنه قوله عز وجل: ﴿اخْسَوْوا فِيهَا﴾^(٣)، أي ابعادوا، وقوله: ﴿خَاسِبًا وَهُوَ خَسِيرٌ﴾^(٤) أي مبعداً وهو كليل.

قال في (القاموس): (خَسَأَ الْكَلْبُ - كَمَنَعَ -: طرده، خَسَبًا وخُسُوءًا. وَالْكَلْبُ: بَعْدَ، كَانْخَسَأَ، وَخَسِيَ)^(٥).

(١) القاموس المحيط ٤: ٥٤ - القل.

(٢) الكشاف ٤: ٦١٠.

(٣) المؤمنون: ١٠٨.

(٤) الملك: ٤.

(٥) القاموس المحيط ١: ١١٧ - خَسَأَ.

وظاهر كلامه أنه يتعدى ولا يتعدى وهو في الخبر (فعيل)، بمعنى (مفعول)، وعلى هذا فقوله: «مبعداً» يكون تأكيداً.

«مسخوطاً»، أي مغضوباً «عليه بجرمه»، أي ذنبه، «مُكذَّباً» لو أنكر واعتذر، أو معدوداً في الكذابين.

«والله لأن أبيت على حسك السعدان».

قال في (القاموس): (السعدان: نبت من أفضل مراعي الإبل، ومنه: مرعى ولا كالسعدان^(١)، و[له]^(٢) شوك تشبه به حلمة الثدي)^(٣).

وقال في (المجمع): إنه (نبت ذو شوك عظيم، مثل الحسك من كل الجوانب، وهو من جيد مراعي الإبل تسمن عليه. ومنه المثل: مرعى ولا كالسعدان)^(٤).

وقال المحقق الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني^(٥) في (شرح النهج): (السعدان: نبت شوكي ذو حسكة لها ثلاث رؤوس محددة، على أي وجه وقعت من الأرض كان لها رأسان قائمان)^(٦).

وبذلك يظهر أن تخصيصه بالسعدان لشدته.

«مرقداً»، أي مكرها على الرقاد. وفي كتاب (نهج البلاغة): «مسهداً»^(٧)، أي أرقاً قليلاً النوم.

«وتحتي أطمار على سفاها»، الأطمار: جمع (طمر) - بالكسر - : الثوب الخلق، أو الكساء البالي. قاله في (القاموس)^(٨).

(١) مثل يضرب للشيء يفضل على أقرانه وأشكاله. وينسب إلى امرأة من طي، تزوجها امرؤ القيس بن حجر. جمهرة الأمثال ٢: ١٩٧ / ١٨٤٩، وينسب أيضاً إلى الخنساء، مجمع

الأمثال ٣: ٢٦٥ / ٣٨٣٦ (٢) من المصدر، وفي النسختين: طوله.

(٣) القاموس المحيط ١: ٥٨٢ - سعد. (٤) مجمع البحرين ٣: ٧٠ - سعد.

(٥) شرح نهج البلاغة ٤: ٨٤. (٦) نهج البلاغة: ٤٧١ / الخطبة: ٢٢٤.

(٧) القاموس المحيط ١: ١١٢ - الطمر.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٠٩

والسفا - بالسين المهملة فالفاء -: التراب وكلّ شجر له شوك. وفي بعض نسخ
(الأمالي): «شفاهها» - بالشين المعجمة - وهو الطرف. والضمير حينئذٍ يعود إلى
«حسك السعدان».

«ممدّداً»، حال كـ «مرقداً».

«أو أجزّ في الأغلال» جمع (عَلَّ) - بالضم - وهو ما يوضع في اليدين والعنق
للأسر ونحوه، «مُصفّداً»، أي مشدوداً موثقاً بالأصفاد وهي القيود.

قال صاحب (الكشاف): (الصفد: القيد، وسُمّي به العطاء؛ لأنه ارتباط بالمنعم
عليه. ومنه قول علي: «ومن برك فقد أسرك، ومن جفاك فقد أطلقك»^(١)).

وقال في (القاموس): (صفده، يصفده: شده وأوثقه، كأصفده، والصفّد
- محرّكة -: العطاء^(٢) والوثاق^(٣)).

«أحب إليّ من أن ألقى في القيامة محمداً خائناً في ذي يُتَمّة»، وهي - بالضم -
الانفراد وفقدان الأب، و[في] ^(٤) البهائم: فقدان الأم. واليتيم: الفرد، وكل شيء يعزّ
وجوده. قاله في (القاموس) ^(٥) أيضاً.

والمراد هنا: فقدان الأب قبل بلوغ الحلم، كما صرح به في (القاموس) ^(٦)
أيضاً؛ لأن من بلغ يخرج عن اليتيم.

«أظلمه بفلسه متعمّداً»، الباء إمّا للملابسة، أي متلبساً بفلسه، والمراد به: آخذه
بشهادة أظلمه، على حدّ ما ذكره في (الكشاف) في تفسير ﴿يُسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ﴾ من أن الباء للملابسة، أي متبركاً^(٧). أو زائدة وإن كانت زيادتها في

(١) الكشاف ٤: ٩٦. (٢) في «ح»: العطاء.

(٣) القاموس المحيط ١: ٥٩١ - صفده. (٤) من المصدر، وفي النسختين: من.

(٥) القاموس المحيط ٤: ٢٧٤ - اليتيم. (٦) القاموس المحيط ٤: ٢٧٤ - اليتيم.

(٧) الكشاف ١: ٤.

الإيجاب قليلة، إلا إنه - كما ذكر بعض مشايخنا - وارد، ويحتمل جعلها للإلصاق أيضاً.

وتخصيص الخيانة باليتيم لمزيد التقبيح والذم لعاقبة حب الدنيا، وأنه ينجر إلى مثل هذه الكبيرة العظيمة. ولا يخفى ما في ذكر الفلاس هنا من المناسبة للمقام، وإفادة المبالغة.

و(أفعل) التفضيل هنا قيل^(١) على حدّ قوله تعالى حكاية عن يوسف - على نبينا وآله وعليه السلام -: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾^(٢).

قال صاحب (الكشاف) في تفسير هذه الآية: (فإن قلت: نزول السجن مشقة على النفس شديدة، وما دعونه إليه لذة عظيمة، فكيف كانت المشقة أحب إليه من اللذة؟ قلت: كانت أحب إليه وآثر عنده؛ نظراً في حسن الصبر على احتمالها لوجه الله تعالى، وفي قبح المعصية، وفي عاقبة كل واحد منهما، لا نظراً في مشتهي النفس ومكروهاها)^(٣) انتهى.

واعترض عليه بعض مشايخنا - عطر الله مراقدهم - بأن السؤال باقٍ بحاله؛ فإنه إذا حمل الآية على هذا المعنى اتّجه عليه أن المعصية لا تتعلق بها المحبة من المعصوم ﷺ باعتبار النظر المذكور أصلاً.

والحق أن يقال في الجواب: إنه خرج مخرج الفرض والتقدير، فكأنه قال: هب أن الخيانة لمال اليتيم ولقاء النبي ﷺ محبوب في الجملة، أليس السلامة من ذلك مع تجرع الفصص والمشاقّ الدنيوية أحب وآثر؟ فإن العاقل يختار أدون الشرين على أعظمهما، لا لذاته، بل لكونه صارفاً عما هو أعظم منه.

ومن هذه القبيل قوله ﷺ: «اللهم أبدلني بهم خيراً منهم - يعني أهل الكوفة -

(١) الفوائد الطوسية: ١٤٨ / الفائدة: ٤٦. (٢) يوسف: ٣٣.

(٣) الكشاف ٢: ٤٦٧.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١١١

وأبدلهم بي شراً مني»^(١)، مع أنه عليه السلام لا شر فيه بوجه، كما أنهم لا خير فيهم.
وفي الحديث في صوم يوم الشك: «لأن أصوم يوماً من شعبان خير من أن أفطر يوماً من شهر رمضان»^(٢).

وقد نبّه على ذلك نجم الأئمة وفاضل الأمة الرضي عليه السلام في (شرح الكافية)^(٣)،
والشيخ كمال الدين ميثم البحراني في (شرح النهج)^(٤) انتهى.

أقول: من المحتمل قريباً أن كلام صاحب (الكشاف) ليس مبنياً على استعمال لفظ (أحب) في معناه المتبادر وهو التفضيل، كما بُني عليه الاعتراض، بل يجوز أن يكون استعماله في معنى أصل الفعل من غير ملاحظة التفضيل^(٥)، فإنه كثير شائع، فيكون حاصل كلامه: أنه إنما صارت المشقة محبوبة له ومأثورة عنده، واللذة غير محبوبة، بل مبعوضة؛ للعلّة التي ذكرها، وإلا فكيف يصرّح في كلامه بقبح المعصية، ويثبت محبته عليه السلام لها وإن كانت مفضولة؟

اللهم إلا أن يكون ممن يقول بجواز المعصية على الأنبياء، كما ذهب إليه جماعة^(٦) من علماء أهل السنة^(٧)، إلا إن ظاهر كلامه في الكتاب المذكور في هذه القصة ينافي ذلك، بل الوجه هو الأول.

وبمثل ما نُقل عن (الكشاف) صرّح البيضاوي في تفسيره^(٨).
والظاهر أن (أفعل) التفضيل في حديث: «اللهم أبدلني بهم خيراً منهم» - إلى

(١) نهج البلاغة: ١٠٥ / الكلام: ٧٠، وفيه: أبدلني الله بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً لهم مني.

(٢) الكافي ٤: ٨١ / ١، باب اليوم الذي يشك فيه... وفيه: أحب إليّ، بدل: خير.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٣: ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٤) انظر شرح نهج البلاغة ٢: ٢١ - ٢٢. (٥) كما بُني... التفضيل، من «ح».

(٦) في «ح»: جملة. (٧) انظر شرح المقاصد ٥: ٤٩ - ٥٠.

(٨) تفسير البيضاوي ١: ٤٨٣.

آخره - ليس على بابه من التفضيل، بل هو بمعنى أصل الفعل، كما يقال: السيف أمضى من العصا.

وأما حديث يوم الشك، فالظاهر أنه لا منافاة فيه، ولا مانع من حمل (أفعل) التفضيل فيه على ظاهره حتى يحتاج إلى تأويله بما ذكره، وجعله من قبيل الخبر المذكور هنا، فإن حاصل معنى الخبر المشار إليه: أني أصوم يوم الشك بنية كونه من شعبان خير من أن أفطره فيظهر كونه من رمضان واحتاج إلى قضائه؛ لأنه متى صامه بنية كونه من شعبان وظهر كونه من رمضان أجزأه، كما وردت به الأخبار^(١)، فالمحبة والتفضيل ظاهرة، ومرجعه إلى أن صومه أحب إلي؛ لأنه متى ظهر كونه من شهر رمضان فلا قضاء عليّ، ومع إفطاره وظهور كونه من شهر رمضان فإن عليّ القضاء. ومن أجل هذا صرح الأصحاب^(٢) والأخبار^(٣) باستحباب صوم يوم الشك وأفضليته.

وأما عبارة المحقق الشيخ ميثم البحراني^(٤) في هذا المقام، فإنه قال: (وعلة ترجيحه واختياره لأحد الأمرين المذكورين على الظلم، مع ما يستلزمه من التألم والعذاب، إن ما يستلزمه الظلم من عذاب الله أشد، خصوصاً في حق من نظر بعين بصيرته تفاوت العذابين، مؤكداً لذلك بالقسم البار^(٥)) انتهى، وهو راجع إلى ما ذكره^(٦).

والعبارة في (نهج البلاغة) هنا هكذا: «والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهداً، وأجر في الأغلال مصقداً، أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠ - ٢٥، أبواب وجوب الصوم ونيتته، ب ٥.

(٢) المقنعة: ٢٩٨، المبسوط ١: ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠ - ٢٥، أبواب وجوب الصوم ونيتته، ب ٥.

(٤) شرح نهج البلاغة ٤: ٨٥.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١١٣

لبعض العباد وغاصباً لشيء من الحطام»^(١).

«ولم أظلم اليتيم وغير اليتيم؟»، استفهام إنكاري، للإبطال^(٢) ونفي ما بعده^(٣)، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَنِينَ﴾^(٤). أي ولأي شيء أظلم اليتيم وغير اليتيم؟

«أنفس يسرع إلى البلى قفولها؟»، «البلى» - بالكسر -: الفناء والاضمحلال، وهو من: بلي الثوب يبلى من باب (تعب) - بلى بالكسر والقصر - وبلاء - بالضم والمد^(٥) -: خلق، فهو بال. وبلي الميت: أفنته الأرض.

وفي الخبر عن الصادق عليه السلام، وقد سئل عن الميت: يبلى جسده؟ قال: «نعم، حتى لا يبقى له لحم ولا عظم، إلا طينته التي خلق منها، فإنها لا تبلى، بل^(٦) تبقى في القبر مستديرة»^(٧).

والقفول: الرجوع، يقال: قفل من سفره - من باب (قعد) -: رجع، وسميت الجماعة المبتدئة بالسفر قافلة مجازاً؛ تفولاً بالرجوع. قال الشاعر:

(١) نهج البلاغة: ٤٧١ - ٤٧٢ / الكلام: ٢٢٤.

(٢) سقط في «ح».

(٣) الإنكار قسماً:

الأول: إبطال، وهو كون أداة الاستفهام مقتضية لعدم وقوع ما بعدها، وأن مدعيه كاذب، ومنه الآية المذكورة بعد.

الثاني: توبيخي، وهو كون أداة الاستفهام مقتضية لوقوع ما بعدها غير أن فاعله ملوم، نحو ﴿أتعبدون ما تحتون﴾. الصافات: ٩٥.

انظر مغني اللبيب: ٢٤ - ٢٥. (٤) الإسراء: ٤٠.

(٥) كذا في «ح»، وفي «ق»: بالمد والضم. إلا أن الذي في معاجم اللغة هو: بلاء، بالفتح والمد. انظر: لسان العرب ١: ٤٩٨ - بلاء، القاموس المحيط ٤: ٤٤١ - بلي.

(٦) ليست في المصدر.

(٧) الكافي ٣: ٢٥١ / ٧، باب نوادر كتاب الجنائز.

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا^(١)
«ويمتد في أطباق الثرى حلولها»، أي يطول بين أطباق التراب، يعني: في القبور
إقامتها.

في الجمع بين (بلى النفوس) في كلامه عليه السلام وما ورد من بقاء الأرواح

وها هنا إشكال لم أعثر على من تنبه له في المقام، وهو أنه قد استفاضت
الأخبار بأن المؤمن بعد موته تُجعل روحه في قالب كقالبه في الدنيا^(٢)، بحيث لو
رأيت لقلت: فلان^(٣)، ويحشر إلى وادي السلام وهو ظهر الكوفة، وبها مقر أرواح
المؤمنين^(٤)، وأنهم يجلسون حلقاً حلقاً يتحدثون ويأكلون ويشربون^(٥)، وإذا قدم
عليهم القادم سألوهم: ما فعل فلان، وما فعل فلان^(٦)؟ وأما أرواح الكفار فإنها
تحشر إلى برهوت بئر في وادي حزموت، وهو وادٍ من أودية جهنم^(٧)، والتي
تبقى في القبور إنما هي الأجساد وهي التي يتطرق إليها البلاء والاضمحلال؛ وأما
الروح فهي حية في العالم البرزخي في نعيم مقيم أو عذاب أليم^(٨)، مع أنه عليه السلام في
هذا الخبر قد صرح بفناء النفس، وأنه يمتد تحت أطباق الثرى حلولها، مع ما بين
ذلك من المنافاة أيضاً، فإن امتداد حلولها تحت أطباق الثرى ينافي بظاھر
الفناء، الذي هو عبارة عن الاضمحلال بالكلية.

-
- (١) البيت من البسيط. معجم البلدان ٢: ٣٥٣.
(٢) الكافي ٣: ٢٤٥ / ٦، باب في أرواح المؤمنين.
(٣) المحاسن ١: ٢٨٥ / ٥٦١، بحار الأنوار ٦: ٢١٤ / ٢، ٢٣٤ / ٤٨.
(٤) الكافي ٣: ٢٤٣ / ٢، باب في أرواح المؤمنين.
(٥) الكافي ٣: ٢٤٣ / ١، باب في أرواح المؤمنين.
(٦) الكافي ٣: ٤٤ / ٢، ٣، باب آخر في أرواح المؤمنين.
(٧) الكافي ٣: ٢٤٦ / ٤، ٥، باب في أرواح الكفار.
(٨) المحاسن ١: ٢٨٥ / ٥٦٢، بحار الأنوار ٦: ٢٣٤ / ٤٩.

ويمكن الجواب:

أما عن الأول، فبأن يحمل البلى الذي هو عبارة عن الفناء على الخروج من هذا العالم العنصري، وأنها قد فُتيت منه وإن بقيت في العالم البرزخي في قالبها المثالي.

وأما عن الثاني، فبأن يقال: لا ريب أنه وإن وردت الأخبار بأن الروح تنقل إلى دار السلام في قالبها المثالي، وتبقى حيّة في العالم البرزخي، إلا إنه قد وردت الأخبار أيضاً بأن الميت بعد سؤاله في القبر؛ فإن كان مؤمناً فإنه يقول له: نم نومة الشاب الناعم، ويفتح له في قبره باب إلى الجنة، ويتحف من رَوْحها وريحانها. وإن كان كافراً فإنه يفتح له باب من النار، وتسلط عليه الحيات والعقارب^(١).

وبالجملة، فإنه يلتذ ويتألم في قبره، وليس ذلك إلا باعتبار الروح، وإلا فالجسد العنصري يضمحل. ويؤيده ما ورد في الأخبار من أنه يأنس بمن يزور قبره، ويستوحش عند فراقه^(٢).

وهذا كله بحسب الظاهر ممّا يدافع الأخبار الأول^(٣) الدالة على أن الروح تنقل في القالب المثالي إلى دار السلام، وإنما يبقى في القبر الجسد خاصّة. والذي خطر لي في وجه الجمع بينها - وإن كانت العقول قاصرة عن إدراك تلك النشأة البرزخية والأخروية، وما فيهما من الأمور العجيبة التي لا تمر بعقل ذي روية - هو أن يقال: إن الروح وإن كانت في ذلك القالب المثالي الذي تنقل فيه إلى وادي السلام، إلا إنها مع ذلك لها اتصال بالقبر الذي هو بيت جسدها

(١) الكافي ٣: ٢٣٧ / ٧، ٣: ٢٣٩ / ١٢، باب المسألة في القبر....

(٢) الكافي ٣: ٢٢٨ / ١، ٤، باب زيارة القبور.

(٣) من «ق»، وفي النسختين: الأولى.

العنصري، كاتصال شعاع الشمس من عينها التي في السماء بجميع العالم السفلي. ونظيره الإنسان حال نومه، فإنه لا ريب - كما دلت عليه الآية والروايات^(١) - في خروج الروح من البدن ومفارقتها إلى العالم العلوي. قال الله عز وجل: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَنْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٢). ولهذا أنها تطلع في ذلك العالم على الأمور الغيبية، لكنها لكدورتها وكثافتها من حيث التلوث بالأمور الدنيوية لا تدرك الأشياء على حقائقها، بل تحتاج إلى تأويل وتعبير؛ ولهذا أن رؤيا الأنبياء عليهم السلام والصلحاء صادقة كالوحي. ومع خروجها من البدن حال النوم فهي متصلة به غير مفارقه له بالكلية؛ ولهذا أن البدن يفرع بفرعها في ذلك العالم، ويؤمنى بجماعها ثمة كما لا يخفى. وهكذا حال الروح بعد الموت وانتقالها إلى وادي السلام.

ولعلمه عليه السلام من هذه الجهة أطلق عليها الحلول تحت الثرى، من حيث اتصالها بالقبر وتلذذها أو عذابها فيه، والله العالم بحقائق أحكامه، وأولياؤه القائمون بمعالم حلاله وحرامه.

عود على بدء

«وإن عاشت رويداً»، أي مهلة قليلة، وهو تصغير (رُود)، بالضم. قال في (القاموس): (وامش على رود - بالضم - أي مهل، وتصغيره: رويد)^(٣) انتهى.

«فبذي العرش نزولها»، يعني: أن هذه النفس التي هذا وصفها من سرعة ذهابها، وقصر عمر صاحبها، وطول زمان موته، وكون آخر أمره العود إلى دار الجزاء، ليس لها قابلية لتحمل ظلم الناس لأجلها.

(١) الكافي ٨: ١٨١ / ٢٥٩، الخصال ٢: ٦١٣ / ١٠، حديث أربعمائة.

(٢) الزمر: ٤٢. (٣) القاموس المحيط ١: ٥٧٤ - الرود.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١١٧

«معاشر شيعتي احذروا! فقد عَضَّتْكم الدنيا بأنيابها»، خصَّ شيعته المصدقين المطيعين له؛ لزيادة الاعتناء بشأنهم، والاهتمام بصلاح أحوالهم، وكونهم المستعدين لامتنال أوامره ونواهيه.

قال في (القاموس): (عَضَضْتُهُ وعليه - كَسَمِعَ وَمَنَعَ - عَضاً وَعَضِيضاً: مسكته بأسناني أو بلساني)^(١).

والأنياب: جمع (ناب)، وهو السن خلف الرباعية. وإنما نسب العض إليه لشدة وقوته.

«تختطف منكم نفساً بعد نفس كدأبها»، الاختطاف والخطف: الأخذ بسرعة. والدأب: الشأن والعادة. والمعنى: كما هو شأنها وعاداتها مع غيركم ممن كان قبلكم وفي زمنكم.

«وهذه مطايا الرحيل قد أنيخت لركابها»، هذا كناية عن قرب الموت وسرعة الانتقال من هذه النشأة الدنيوية إلى الدار الآخروية.

«على أن الحديث ذو شجون»، أي فنون مختلفة وأغراض وشعب، يعني: له محامل ومعاني شتى. قال أبو هلال العسكري في كتاب (الأمثال) المثل لضبة بن أَد. أخبرنا أبو القاسم الكاغدي، عن [العقدي]^(٢) عن أبي جعفر عن ابن الأعرابي قال: قال الفضل^(٣): كان لضبة بن أَد ابنان، يقال لأحدهما: سعد، وللآخر: سعيد، فخرجا في طلب إبل له، فلحقها سعد فرجع بها، ولم يرجع سعيد. وكان ضبة يقول إذا رأى شخصاً مقبلاً تحت الليل: أسعد أم سعيد، فذهبت مثلاً^(٤)، مثل قولهم: أنجح أم خيبة، أخير أم شر.

(١) القاموس المحيط ٢: ٤٩٦ - عضضته.

(٢) من المصدر، وفي «ق»: المعتدي، وفي «ح»: المعقدي.

(٣) في المصدر: المفضل. (٤) في المصدر بعدها: في.

ثم خرج ضبة يسير في الأشهر الحرم، ومعه الحارث بن كعب، [فمرا] ^(١) على سرحة، فقال الحارث: لقيت بهذا المكان شاباً من صفته كذا وكذا، فقتلته وأخذت برداً كان عليه وسيفه. فقال ضبة: أرني السيف، فأراه إيّاه، فإذا هو سيف سعيد، فقال ضبة: الحديث ذو شجون. معناه: أن الحديث له شعب، وشجون الوادي: شعبه، ويقال: لي بمكان كذا شجن، أي حاجة وهوى.

وقيل: الحديث ذو شجون، يضرب مثلاً للرجل يكون في أمر فيأتي أمر آخر فيشغله عنه.

فقتل ضبة الحارث، فلامه الناس وقالوا: قتلت في الشهر الحرام؟ فقال: سبق السيف العذل. فأرسلها مثلاً، ومعناه: قد فرط من الفعل ما لا سبيل إلى رده ^(٢) انتهى.

«فلا يقولن قائلكم: إن كلام علي متناقض»، لعله إشارة إلى ما قدّمنا ذكره من ذمه الدنيا، مع ما ورد عنه وعن أبنائه عليهم السلام من مدحها، كما قدّمنا جميع ذلك، فالناظر إلى ذلك من غير تأمل يظن التناقض، والحال أنه - كما عرفت - لا تناقض، وإنما لكل منهما مقام يقتضي ^(٣) غير ما يقتضيه الآخر، وهو معنى: «الحديث ذو شجون»، كما عرفت.

ومن كلامه - صلوات الله عليه - المناسب للمقام قوله في بعض خطبه: «أيها الذائم للدنيا، المغتر بغرورها، أتغتر بها ثم تدمها؟ أنت المتجرّم عليها، أم هي المتجرّمة عليك؟ متى استهوتك؟ أم متى غرتك؟ أبصارع آبائك من البلى؟ أم بمضاجع أمهاتك تحت الثرى؟ كم عللت بكفيك؟ وكم مرضت بيديك؟ تبتغي لهم الشفاء، وتستوصف

(١) من المصدر، وفي النسختين: فمر. (٢) جمهرة الأمثال ١: ٣٠٣ - ٣٠٤ / ٥٦٨.

(٣) من «ح».

لهم الأطباء، غداة لا يغني عنهم دواؤك، ولا يجدي عليهم بكاؤك». إلى أن قال عليه السلام: «إن الدنيا دار صدق لمن^(١) صدَّقها، ودار عافية لمن فهم عنها، ودار غنى لمن تزود منها، ودار موعظة لمن اتَّعظ بها، مسجد أحباء الله ومصلّى ملائكة الله، ومهبط وحي الله، ومتجر أولياء الله، اكتسبوا فيها الرحمة، وريحوا فيها الجنة. فمن ذا يذمها وقد آذنت ببينها، ونادت بفراقها، ونعت نفسها وأهلها؟ فمثلت لهم ببلائها^(٢) البلاء، وشوقتهم بسرورها إلى السرور، وراحت بعافية، وابتكرت بفجعية، ترغيباً وترهيباً وتخويفاً وتحذيراً^(٣) إلى آخره.

«لأن الكلام عارض»، يقال: عرض الشيء، أي ظهر وبدأ، أي إنه يأتي من المتكلم بحسب ما يبدو له من حال المخاطب، ومقتضيات المقامات والمطالب، والأغراض من المدح والذم والترغيب والترهيب، ونحو ذلك.

«ولقد بلغني أن رجلاً من قُطّان المدائن»، أي سكانها والمقيمين بها، وهي بلاد كسرى، وبها قبر سلمان الفارسي عليه السلام، وهي قريبة من بغداد.

«تبع بعد الحنيفة»، أي الملة المستقيمة، يعني الإسلام. قال في كتاب (مجمع البحرين): (قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا﴾^(٤)، الحنيف: المسلم المائل إلى الدين المستقيم، والجمع: حُنَفَاء... والحنف - محرّكة -: الاستقامة، ومنه قوله عليه السلام: «دين محمد حنيف»^(٥)، أي مستقيم لا عوج فيه. والحنيف عند العرب: من كان على دين إبراهيم عليه السلام، وأصل الحنف الميل، ومنه:

(١) صدق لمن، من المصدر، وفي النسختين: لمن صدق.

(٢) من «ع» والمصدر، وفي النسختين: ببلاياها.

(٣) نهج البلاغة: ٦٨٠ - ٦٨٢ / الحكمة: ١٣١.

(٤) آل عمران: ٦٧.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٦ / ٨٥١، الاستبصار ١: ٣٩٢ / ١٤٩٢.

«بُعِثَ بِالْحَنِيفِيَةِ السَّمْحَةِ السَّهْلَةِ»^(١)، أَيِ الْمُسْتَقِيمَةِ الْمَائِلَةِ عَنِ الْبَاطِلِ إِلَى الْحَقِّ^(٢) انتهى.

«عُلُوْجُهُ»، جمع: عِلْج، أَيِ رَفَقَاءِهِ وَخُلَطَاءِهِ مِنْ كَفَّارِ الْعِجْمِ. وَفِي (الْمَغْرَبِ):
(الْعِلْجُ: الضَّخْمُ مِنْ كَفَّارِ الْعِجْمِ)^(٣).

وظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّهُ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ حُبًّا لِلشَّهَوَاتِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اشْتَغَلَ بِالدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا وَلِذَاتِهَا عَنِ الدِّينِ بِالْكَلْبَةِ، وَصَرَفَ جَمِيعَ أَمْوَالِهِ فِي مَشْتَهَاتِ نَفْسِهِ وَمُسْتَلْذَاتِهَا، وَمَنَعَ الْحَقُوقَ الْإِلَهِيَّةَ وَالْوَاجِبَاتِ.

«وَلَبِسَ مِنْ | نَالَةٍ | دَهْقَانَهُ»، الدَّهْقَانُ - بِالْكَسْرِ وَالضَّم - الْقَوِيُّ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَالتَّاجِرُ، وَرَئِيسُ الْإِقْلِيمِ - فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ - وَزَعِيمُ فَلَاحِي الْعِجْمِ. كَذَا فِي (الْقَامُوسِ)^(٤).

وَفِي (الْمَغْرَبِ): (الدَّهْقَانُ عِنْدَ الْعَرَبِ: الْكَبِيرُ مِنْ | كَفَّارِ | الْعِجْمِ، وَكَانَتْ تَسْتَنَكِفُ مِنْ هَذَا الْأَسْمِ... ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ مَنْ لَهُ عَقَارٌ كَثِيرٌ: دَهْقَانٌ، وَاشْتَقَوْا مِنْهُ: الدَّهْقَنَةُ، وَ: تَدَهَّقُن. وَيُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: دَهْقَانَةٌ، عَلَى الْقِيَاسِ)^(٥) انتهى.

وَقَالَ فِي كِتَابِ (مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ): (وَفِي الْخَبَرِ: «فَاتَاهُ دَهْقَانٌ بِمَاءٍ فِي إِثْنَاءِ مِنْ فَضَةٍ»^(٦)؛ الدَّهْقَانُ - بِتَثْنِيتِ الدَّالِ وَإِنْ كَانَ الضَّمُّ أَشْهُرَ الثَّلَاثَةِ -: رَئِيسُ الْقَرْيَةِ، وَمَقْدَّمُ أَصْحَابِ الزَّرَاعَةِ. | يَصْرِفُ | وَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَنُونُهُ أَصْلِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: تَدَهَّقُن، وَ: لَهُ دَهْقَنَةٌ مَوْضِعٌ كَذَا. وَقِيلَ: زَائِدَةٌ مِنَ (الدَّهْقِ) الْإِمْتِلَاءِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ

(١) الْأَمَالِيُّ (الطُّوسِيُّ): ٥٢٨ / ١١٦٢، بَحَارُ الْأَنْوَارِ ٨٧: ٣٤٣ / ٢، مَسْنَدُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ٢٦٦: ٥.
(٢) مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ ٥: ٤٠ - ٤١ - حَنْف.

(٣) الْمَغْرَبُ: ٣٢٥ - الْعِلْجُ.

(٤) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ٤: ٣٢٠ - الدَّهْقَانُ، وَلَيْسَ فِيهِ: فَارْسِيٌّ.

(٥) الْمَغْرَبُ: ١٧١ - ١٧٢ - الدَّهْقَانُ.

(٦) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ٢: ١٤٥ - دَهْقَنُ.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٢١

وزنه (فعلال) مصروفاً، وعلى^(١) الثاني (فعلان) غير مصروف^(٢) انتهى.
«تضمخ»، أي تلتطخ بالطيب ودهن جسده به، كأنه يقطر منه. قال في
(المصباح): (ضمخته بالطيب فتضمخ، بمعنى: لطخته فتلتطخ)^(٣).
«بمسك هذه النوافج صباحه»، النوافج: جمع (نافجة)، وهي وعاء المسك،
فارسي معرب^(٤).

«ويتبخر بعود الهند رواجه»، عود الهند معروف، والرواح: آخر النهار.
«وحوله ريحان»، وهو نبت معروف، أو كل نبت طيب. «حديقة يشم نفاحه»،
الحديقة: الروضة ذات الشجر، والبستان من النخل والشجر أو ما أحاط به البناء.
و«يشم» - بفتح الشين - من باب (علم يعلم)، و - بضمها - من باب (ردّ يردّ)، لغة
فيه. قاله^(٥) الجوهري^(٦) والضمير في «نفاحه» عائد إلى الرجل المحدث عنه،
كالضمانر المتقدمة، واحتمال كونه عائداً إلى الحديقة، باعتبار أنها في معنى
البستان - كما ذكره بعض الأعيان - الظاهر بعده.

«وقد مدّ له مفروشات الروم على سرره. تعساً له»، دعاء عليه بالتعس، وهو
الهلاك، أو العثور^(٧)، أو السقوط، أو الشر، أو البعد، أو الانحطاط. قاله في
(القاموس)^(٨)، وكلها محتملة في المقام وإن كان الأول أقرب.

(١) من هنا إلى قوله: تقاطع المعدل والأفق يقسمانها أرباعاً، الآتي في الصفحة: ١٣٤ كانت

مقاطع فيه في «ق» غير واضحة الكلمات، وفي بعضها بياض بمقدار نصف صفحة أو يزيد.

وقد عارضنا النص في «ح» على ما كان منه واضحاً ظاهراً، ومساعداه فتركناه دون أن

نعارضه عليه. (٢) مجمع البحرين ٦: ٢٥٠ - دهقن.

(٣) المصباح المنير: ٣٦٤ - ضمخه. (٤) القاموس المحيط ١: ٤٣١ - نفخ.

(٥) من «ق»، وفي «ح»: قال، وفي «ق» بياض.

(٦) الصحاح ٥: ١٩٦٦ - شم.

(٧) في المصدر: العثار.

(٨) القاموس المحيط ٢: ٢٩٤ - التعس.

وقال في (الصحاح): (التعس: الهلاك، وأصله الكب، وهو ضد الانتعاش، وقد تعس - من باب: قَطَعَ - وأتعسه الله. ويقال: تعساً له، أي ألزمه الله الهلاك)^(١).
«بعدما ناهز الثمانين»، ناهز - بالنون والزاء والهاء بعد الألف - أي قارب. قال في (الصحاح): (ناهز الصبي البلوغ، أي داناه)^(٢).
«وحوله شيخ» قال في (القاموس): (الشيخ والشيخون: من استبان في السن، أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره، أو إلى الثمانين)^(٣) انتهى.
«يدب»، أي يمشي مشياً ضعيفاً، «من هرمه»، وهو أقصى الكبر، ومنه قول الشاعر:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديباً^(٤)
«وذو يثمة» أي يتيم؛ لفقدان الأب، «يتضوّر» أي يتضرّر ويتلوى، «من ضرّه». وفي بعض النسخ: «من يثمه»، «وقرّمه» القرّم - محرّكة - شهوة اللحم. قال في (الصحاح): (القرّم - بفتحتين -: شدة شهوة اللحم)^(٥).
قيل: وقد كثر استعماله حتى في الشوق إلى الحبيب^(٦). والظاهر هنا المعنى الأعم؛ لأنه أبلغ.
«فما آسأهم» قال في (القاموس): (آسأه بماله، أي أناله منه وجعله فيه إساءة، ولا يكون ذلك إلا من كفاف، فإن كان من فضلة فليس بمواساة)^(٧).

(١) الصحاح ٣: ٩١٠ - تعس.

(٢) الصحاح ٣: ٩٠٠ - نهز.

(٣) القاموس المحيط ١: ٥٢٠ - الشيخ.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي. شرح التصريح على التوضيح ١: ٢٤٨، أوضح المسالك ١: ٣٠١/١٧٥، وفيه صدر البيت فقط.

(٥) الصحاح ٥: ٢٠٠ - قرّم.

(٦) الفوائد الطوسية: ١٥١ / الفائدة: ٤٦.

(٧) القاموس المحيط ٤: ٤٣٣ - آسا.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٢٣

وفي بعض النسخ: «واساه»، وفي (القاموس): أنها لغة رديئة، والصواب: أسا^(١). والمراد أنه لم ينلهم ولم يعطهم من ماله شيئاً، وضمير الجمع إما باعتبار إرادة الجنس من كل من اليتيم والشيخ، فيصدق كل منها على أفراد متعددة، أو من قبيل إطلاق الجمع على الاثنين وإن كان مجازاً على الأصح.

«بفاضلات من علقمه»، أي مآكله الرديئة العاقبة. وقد تقدّم تفسير العلقم. «لئن أمكنني الله منه لأخضمنه خضم البئر»، الخضم: الأكل بأقصى الأضراس، أو ملء الفم بالمأكول، أو خاص بالشيء الرطب كالقثاء. والفعل كسمع وضرب. قاله في (القاموس)^(٢). وقال في (مختصر الصحاح): (الخضم: الأكل بجميع الفم)^(٣). و«البئر» - بالضم -: الحنطة.

«ولأقيمّن عليه حدّ المرتد»: لارتداده - كما قدّمنا احتمالاً - أو لاتباعه الكفار، أو لاستحلاله ترك ما علم ضرورة من الدين ضروريته من الواجبات. «ولأضربنه الثمانين بعد حدّ»، لعله على وجه التعزير بما اقتضاه نظره عليه السلام، أو لعلمه بإتيانه بموجب الحدّ والتعزير، ويكونان مقدّمين على القتل، كما تقرر في محله.

«ولأسدن من جهله كلّ مسدّ»، إما بإقامة الحجة والبرهان، أو بحبسه، أو قتله. «تعمساً له»، دعاء عليه - وقد مرّ تفسيره - «أفلا شعر؟ أفلا صوف؟ أفلا وبر؟ أفلا رغيف قفار لليل إفتار؟»، لعل المراد به: مزيد الإنكار على الرجل المذكور، بأن مثل هذه الأشياء المعدودة مع وجودها وسهولتها كيف لا يتصدق منها؟! أو أن المراد: الأعم، وأن هذا خطاب للكافة وإن رجع الكلام إليه بعد ذلك، فإنه كثير في

(١) القاموس المحيط ٤: ٥٨١ - أساه. (٢) القاموس المحيط ٤: ١٥٠ - الخضم.

(٣) مختار الصحاح: ١٧٩ - خضم.

(القرآن) المجيد، ولعله أقرب.

والمراد بقوله: «رغيف قفار»، أي غير مأدوم، بمعنى: قفر من الأدام. قال في (القاموس): (وخبز قفار وقفر: غير مأدوم)^(١).

«أفلا عبرة»، أي دمعة «على خذ في ظلمة ليل»^(٢) لباك تنحدر؟ ولو كان مؤمناً لاتسقت أي انتظمت «له الحجة، إذ ضيع ما لا يملك»، أي أنفق ما لا يجوز له إنفاقه شرعاً، أو غصب أموال الناس وأنفقها أو أتلفها.

«والله لقد رأيت عقيلاً أخي». وليس في بعض النسخ لفظ: «أخي»، وكذا ليس في عبارة (النهج)^(٣).

«وقد أملك»، أي افتقر، «حتى استماحني»، أي سألني المنح، أي العطاء «أن أعطيه من بركم صاع»، وفي بعض النسخ: «أضوعاً». والأظهر الأول؛ لأنه يراعي السجع في كلامه كثيراً.

«وعاودني في عشر وسق»، وهو ستة أضوع؛ لأن الوسق ستون صاعاً. وفي رواية: «صاع».

«من شعير كي يطعمه جياعه»، ولفظ «كي» ليس في بعض نسخ الخبر. «ويكاد يلوي» أي يطوي، كما هو الموجود في نسخة أخرى «ثالث أيتامه خامساً» أي جائعاً. «ورأيت أطفاله شعث الألوان»، أي تغيرت وجوههم واغبرت، «من ضرهم، كأنما أشمازت وجوههم»، أي انقبضت واقتشعرت «من قرهم» - بضم القاف وتشديد الراء المهملة - أي بردهم.

«فلما عاودني في قوله وكثره اصغيت إليه سمعي»، أي ملت إليه بأذني، «فغره»

(١) القاموس المحيط ٢: ١٧٠ - القفر. (٢) من «ح»، وفي «ق» بياض بقدرها.

(٣) نهج البلاغة: ٤٧٢ / الخطبة: ٢٢٤.

شرح حديث لأمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٢٥

من الغرور، «وظنني أوبغ ديني» - بالباء الموحدة والغين المعجمة - يقال: وبَّغَه - كَوَعَدَه -: عابه أو طعن عليه، والوَبَغ - محرّكة -: داء يأخذ الإبل. وفي بعض النسخ: «أوقع ديني» - بالقاف - أي أهلكه وأسقطه. وفي بعض النسخ: «أوثغ» - بالثاء المثناة - يقال: وثغ رأسه: شدّخه، من باب: منع. والنسخ هنا مختلفة جداً.

وفي (النهج): «فظن أني أبيعه ديني وأتبع قياده مفارقاً لطريقي»^(١). وهو واضح. «فأتبع ما سرّه»، من السرور.

«فأحميت له حديدة كير»، وهو زق ينفخ فيه الحداد - وليس ذلك في بعض النسخ^(٢) - «لينزجر»، أي يمتنع؛ «إذ لا يستطيع منها دنواً»^(٣) ولا يصطبر على حرّها. «ثم أدنيتها من جسمه فضخ»، أي صاح وجزع «من ألمه»، أي من ألم مسها وشدة حرارتها.

قيل: (يمكن أن يكون المراد: ألم الخوف من الإحراق؛ إذ لم يُعلم أنه قد أحرقه بالفعل، بل ورد أنه أدناها من جسمه وكأنه خوَّفه بها تخويفاً، فظن أنه يريد إحراقه. ووجهه أنه^(٤) لم يمكن إزالة المنكر إلا بذلك)^(٥). وفيه بُعد.

أقول: والظاهر أن هذه القصة إنما وقعت بعد أن صار عقيل عليه السلام مكفوف البصر، كما صرَّح به الشيخ عبد الحميد بن أبي الحديد في شرحه^(٦) على كتاب (نهج البلاغة). والحديدة المذكورة لا يلزم من إحماؤها في النار أنها بلغت إلى حدّ

(١) نهج البلاغة: ٤٧٢ / الكلام: ٢٢٤.

(٢) كما هو في نسختنا، وقد أشرنا له في الصفحة: ٨٧، الهامش: ٣.

(٣) منها دنواً، من «ح» والمصدر، وفي «ق»: مسها.

(٤) أدناها من جسمه ... أنه، سقط في «ح». (٥) الفوائد الطوسية: ١٥٣ / الفائدة: ٤٦.

(٦) شرح نهج البلاغة ١١: ٢٥٣.

تتحرق، بل صارت حارّة حرارة شديدة تؤذي من مسّها وإن لم تبلغ إلى حدّ الإحراق، وأنه لما أدناها منه وأمره بقبضها فمد يده إليها، ظنّاً منه أنه مال أعطاه إياه، فلما وضع يده عليها وحسّ بالحرارة ضجّ من ذلك، «ضجيج ذي دنف»، الدنف - محرّكة - : المرض اللازم. «يثنّ»، من الأثني وهو معروف، «من سقمه» - بضم السين وسكون القاف، وبفتحتين - : المرض. وفي (النهج) هنا «فضجّ ضجيج ذي دنف من ألمها، وكاد^(١) أن يحترق من ميسمها»^(٢)، وهو مؤيد لما ذكرناه. والميسم: المكواة التي يكوى بها.

«وكاد يستني سفهاً من كظمه»، أي من غيظه. يقال: رجل كظيم مكظوم، أي ممتلئ غيظاً وكرهاً.

قال في (الكشاف) - في تفسير قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾^(٣) - : (وهو مملوء من الكرب غيظاً وتأسفاً)^(٤) انتهى ملخصاً.

أقول: والكظم كما يأتي بهذا المعنى يأتي بمعنى ردّ الغيظ وحبسه والصبر على مرارته، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ﴾^(٥)، أي الحابسين غيظهم المتجرعينه، من (كظم غيظه كظماً)، إذا تجرّعه وحبسه وهو قادر على إمضائه. وفي الحديث: «من كظم غيظاً أعطاه الله أجر شهيد»^(٦)، ومنه سمي الإمام موسى عليه السلام الكاظم. والأنسب بالمقام هنا المعنى الأول؛ بقرينة قوله: «يستني سفهاً». «ولحرقه في لظى»، أي جهنم، «أضني له»، يقال: ضني، أي مرض مرضاً

(١) من «ق» والمصدر، وفي «ح»: وكان، وليست في «ق»، وقد مرّت في الحديث أول الدرة بلفظ: فكاد، في النسختين. (٢) نهج البلاغة: ٤٧٢ / الكلام: ٢٢٤.

(٣) الزخرف: ١٧. (٤) الكشاف ٤: ٢٤٢.

(٥) آل عمران: ١٣٤.

(٦) الأمالي (الصدوق): ٥١٦ / ٧٠٧، بحار الأنوار ٧٢: ٢٤٧ / ١٠.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٢٧

مخامراً، كلما ظنُّ برؤه نُكس، وأضناه المرض^(١).

قال بعض الأعلام: (والظاهر أن «أضنى» هنا (أفعل) تفضيل من المزيد، على ما نُقل عن سيبويه وغيره وإن كان خلاف المشهور بين النحويين).
«من عدمه»، يحتمل أن يراد به: العدم الذي هو ضدُّ الوجود، و«من» تفضيلية.
ويحتمل أن يكون المراد: العدم الذي هو الفقر، ويؤيده ما تقدّم من قوله: «لقد رأيت عقيلاً وقد أملق».

«فقلت له: ثكلتك الثواكل»، الثكل فقدان الحبيب أو الولد، وأمرأة ثاكل: فقدت ولدها. «يا عقيل، أثن من حديدة أحماها إنسانها لدعبه»، أي لمزاحه. وفي (النهج): «للعبه»^(٢).

قال المحقق الشيخ ميثم في (الشرح): (وإنما أضاف الإنسان إلى الحديدة لأنه أراد إنساناً خاصاً هو المتولي لأمر تلك الحديدة)، فعرفه بإضافته إليها، وكذلك الإضافة في «جبارها». وإنما قال: «للعبه»: استسهالاً وتحقيراً لما فعل؛ لغرض أن يكبر فعل الجبار^(٣) من سجر النار. وكذلك جعل العلة الحاملة على سجر النار هو غضب الجبار^(٤).

«وتجرني إلى نار سجّرها جبارها من غضبه؟ أثن من الأذى»، أي أذى حرارة النار، فاللام للعهد، أو للعوض عن المضاف إليه. «ولا إن من لظى»، أي إذا كنت تئن من الأذى فبالأولى أن إن أنا من لظى. وإنما قال: «ولا إن من لظى»، مع أنها غير حاصلة الآن؛ تنزيلاً للمتوقّع الذي لا بدّ منه بسبب الظلم منزلة الواقع؛ ليكون أبلغ في الموعظة.

«والله، لو سقطت المكافأة عن الأمم»، أي المجازاة على الأعمال من خير وشرّ،

(١) القاموس المحيط ٤: ٥١٣ - الضنو. (٢) نهج البلاغة: ٤٧٣ / الكلام: ٢٢٤.

(٣) في المصدر: الحار. (٤) شرح نهج البلاغة ٤: ٨٦.

«وتركت في مضاجعها»، أي مراقدها، يعني: القبور. وفي بعض النسخ: «مراجعتها»، وكأنه تصحيف، «باليات الرمم»، جمع: رمة - بالكسر - وهي العظام البالية، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الرمم البالية. وفي بعض النسخ: «باليات في الرمم»، أي في جملة الرمم، أو المراد بالرمم على هذا: القبور؛ تجوزاً وتوسعاً. والأول أظهر.

«لاستحييت من مقت رقيب»، أي بغض مراقب، «يكشف فاضحات الأستار من الأوزار». وفي بعض النسخ: «فاضحات الأوزار»، وعلى الأول تكون «من» بيانية، والمرجع إلى أمر واحد.

«تنسخ»، أي تكتب في الصحائف وقتاً بعد وقت. وقد أخذ هذا المعنى بعض الشعراء فقال:

هب البعث لم تأتينا رسله وجاحمة النار لم تضرم

أليس من الواجب المستحق حياة العباد من المنعم^(١)

«فصبراً على دنياً^(٢) تمرّ بلأوائها»، أي شدتها. قال في (الصحاح): (الأواء: الشدة. وفي الحديث: «من كانت له ثلاث بنات فصير على لأوائهن كنّ له حجاباً من النار»^(٣)(٤)).

«كليلة بأحلامها»، وهو ما يراه النائم في النوم. «تنسلخ»، أي تمضي، بمعنى أن أحوال الدنيا - وإن كان كلها أو أكثرها شدة - تنقضي كما تنقضي ليلته بأحلامها. وما أحسن ما قيل:

(١) البيتان من المتقارب، بحار الأنوار ٧٥: ٢١/٦٩.

(٢) في «ح»: دين.

(٣) الخصال ١: ١٧٤ / ٣١، باب الثلاثة، بحار الأنوار ١٠١: ٩١/١٠٤.

(٤) الصحاح ٦: ٢٤٧٨ - لأى.

هي شدة يأتي الرخاء عقيبها وأدنى يبشر بالنعيم الآجل
وإذا نظرت فإن بؤساً زائلاً للمرء خير من نعيم زائل

«وكم من نفس في خيامها»، جمع خيمة كما في (القاموس)^(١)، أو خيم كما في (المصباح). قال في (المصباح): (الخيمة: بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر. قال ابن الأعرابي: لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب، بل من أربعة أعواد، ثم يسقف بالثمام. والجمع: خيمات وخيم، مثل قَصْعَات^(٢) وقِصْع. والخيم - بحذف الهاء -: لغة، مثل: سَهْم وسهام)^(٣) انتهى.

والظاهر أن المراد هنا: ما هو أعم منها ومن المنزل مجازاً. «ناعمة»، في نعيم وخفض ودعة.

«و [من]»^(٤) أئيم، الإثم - بالكسر - الذنب، والأئيم: المذنب. «في جحيم يصطرخ»، أي يصرخ صراخاً^(٥) عالياً.

«ولا تعجب من هذا»، أي من قضية عقيل المذكورة، «واعجب من طارق طرفنا»، أي أتانا ليلاً، أو مطلقاً. والأول هو المعنى الحقيقي للفظ، والثاني مجاز، وكلُّ محتمل. وفي (النهج): «واعجب من ذلك طارق طرفنا»^(٦).

قال المحقق المقدّم ذكره في (الشرح): (وأما وجه كون هذا المُهدي أعجب من عقيل، فلأنّ عقيلاً جاء بثلاث وسائل كلّ منها يستلزم العاطفة عليه، وهي: الأخوة، والفاقة، وكونه ذا حق في بيت المال، وهذا المُهدي إنّما أدلى بهديته)^(٧).

(١) القاموس المحيط ٤: ١٥٤ - الخيمة. (٢) في المصدر: بيضات.

(٣) المصباح المنير: ١٨٧ - الخيمة.

(٤) في النسختين: بين، وما أثبتناه وفق ما أورده المنصف في الحديث الذي أول الدرة.

(٥) في «ح»: يصيح صياحاً، بدل: يصرخ صراخاً.

(٦) نهج البلاغة: ٤٧٣ / الكلام: ٢٢٤.

(٧) شرح نهج البلاغة (الشيخ ميشم البحراني) ٤: ٨٦.

«بملفوفات زمّلها في إنائها»^(١)، أي لفها وأخفاها في إنائها. وتزمل في ثيابه: تلفف، ومنه قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ﴾^(٢).

قال في (الكشاف): (وفي حديث الشهداء: «زَمَلُوهم بدمائهم»، أي لَفُوهم متلطّخين بدمائهم)^(٣).

والمراد بتلك الملفوفات: نوع من الحلواء الجيّد - كما ينبئ عنه كلامه الآتي - قد لفه صاحبه وستره.

«ومعجونة بسطت»^(٤) في وعائها^(٥)، عجنه يعجنه ويعجنه فهو معجون وعجين: اعتمد عليه بجمع كفه يغمره، كاعتجنه. قاله في (القاموس)^(٦): والمراد هنا: مجرد اختلاط الأجزاء وامتزاجها بعضاً ببعض، وصيرورتها شيئاً واحداً.

«فقلت له: أصدقة أم نذر، أم زكاة؟ وكل ذلك محرم علينا أهل البيت». وفي بعض النسخ: «أهل بيت النبوة»^(٧)، وهو منصوب على الاختصاص. وظاهر كلامه عليه السلام تحريم هذه الثلاثة المعدودة عليهم مطلقاً.

أما الزكاة فلا ريب في تحريمها عليهم، وكذا على أولادهم ممن لم يكن مثلهم إلا عند الضرورة.

وأما الصدقة غير الزكاة، فالمشهور عند أصحابنا هو حلّها لهم عليه السلام، فضلاً عن

(١) كذا في النسختين، وقد مرّ في الحديث أول الدرّة بلفظ: وعائها، وكذلك هو في المصدر.

(٢) المرمّل: ١. (٣) الفائق في غريب الحديث ٢: ٩٢ - زمّل.

(٤) كذا في «ح» وقد مرّ في الحديث أول الدرّة بلفظ: (بسطها) في النسختين وكذلك هو في المصدر.

(٥) كذا في «ح»، وقد مرّ في الحديث أول الدرّة بلفظ: إنائها، وكذلك هو في المصدر.

(٦) القاموس المحيط ٤: ٣٤٩ - عجنه.

(٧) كما في «ح»، وقد أشرنا له في الصفحة: ٨٨، الهامش: ٢.

شرح حديث لأُمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٣١

أولادهم، وعليه دلت جملة من أخبارهم^(١). وذهب بعض أصحابنا إلى التحريم^(٢).
وأما النذر، فلم أقف على قائل بتحريمه، ولا على حديث يتضمن ذلك، وفي
الأخبار ما يدل على قبولهم الوقف عليهم والوصية لهم^(٣). وهو مما يعضد التحليل
في الجملة.

ولعل المراد بالتحريم عليهم في هذه الثلاثة: ما هو أعم من التحريم الشرعي،
أو تحريمهم ذلك على أنفسهم؛ زهداً وتواضعاً لله عز وجل.
قال بعض الأعلام: (وإنما فعلوا ذلك زهداً، ودفعاً لتهمة الرشوة، وتأديباً
للحكام)^(٤)، إلا إنه ينافيه قوله عليه السلام: «وعوّضنا منه خمس ذي القربى في الكتاب
والسنة».

ويحتمل في هذا الخبر أن يكون المراد بالصدقة هي الزكاة الواجبة، وعطفها
عليها للمغايرة اللفظية، مثل قوله:
وألفت قولها كذباً وميناً^(٥)

ويؤيده قوله: «فقال لي: لا ذا ولا ذاك، ولكنه هدية»، فإنه يشعر بأن ما ذكره عليه السلام
قسمان لا غير. ويعضده أيضاً الأخبار الدالة على تعويض الخمس، فإنها إنما
دلت على العوض عن الزكاة الواجبة^(٦)، لا عن النذر وسائر الصدقات. والهدية

(١) وسائل الشيعة ٩: ٢٧٢ - ٢٧٣، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣١.

(٢) تذكرة الفقهاء ٥: ٢٦٩ / المسألة: ١٨٢.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٢١٣، كتاب الوقوف والصدقات، ب ١٦، ٤٣٠، كتاب الوصايا
ب ٩٤، ح ٢. (٤) الفوائد الطوسية: ١٥٥ / الفائدة: ٤٦.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد، وفيه: وألفى، بدل: وألفت. وأوله: فقدّمت الأديم
لراشيه. الصخاح ٦: ٢٢١٠ - مين.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ١٢٧ / ٣٦٤، وسائل الشيعة ٩: ٥١٥، أبواب قسمة الخمس، ب ١، ح ٩.

- كَفْنِيَّة - : ما أُتُحِفَ به، الجمع: هدايا وهداوى - وتكسر الواو - وهداؤ. قاله في (القاموس) ^(١).

«فقلت له: ثكلتك الثواكل»، قد مرّ تفسيره. وفي (النهج): «فقلت له: هَبِلْتِكَ الْهَبُول» ^(٢)، وهو بمعناه. قال في (القاموس): (هَبِلْتَهُ أُمُهُ - كَفَّرَحَ -: ثكلته) ^(٣).
«عن دين الله تخدعني؟»، خَدَّعَهُ - كَمَنَّعَهُ -: ختلته وأراد به المكروه من حيث لا يعلم. قاله في (القاموس) ^(٤).

والوجه فيه أن الهدية لغرض حرام صورة استفزاز وخداع، ولمّا كان ذلك الأمر لو تم الغرض به استلزم نقصان الدين كان كالخداع عن الدين، فأطلق عليه لفظ الخداع استعارة.

«بمعجونة غرقتموها»، أي جعلتموها مغمورة «بقندكم»، والقند: عسل السكر إذا جمّد، يقال: سويق مقنّد ومقنود، إذا وضع فيه القند.
«وخبيصة صفراء»، من: خَبَّصَهُ، يَخْبِصُهُ: أي خلطه ^(٥). قال في (الصحاح): (الخبيص معروف) ^(٦).

«أتيتموني بها بعصيركم»، الظاهر أن المراد بالعصير: ما هو أعم من المحرّم، بل الظاهر إرادة المحلّل بخصوصه؛ إذ قرينة الكلام تقتضي أنه إنما تركها كراهة التلذّذ والتنعّم بالمآكل اللذيذة ^(٧)، ولكون صاحبها أراد بها خدعه عن الدين والمكر به، ولهذا قال ﷺ: «أُمخِيطُ؟». يقال: اختبطه الشيطان، يخبطه، إذا مسه بأذى ^(٨).

(١) القاموس المحيط ٤: ٥٨٥ - الهدي. (٢) نهج البلاغة: ٤٧٣ / الكلام: ٢٢٤.

(٣) القاموس المحيط ٤: ٨٩ - هبلته. (٤) القاموس المحيط ٣: ٢٤ - خدعه.

(٥) القاموس المحيط ٢: ٤٤٠ - خبصه. (٦) الصحاح ٣: ١٠٣٥ - خبيص.

(٧) في «ح»: المأكّل اللذيذ، بدل: المأكّل اللذيذة.

(٨) القاموس المحيط ٢: ٥٢٦ - خبطه.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٣٣

وفي (الصحيح): الخُباط - بالضم - كالجَنون وليس به، تقول: تخبطه الشيطان، أي أفسده^(١).

«أم ذو جنة؟»، أي جنون، «أو تهجر؟»، أي تهذي.

قال في (الصحيح): (الهُجر - بالفتح - الهذيان، وقد هجر المريض - من باب: نصر - فهو هاجر)^(٢). والكلام خرج مخرج الاستفهام الإنكاري، والتوبيخ على ذلك الخداع بعد تقررهِ.

«أليست النفوس عن مثقال حبة من خردل» وهو حبّ شجر معروف، وواحدته: خردلة «مسؤولة» يوم القيامة والحساب؟

«وماذا أقول في معجونة أتزقمها» - بالزاء والقاف المشددة - أي أبتلعها وألتقمها، والزقوم: طعام أهل النار. قال في (الصحيح): الزقوم: اسم طعام فيه تمر وزبد، والزقم: أكله، وبابه: نصر. قال ابن عباس: لَمَّا نَزَلَ ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ * طَعَامُ الْإِثْمِ﴾^(٣) قال أبو جهل: التمر بالزبد تتزقمه - أي تتلقمه - فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾^(٤) الآية^(٥). «معمولة؟».

«والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها»، جمع: فلك، كسبب وأسباب. قال في (القاموس): (الفلك: مدار النجوم، والجمع: أفلاك)^(٦) انتهى.

وقيل: (الفلك: جسم أثريّ ذو نفس غير نوراني، يدور حول عالم العناصر بإذن الله تعالى، وهو مأخوذ من فلك الدولاب والمغزل؛ لمشابهته لهما في الدوران).

(١) الصحيح ٣: ١١٢٢ - خبط.

(٢) الصحيح ٢: ٧٥١ - هجر، وليس فيه: من باب نصر.

(٣) الدخان: ٤٣ - ٤٤. (٤) الصافات: ٦٤.

(٥) الصحيح ٥: ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - زقم. (٦) القاموس المحيط ٣: ٤٦١ - الفلك.

وقال في (المجمع): (سمي فلکاً لاستدارته، وكل مستدير فلک).
قال: (وفي الحديث: «إن الفلك دوران السماء»^(١)، فهو اسم للدوران خاصة. وأما
المنجمون فالفلک عندهم ما ركب في النجوم، ولا يقصرونه على الدوران.
وفلکة المغزل - وزان: تمر - معروفة^(٢)) انتهى.

وقال أبو ریحان البيروني في بعض كتبه: (إن العرب والفرس سلكوا في
تسمية السماء مسلكاً واحداً، فالعرب سموه: فلکاً؛ تشبيهاً بفلك الدولاب في
الدوران على محور وقطبين. والفرس سموه بـ(آسمان)، تشبيهاً بالرحى، فإن
(آس) بلغتهم الرحى، و(مان) دال على التشبيه^(٣)) انتهى.

قال بعض أصحابنا: (واعلم أن اختلاف الدائرتين الحادثتين على سطح من
تقاطع المعدل والأفق يقسمانها أرباعاً^(٤)، والمعمور أحد الربعين الشماليين،
وينقسم بسبعة من المدارات إلى سبع قطاع مستطيلة متفاوتة في النهار الأطول
بنصف ساعة، وهي الأقاليم السبعة).

«واسترق لي»، أي صار رقاً، وملكاً، أو صير «قطانها» - أي سكانها - رقاً
«مذعنة»، حال من الفاعل أو المفعول، «مقرة» معترفة «بأملأكها، على أن أعصي الله
في نعمة أسلبها أو شعيرة ألوكها»، واللوك: أهون المضغ، أو مضغ صلب، أو علك
الشيء، وقد لأك الفرس اللجام. قاله في (القاموس)^(٥)، «ما قبلت ولا أردت».
والكلام خرج مخرج المبالغة، والعصيان تنزيلي لا تحقيقي.

(١) لسان العرب ١٠: ٤٧٨ - فلك. (٢) مجمع البحرين ٥: ٢٨٥ - فلك.

(٣) عنه في بحار الأنوار ٥٥: ١٨٣.

(٤) من قوله: وعلى الثاني (فعلان) غير مصروف، المار في الصفحة: ١٢١، كانت مقاطع فيه في
«ق» غير واضحة الكلمات، وفي بعضها بياض بمقدار نصف صفحة أو يزيد. وقد عارضنا
النص في «ح» على ما كان منه واضحاً ظاهراً وماعدها فتركناه دون أن نعارضه عليه.

(٥) القاموس المحيط ٣: ٤٦٤ - اللوك.

شرح حديث لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٣٥

«ولَدُنْيَاكُمْ أَهْوَنُ عِنْدِي مِنْ وَرْقَةٍ فِي فَمٍ جَرَادَةٍ تَقْضُمُهَا»، قَضَمَ - كَسَمِعَ -: أَكَلَ
بِأَطْرَافِ أَسْنَانِهِ، أَوْ أَكَلَ يَابِساً. قَالَ فِي (الْقَامُوسِ) ^(١).

وَفِي (الصَّحَاحِ): (الْقَضَمُ: الْأَكْلُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ بَابَهُ (فَهْمٌ). قِيلَ: إِنَّهُ قَدِمَ
أَعْرَابِي عَلَى ابْنِ عَمَّةٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ بِلَادُ مَقْضَمٍ، وَلَيْسَتْ بِلَادُ مَخْضَمٍ.
وَالْخَضَمُ: الْأَكْلُ بِجَمِيعِ الْفَمِ، وَالْقَضَمُ دُونَ ذَلِكَ. | وَاقُولُهُمْ - يُبْلَغُ الْخَضَمُ بِالْقَضَمِ،
أَيُّ أَنْ يُبْلَغَ بِالْأَكْلِ بِأَطْرَافِ الْفَمِ، وَمَعْنَاهُ الْغَايَةُ الْبَعِيدَةُ قَدْ تَدْرِكُ بِالرَّفْقِ. قَالَ
الشَّاعِرُ:

تَبْلُغُ بِأَخْلَاقِ الثِّيَابِ جَدِيدَهَا وَبِالْقَضَمِ حَتَّى تَدْرِكَ الْخَضَمَ بِالْقَضَمِ ^(٢)
انتهى.

«وَأَقْدَرُ عِنْدِي مِنْ عُرَاقَةِ خَنْزِيرٍ» قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): (وَعَرَقَ الْعِظَمَ عَرَقاً
وَمَغْرَقاً - كَمَقْعَدَ -: أَكَلَ مَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ... وَالْعَرَقُ: الْعِظَمُ بِلَحْمِهِ، فَإِذَا أَكَلَ لَحْمَهُ
فَعَرَقَ أَوْ كَلَاهُمَا لِكُلَيْهِمَا. وَكَغَرَابٍ وَغُرَابَةٍ: النُّقْطَةُ ^(٣) مِنَ الْمَاءِ) ^(٤) انتهى.

قِيلَ: (وَالْعُرَاقُ - أَيْضاً - جَمْعُ: عَرَقٌ، وَهُوَ الْعِظَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ، وَهَذَا
الْجَمْعُ مِنَ الْجُمُوعِ النَّادِرَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ (فُعَالٍ)، نَحْوُ: رَخْلٍ وَرُخَالٍ،
وَتَوْءَمٍ وَتُؤَامٍ) ^(٥).

«يَقْذِفُ بِهَا أَجْذُمَهَا»، أَيُّ مَجْذُومَهَا.

قَالَ فِي (النَّهْجِ): «وَاللَّهُ لَدُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَهْوَنُ فِي عَيْنِي مِنْ عِرَاقِ خَنْزِيرٍ فِي يَدٍ
مَجْذُومٍ» ^(٦).

(١) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ٤: ٢٣٤ - قَضَمَ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ. الصَّحَاحُ ٥: ٢٠١٣ - قَضَمَ.

(٣) فِي «ح» وَالْمَصْدَرُ: النُّقْطَةُ. (٤) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ٣: ٣٨١ - الْعَرَقُ.

(٥) شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ) ١٩: ٦٧.

(٦) نَهْجُ الْبَلَاغَةِ: ٧٠٢ / الْحِكْمَةُ: ٢٣٦.

قال ابن أبي الحديد في شرح الكتاب: (ولا يكون شي أحقر وأبغض إلى الإنسان من عراقة خنزير في يد مجذوم، فإنه لم يرضَ بأن جعله في يد مجذوم - وهو غاية ما يكون من [التنفير]^(١) - حتى جعله عراق خنزير. ولعمري لقد صدق عليه السلام وما زال صادقاً، ومن أمل سيرته في حال خلوه من العمل وولاية الخلافة عرف صحة هذا القول)^(٢).

«وأمر على فوادي من حنظلة يلوكلها» قد تقدم تفسيره «ذو سقم ينسماها»، وفي نسخة: «فيشماها»^(٣)، والمرجع إلى معنى واحد.

«كيف أقبل ملفوفات عكمتها»، أي شددتها بثوب «في طيتها، ومعجونة كأنما»^(٤) عُجنت بريق حية أو قتيها؟، هذا الوصف لمزيد التقبيح لها^(٥) والتنفير عنها؛ لما فيها من الأخطار والتبعات والشبهات المهلكة، كالسم القاتل. كذا قيل^(٦).

ولعل الأظهر أن وصفها بذلك إنما هو لما ترتب عليها من غرض صاحبها بها، لا لكونها في حد ذاتها كما ذكره؛ فإنها متى كانت من وجوه الحلال وطيب المال فإنه لا خطر فيها ولا شبهة ولا تبعة بالكلية كما ذكره.

«اللهم»، والأصل: يا الله، والميم عوض حرف النداء، وقد جاء الجمع بينهما في الضرورة الشعرية^(٧). وعن الفقهاء: أن الأصل: يا الله آمنا بخير^(٨). وعن النضر ابن شميل أن الميم للجمع، والمراد: نداء الله بجميع أسمائه^(٩). وهما ضعيفان.

(١) من المصدر، وفي النسختين: التمثيل. (٢) شرح نهج البلاغة ١٩: ٦٧.

(٣) وهو المطابق لما في «ح» في الحديث الوارد أول الدرّة.

(٤) في «ح» والمصدر: كأنها. (٥) في «ح»: بها.

(٦) الفوائد الطوسية: ١٥٦ / الفائدة: ٤٦.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٤، شرح ابن عقيل ٣: ٢٦٥.

(٨) عنه في مجمع البيان ٢: ٥٤٨، شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٤.

(٩) المجموع شرح المذهب ٣: ٣١٧، فتح الباري ١١: ١٣١.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٣٧

«إني نفرت منها نفار المَهْرة»، هي الأنثى من ولد الفرس، أو أول ما ينتج. كذا في (القاموس) ^(١).

وقال في (المصباح): (والمُهْر: ولد الخيل، والجمع: أمهار ومِهار ومِهارة، والأنثى: مَهْرة، والجمع: مَهْر، مثل: غرفة وغرف) ^(٢).

«من ركبها»، وفي نسخة: «من كيتها». قيل: (وهو أبلغ في شدة النفار) ^(٣).
«أريه السها ويريني القمر!»، السها: كوكب خفي في بنات نعش الصغرى، وهذا مثل لطيف.

قال أبو هلال العسكري: (فأنكرت امرأة ذلك) ^(٤) وقالت: سأجرب ذلك، فلما واقعها قال: أترين السها؟ - وهو كوكب صغير في بنات نعش - قالت: هو ذا، وأشارت إلى القمر، فضحك وقال: أريها السها وتريني القمر. فلما كان أيام الحجاج شكى إليه خراب السواد، فحرّم لحوم البقر ليكثر الحرث، فقال بعض الشعراء:

شكونا إليه خراب السواد فحرّم فينا لحوم البقر
فكان كما قيل من قبلنا أريها السها وتريني القمر ^(٥)
انتهى.

قال بعض الأعلام: (ولا يبعد أن يكون عليه السلام هو المبتكر لهذا المثل كما قاله بعض الأعلام في المثل [السائر] ^(٦) وهو: عند الصباح يحمد القوم السرى).

(١) القاموس المحيط ٢: ١٩٣ - المهر. (٢) المصباح المنير: ٥٨٣ - المهر.

(٣) الفوائد الطوسية: ١٥٦ / الفائدة: ٤٦.

(٤) إشارة إلى شأن ذكره العسكري في أول القصة.

(٥) البيتان من المتقارب، جمهرة الأمثال ١: ١١٧ / ١٣٥.

(٦) في «ق»: العابر، وفي «ح»: الفائق.

أقول: فيه بُعد ظاهر؛ فإنه عليه السلام كثيراً ما يستشهد بالأمثال المتقدمة، مثل قوله في الخطبة الشقشقية:

«شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخى جابر»^(١)

ومثل قوله في جواب المغيرة وقد اعترضه في بسط كلامه:

«أصبحت فرداً لراعي الضان يلعب بي ماذا يريبك مني راعي الضان»^(٢)

ومثله كثير. ولعل مراده عليه السلام من ذكر هذا المثل: أنني أريه الآخرة ويريني الدنيا، والآخرة أمر خفي؛ لاحتياجها إلى الفكر والاستدلال، وكون غايتها لا تدرك بالحس، فهي من هذه الجهة مشابهة للسها، والدنيا ظاهرة مكشوفة مشاهدة بالعيان، لا تحتاج إلى حجة ولا برهان، كالقمر الساطع.

«أمتنع من وبرة»، واحدة الوبر، وهو صوف الإبل والأرانب ونحوها. قاله في (القاموس)^(٣).

«من قلوصلها ساقطة»، القلوصل من الإبل: الشابة، أو الباقية على السير، أو أول ما يركب من إنائها إلى أن تثني، [ثم هي] «ناقة». قاله في (القاموس)^(٤).

وفي (المصباح): (والقלוصل من الإبل بمنزلة الجارية من النساء، وهي الشابة، والجمع: قُلُص - بضمين - وقلاص - بالكسر - وقلائص)^(٥).

وقوله: «ساقطة» صفة لـ «وبرة»، وهو إشارة إلى تحقيرها وعدم الاعتداد بها. «وأبتلع إبلأ في مبركها رابضة؟»، أي باركة، بمعنى: أمتنع من أقل قليل، وهو

(١) البيت من السريع. نهج البلاغة: ٢٧ / الخطبة: ٣.

(٢) البيت من البسيط. انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٧٥، وفيه: هزأ لراعي الضان أتبعه، بدل: فرداً لراعي الضان يلعب بي، وهو بهذا النص لأمية بن الأسكر كما في معجم البلدان ٢: ١٥١ - جلدان.

(٣) القاموس المحيط ٢: ٢١٣ - الوبر.

(٤) من المصدر، وفي النسختين: فهي.

(٥) القاموس المحيط ٢: ٤٦١ - قلوصل.

(٦) المصباح المنير: ٥١٣ - قلوصلت.

وبرة ساقطة، فكيف أبتلع إبلاً رابضة؟! وهو كناية عن الخطير من الدنيا.
وقيل: إنه راجع إلى ما قدمه، يعني: أني أمتنع من إعطاء صاع واحد لأخي مع
شدة احتياجه، أو من أكل حلواء أهديت لي مع ميلي إليها طبعاً - فإن المؤمن
حلوي كما في الخبر^(١) - ومن لبس ما زاد على المدرعة، وأكل ما زاد على خبز
الشعير، فكيف أميل إلى الدنيا وأظلم اليتيم وغيره^(٢)؟

«أديب العقارب»، وهو سريان سمها وأذاها في البدن، أو مشيها الخفي يؤذي
الإنسان. والثاني أربط بقوله: «من وكرها». الوكر: عش الطائر. قاله في
(القاموس)^(٣).

وقال الجوهري في (الصاح): (وكر الطائر - بفتح الواو - : عشه حيث كان
في جبل أو شجر، وجمعه: وكور وأوكر)^(٤) انتهى.

والمراد هنا: مكان العقارب، تجوذاً.
«ألتقط»، أي آخذ. قال في (القاموس): (لقطه: أخذ من الأرض، كالتقطه)^(٥).
«أم قوائل الرُقش»: جمع رقشاء، وهي الحية المنقطة بسواد وبياض. قال في
(الصاح): (حية رقشاء: فيها نقط سواد وبياض)^(٦). وهو من إضافة الصفة إلى
الموصوف، «أرتبط؟».

«فدعوني أكتفي من دنياكم بملحي وأقراصى، فبتقوى الله أرجو خلاصى. ما لعلى
ونعيم يفنى ولذة تنسخها المعاصى». والمعنى: أن حال علي ينافي ذلك النعيم،
واختياره يضاد تلك اللذة.

(١) بحار الأنوار ٥٩: ٢٩٥. (٢) الفوائد الطوسية: ١٥٧ / الفائدة: ٤٦.

(٣) القاموس المحيط ٢: ٢٢٠ - الوكر. (٤) الصاح ٢: ٨٤٩ - وكر.

(٥) القاموس المحيط ٢: ٥٦٥ - لقطه، وفيه: فهو ملقوط، بدل: كالتقطه.

(٦) الصاح ٣: ١٠٠٧ - رقش.

«سألني وشيعتي»، فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل، وهو خلاف المشهور بين النحويين، والحق جوازه في السعة، وهذا الخبر من أوضح شواهد.

والمراد بالشيعة هنا: الخلص منهم، لا من قال بإمامته مطلقاً كما لا يخفى، فإن الخلص منهم هم الداخلون تحت قوله^(١): «بعيون ساهرة وبطون خامسة^(٢)»، أي خالية؛ إما بالجوع، أو بالصوم الموجب له. وهؤلاء الذين أشار إليهم بقوله ﷺ: «عمش العيون من البكاء، خمص البطون من الطوى، ذبل الشفاه من الظما»^(٣) الحديث. ﴿وَلِيَمْحُصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) يقال: مَحَصَ الذهب بالنار: خلّصه مما يشوبه. قاله في (القاموس)^(٥). وفي (مختصر الصحاح): (مَحَصَ الذهب بالنار: خلّصه ممّا يشوبه، وبابه: قَطَعَ. والتمحيص: الابتلاء والاختبار)^(٦) انتهى.

قيل: (والمعنى: حصل ما حصل من تضيق الدنيا على المؤمنين والشيعة المخلصين، والتوسعة على الكافرين والظالمين؛ ﴿وَلِيَمْحُصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾). والظاهر بعده.

وبهذا الحديث الشريف نختتم درر هذا الكتاب، ونحبس القلم عن الحركة والاضطراب، حامدين له سبحانه على ما وفقنا إليه من الفوز بسعادة ختامه، ويسره لنا من نظم هذه الدرر في سلك نظامه، مصلّين على نبيّه وآله، القائمين بمعالم حلاله وحرامه.

(١) من «ح».

(٢) كذا في النسختين، وقد مرّ في الحديث أول الدرّة بلفظ: خماص، وكذلك هو في المصدر.

(٣) مهج الدعوات: ٤٠٨، بحار الأنوار ٩٢: ٣٨٢ / ٢٧.

(٤) آل عمران: ١٤١. (٥) القاموس المحيط ٢: ٤٦٥ - محص.

(٦) مختار الصحاح: ٦١٦ - محص.

شرح حديث لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٤١

وقد جاء هذا الكتاب بحمد الله سبحانه وبركة من نُسب إليه - صلوات الله وسلامه عليه - مشتملاً على تحقيقات رشيقة، وتدقيقات أنيقة، وفوائد شريفة، وفرائد لطيفة، وعوالي لآلٍ لم يسبق إليها سابق من علمائنا الأبرار، وزواهر جواهر لم يحُمل حولها فكر من الأفكار، ولا اشتمل عليها مصنف في هذا المضمار. هذا مع ترادف أنواع النوائب وتفاقم الخطوب والمصائب في ضمن اشتغالي بتأليفه، وجمعه وتصنيفه، حتى إنه بقي مدة مديدة في قالب التعويق والنسيان، بل آل بعضه إلى الذهاب بما وقع عليّ من حوادث الأزمان، حتى منّ الله تعالى بالتوفيق للتوطن في جوار سيدي وسندي إمام السعداء وسيّد الشهداء - صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه ومن يعزّ لديه - فوفقني الله تعالى لإتمامه. والله أسأل أن يجعله ذخراً لي عنده ليوم الجزاء، وأن يلحقني بمن نسبته إليه مع جملة الآباء والأبناء إنه الكريم الوهاب؛ بل أكرم من سئل فأجاب.

وكتبه بيمينه الدائرة - أعطاه الله تعالى كتابه بها في الآخرة - فقير ربه الكريم، وأسير حوبه العظيم، يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني - أصلح الله تعالى له أحوال الدارين، وأذاقه حلاوة النشاطين - بتاريخ اليوم العشرين من شهر ذي القعدة الحرام من السنة السابعة والسبعين بعد المائة والألف من الهجرة المحمدية، على مهاجرها وآله أفضل صلوات وتحيّة، حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً، آمين آمين^(١).

(١) في «ح» بعدها: وبعد: فقد فرغت ووفقت لإتمام هذا الكتاب المستطاب، العزيز المكرم عند أولي الألباب، الذي ليس كمثل في مصنفات علمائنا الأطياب، نفعنا الله وسائر المؤمنين به وبما فيه، ومتّعنا بدوام بقاء مؤلفه الأستاذ الاستناد، العلامة النحرير الراوية الحديث، العارف المتأله، المحقق المدقّق، شكر الله مساعيه الجميلة لجمعه وتأليفه بمحمد وآله، الفقير الحقير النحيف المحتاج إلى رحمة ربه المتفرّد عن الأولاد والأزواج المقرّ في الخفي والجلي، حسن الشريف ابن المرحوم المبرور الملاً محمد علي السيزواري مولداً

قد وافق الفراغ من تحرير هذا الكتاب المستطاب بعون الملك الوهاب، بقلم الفقير الحقير المقر بالذنب والتقصير، أقل العباد عملاً صالحاً وأكثرهم ذنباً قبيحاً قبيحاً فاضحاً، محمد بن خلف السراوي البهراني - بلغه الله جميع الأمنيات وإفاضة الخير السبحاني، وكفاه شر السيئات المهلكات، ووقاه الآفات جميعاً والبلبات، بمحمد وآله السادات، أفاض الله عليه وعليهم أفضل الصلوات وأشرف التحيات - وذلك باليوم السابع من شهر جمادى الأولى أحد شهور السنة (١٢٠٠)، المائتين بعد الألف من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله أفضل الصلاة وأكمل التحية.

كتبت ذلك لعالي الجناب، العلي الأمجد والأرشد، السعيد الأسعد، الأخ الصفي والكنز الوفي، الذكي الألمي، والبدر المضي، الأشرف الأنبيل، والأكمل الأفضل،

والكربلائي مسكناً وموطناً ومدفنناً إن شاء الله، في سادس ربيع الأول سنة ثمانين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية.

وكذلك ورد فيها بعده: وأما بعد: فقد وفقني الله تعالى بلطفه العميم وفضله الجسيم للفراغ من تصحيح هذا الكتاب المستطاب، المعزز المكرم عند أولي الألباب، ضاعف الله قدر مصنفه الأستاذ الاستناد، وأطال بقاءه إلى يوم التناد، العلامة المتأله، الفريد في عصره، الوحيد في دهره، شكر الله سعيه الجميل في جمعه وتأليفه ونضده وترتيبه، ومتعنا بطول حياته ودوام خدمته وشرف صحبته، من نسخته الأصلية في جمع من الفضلاء - كثر الله أمثالهم في الدنيا - ووفقني لبذل جهدي في التصحيح بقدر وسعي وطاقتي وصرف همي في ذلك بمقدار قدرتي وهمتي، فصح غاية التصحيح، إلا ما غاب عن البصر وكل عنه النظر، والمرجو من إخوان الدين وخلان اليقين الناظرين فيه المنتفعين منه - بعد التماس الدعاء - أن يصححوا بعد التأمل الصادق ما غاب عن نظري الكليل العليل، فإني مع قصوري وعجزتي وشتات شملي معترف بالسهو والنسيان، فإنهما كالطبيعة الثانية للإنسان. ووقع الفراغ من التصحيح في رابع عشر^(١) شهر جمادى الثانية سنة (١١٨٠).

١ - وردت في الاصل بلفظ: چهار دهم، وهي فارسية.

شرح حديث لأَمير المؤمنين عليه السلام يذكر فيه عدله وزهده ١٤٣

شيخنا الشيخ محمد ابن العلامة الفاضل الأصفى والنور المتناهي في الضياء، بل الشمس البازغة المشرقة على كل ما خلق الله وبرأ، أوحده العلماء وأذكى [...] ^(١) الحكماء، المؤيد بروح القدس، والمسدد بحياة الأنفس الروحانية والعلوم الإلهية والسنة المحمدية النبوية [...] ^(٢) الجعفرية، شيخنا ومولانا وعمادنا ومقتدانا المصطفى من كل درن ومين، علامة الزمان شيخنا الشيخ حسين [...] ^(٣)، سلمهما الله تعالى، وأيدهما ونجّاهما من كل سوء وعصمهما، وكذلك أبناؤهما وإخوانهما، ووقاهم الله جميعاً جميع الشرور، بحق محمد وآله صلى الله عليه وآله البدور، آمين بحق محمد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

ولقد كتبه باليد الفانية للشيخ الأمجد الشيخ محمد ابن شيخنا الشيخ الأفضل الأسعد الأرشد الشيخ حسين ابن المرحوم المبرور خدين الولدان والحدور، الفاضل الشيخ محمد بن الفردوسي العلامة الشيخ أحمد ابن المرحوم الشيخ إبراهيم الدرازي البحراني، متعه الله به وبغيره طويلاً، وأفاض عليه الخيرات بكرة وأصيلاً، إنه سميع الدعاء قريب مجيب، والحمد لله ^(٤).



(١) (٢) (٣) سقط في مصورة المخطوط. (٤) قد وافق الفراغ... والحمد لله، ليس في «ح».